جامعـــــة الأزهـــر - غــــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية الإقتصاد والعلـــوم الإداريـــــة
برنـامج ماجستير العـلـوم السـياسية



السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية
خلال فترة (2000-2012)

Israel's Policy towards the Palestinian Authority
During the period (2000-2012)

إعداد الباحث: سهيل خليل ماضي

إشراف

الدكتور: خالد رجب شعبان
أستاذ العلوم السياسية المساعد
مركز التخطيط الفلسطيني

الدكتور: فاروق موسى دواس
أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية المساعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

برنامج العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الأزهر– غزة

فلسطين 2014م /1435هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير " (المجادلة: 11)

صـــــــدَقَ الله العَظِيـــم

إهداء

إلى روح والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى والدتي الغالية أطال الله في عمرها

إلى رفيقة عمري زوجتي العزيزة

إلى شمعتي خليل

إلى زهراتي رهف وريم وحلا ولمي

إلى إخواني عبد الرحمن ومحمد ووليد وأحمد ومحمود وأمير

إلى أخواتي العزيزات نسرين وياسمين وحليمة

إلى شهداء فلسطين الأكرم منا جميعاً

الباحث

الشكر

الشكر والحمد لله على توفيقي في انجاز هذه الأطروحة

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل للمشرفين الدكتور خالد شعبان والدكتور فاروق دواس على ما بذلاه من جهد كبير في إشرافهم ومتابعتهم الدائمة والمتواصلة على هذه الرسالة وإرشاداتهم السديدة.

وأتقدم بالشكر للدكتور صلاح أبو ختلة لتفضله بقبول مناقشة الرسالة مناقشاً خارجياً، والشكر موصول للدكتور أيمن شاهين لتكرمه بقبول مناقشة الرسالة مناقشاً داخلياً.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر لكل ما قدموه لي من مساعدة ومساندة طوال فترة الدراسة وإعداد الرسالة.

وأتقدم بالشكر إلى أصدقائي الذين كانوا خير سند لي، وأشكر زملائي في قسم العلوم السياسية الذين لم يبخلوا علي بنصائحهم.

وأخيراً أشكر كل من قدم لي أي مساعدة سواء كانت مادية أو معنوية.

الملخص

تناولت الدراسة بالتحليل المعمق أبرز السياسات التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الحقب الثلاثة المتتالية منذ عام 2000 – أي عشية انتفاضة الأقصى– لغاية عام 2012 الذي تم فيه قبول عضوية فلسطين للأمم المتحدة كدولة مراقب غير عضو– بالإضافة إلى رصد موضوعي لمسار الأحداث في سياقها الزمني والذي بدأ منذ مؤتمر مدريد عام1991 وصولاً إلى اتفاق أوسلو، ومحددات ومراكز صنع القرار في إسرائيل. كما تناولت بالبحث المعمق السياسة الإسرائيلية خلال فتره حكم شارون واجراءات حكومته القائمة على أساس ممارسة العقوبات الجماعية والممنهجة في مواجهة الشعب والسلطة الفلسطينية، في محاولة منه لتقويض عملية السلام المنشودة، مثل عملية السور الواقي التي بموجبها تم اجتياح مدن الضفة الغربية، وعملية الطريق الحازم، وبناء جدار الفصل العنصري.

وتلا ذلك خارطة الطريق، بالإضافة إلى السياسات والقرارات التي اتخذت بحصار الرئيس ياسر عرفات حتى استشهاده، وسياسة الاغتيالات للقيادات الفلسطينية. وكانت نهاية حقبه شارون بالانسحاب الآحادي الجانب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية بدون تنسيق مع السلطة الفلسطينية. كما ناقشت الدراسة حقبه أولمرت التي بدأت بالعدوان على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2006، ومن ثم مؤتمر أنابولس وما تبعه من مفاوضات فلسطينية إسرائيلية. وقام في نهاية عهده بالعدوان على قطاع غزة بعملية سميت "بالرصاص المصبوب" 2008–2009. وتطرقت الدراسة إلى حقبه نتنياهو والسياسة التي اتبعتها، ومن أبرز سماتها الجمود السياسي والتنامي في الاستيطان بشكل كبير، وسياسة تشديد الحصار، وإغلاق المعابر، وحجز أموال الضرائب الفلسطينية. وشن حرب محدودة على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وأخيراً تناولت الدراسة مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل السياسات الإسرائيلية، والتوجه للأمم المتحدة في نهاية عام 2012 والاعتراف بدولة فلسطين بصفة

دولة مراقب غير عضو، وما تلاها من أفعال وردود أفعال من الإسرائيليين. وخلصت الدراسة إلى أن الحكومات الإسرائيلية –منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وصعود اليمين إلى سدة الحكم– تبنت سياسات عدوانية وعقابية ضد السلطة الفلسطينية تهدف إلى إضعافها وتقويض مؤسساتها، ولم يسجل تقدماً ملحوظاً في عملية السلام القائمة على حل الدولتين. إلى جانب تنامي الكتل الاستطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية والقدس الشرقية.

Abstract

The study offers a profound analysis for the most important policies and practices of the Israeli governments towards the Palestinian Authority (PA), over the period 2000-2012, in which Al-Aqsa Intifada had been launched, and Palestine has been recognized as a non-member State in the United Nations. In addition, the study follows the historical developments of the Israeli-Palestinian relations since Madrid peace conference in 1991, as well as Oslo accord. The study also indicates the determinants of the Israel's policy towards the Palestinians, and its decision-making centers. Furthermore, it examines the Israeli policies and offensive measurement against the Palestinians under Sharon's rule, in a bid to undermine the PA, as the "Defensive Shield military Operations", which was launched against the Palestinians in the West Bank, and the building of apartheid Wall across the Palestinian territories in West Bank. Moreover the study pointes out Sharon's government siege against the former Palestinian President Yasser Arafat, and its assassination policy against the Palestinian figures, in addition the study states Sharon's decision of the Israeli unilateral withdrawal from the Gaza Strip and northern West Bank. In the meantime, the study moves to discusses the nature of the Israeli policy towards the PA during Olmert's government which begun in a military aggression against Gaza in 2006, then it studies the Annapolis peace conference and the Palestinian-Israeli negotiations aftermath as well as his aggression against Gaza in 2008-2009. Then, the study focuses on the Israeli policies towards the Palestinians under Benjamin Netanyahu's government rule, in which the building of the Israeli settlement across the Palestinian Lands in West Bank

has been accelerated, and the Israeli government imposed a tightened blockade against the Palestinians border-crossings, detaining the PA's tax money. It also discusses Netanyahu's government war against the Gaza Strip on November 2012. The study examines the future of the Palestinian State in light of the Israeli policies, and the Palestinian's resorting to the United Nation at the end of 2012, and the international recognition of the State of Palestine, as a non-member State in the UN Organization. Moreover it studies also the Israeli retaliation for the UN's recognition of the Palestinian State. The study concludes that the Israeli governments – since the breaking down of Al-Aqsa Intifada and the Israeli right parties' rising to power- adopt offensive policies against PA, aiming at weakening it and undermining the Palestinian State. It also concludes that there was no remarkable progress in the path of peace process -based on two-state solution-, in addition the building of Israeli settlement has been grown on the Palestinian territories in West Bank and East Jerusalem

المحتويات

الفصل الأول: خطة الدراسة 1

مقدمة 2

مشكلة الدراسة:.. 3

فرضيات الدراسة: 4

أهمية الدراسة: 4

أهداف الدراسة: 4

حدود الدراسة :.. 4

منهجية الدراسة:... 5

الدراسات السابقة: 6

الفصل الثاني: مراكز صنع القرار في إسرائيل وتطور العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية 12

المبحث الأول: محددات ومراكز صنع السياسة في إسرائيل..................................13

أولاً : ديناميات صنع القرار 13

ثانياً: محددات اتخاذ القرار في إسرائيل: 15

ثالثاً: مؤسسات صنع القرار في إسرائيل...23

رابعاً: تأثير الجيش والمؤسسات الأمنية على عملية صناعة القرار 30

المبحث الثاني : تطور العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية 39

أولاً : مؤتمر مدريد 40

ثانياً: عقبات في طريق مدريد..41

ثالثاً: قناة أوسلو 43

رابعاً: توقيع اتفاق أوسلو بالأحرف الأولى في النرويج:.................................45

خامساً : عقبات في طريق تنفيذ اتفاقية أوسلو...46

سادساً : الاتفاق الاقتصادي والتجاري الفلسطيني الإسرائيلي في باريس:.............48

سابعاً: التوقيع على اتفاق القاهرة :(اتفاقية الحكم الذاتي) 50

المبحث الثالث: تطور العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية 50

أولاً : اتفاقية أوسلو 2: 51

ثانياً: التغيرات التي طرأت بعد اغتيال إسحاق رابين 52

ثالثاً: فترة حكم بيريز نوفمبر 1995–يونيو 1996......................................53

رابعاً: صعود اليمين على سدة الحكم في إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو:...........54

خامساً : صعود أيهود باراك إلى سدة الحكم في إسرائيل من يوليو 1999–فبراير 2001............57

سادساً : قمه كامب ديفيد 2 : 58

الفصل الثالث: السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية (2001–2009)....... 63

المبحث الأول: سياسة الحكومة الإسرائيلية فتره حكم ارئيل شارون(2001–2006)..........64

أولاً : بيئة السياسة الإسرائيلية 64

ثانياً: قرارات حكومة شارون وسياسة تقويض السلطة الفلسطينية.......................73

ثالثاً: خارطة الطريق والموقفان الفلسطيني والإسرائيلي..82

رابعاً: سياسة التحريض ضد السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات.................................87

خامساً : سياسة عدم التعامل مع السلطة الفلسطينية (الانسحاب أحادى الجانب) 93

المبحث الثاني: سياسة الحكومة الإسرائيلية فتره حكم أيهود اولمرت (2006–2009)..........98

أولاً : صعود أولمرت والعدوان على غزة 98

ثانياً: العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة 99

ثالثاً : مؤتمر أنابولس 101

رابعاً: المكاسب الإسرائيلية من مؤتمر أنابولس 103

خامساً : المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بعد مؤتمر أنابولس 105

سادساً : تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية..107

سابعاً: عودة المفاوضات 108

ثامناً: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008–2009 109

تاسعاً: الخسائر الفلسطينية جراء الحرب على قطاع غزة 112

عاشراً : المكاسب الإسرائيلية من وراء الحرب على قطاع غزة حسب الرؤية الإسرائيلية 113

الفصل الرابع : سياسة حكومة نتنياهو 2009–2012 وموقفها اتجاه الدولة الفلسطينية 116

المبحث الأول: سياسة حكومة نتنياهو الثانية تجاه السلطة الفلسطينية.........................117

أولا: بيئة ونتيجة الانتخابات الإسرائيلية الثامنة عشرة.......................................117

ثانياً: سياسة الاستيطان الإسرائيلية في فلسطين 125

ثالثاً: تصاعد وتيرة الاستيطان في القدس والضفة الغربية خلال عام 2011 131

رابعاً: السياسة الإسرائيلية الاقتصادية ضد السلطة الفلسطينية 136

خامساً : سياسة الحكومة الإسرائيلية خلال عام 2012.. 139

سادساً : الحرب على قطاع غزة جزء من سياسة حكومة نتنياهو.................................. 142

المبحث الثاني: المواقف الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية.................................... 144

أولاً : مواقف القيادة الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية 144

ثانياً: الدولة الفلسطينية– مواقف وتداعيات... 148

ثالثاً: الموقف الإسرائيلي من الذهاب إلى الأمم المتحدة... 151

رابعاً: التوجه إلى الجمعية العامة في نوفمبر 2012 154

خامساً : رد الفعل الإسرائيلي على الاعتراف بدولة فلسطين 157

سادساً : القيمة القانونية والسياسية لإعلان الدولة 157

الخاتمة **160**

النتائج والتوصيات **167**

المراجع **172**

الفصل الأول: خطة الدراسة

مقدمة

تشكل سياسة أي دولة تجاه الدول المحيطة بها أحد مكونات السياسة الخارجية والإستراتيجية للسياسة العامة والخاصة للدولة، والتي على ضوئها تصاغ سياستها التي تحقق مصالحها القومية، إلا أن هذا المفهوم في العلاقات الدولية لا ينطبق على العلاقة الإسرائيلية الفلسطينية، حيث إن العلاقة الإسرائيلية الفلسطينية متداخلة ومعقدة نتيجة الظروف التي أحاطت بالقضية الفلسطينية، والتي انعكست بعد ذلك على السلطة الفلسطينية التي هي نتاج اتفاق أوسلو الذي أسس لإنشائها، حيث حدد الاتفاق طبيعة العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية والجغرافية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والتي عليه صاغت إسرائيل سياستها تجاه السلطة الفلسطينية، منذ توقيع اتفاق أوسلو.

وقد مارست إسرائيل كل أنواع الإملاءات والشروط المجحفة والمفرطة لفرض وقائع جديدة على الأرض تحول دون قيام دولة فلسطينية ككيان مستقل من خلال الإجراءات العملية والمشاريع التي فرضتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة رغم أن سياسة إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية متغيرة بحدود ضيقة للغاية وفقاً لطبيعة الحكومات الإسرائيلية التي لها بعد أيديولوجي وسياسي من حيث التنوع في أحزاب اليمين والوسط واليسار تجاه القضية الفلسطينية.

تتناول الدراسة صيغة ومضمون التغيرات التي طرأت على سياسة إسرائيل تجاه السلطة كما ستتناول محددات وتطور السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية في الفترة 1993-2000 وفترة الحكومات المتعاقبة لشارون وأولمرت وما قامتا به من إجراءات تجاه السلطة الفلسطينية سواء فيما يتعلق بعملية السور الواقي، وعملية الطريق الحازم، والجدار العازل الذي عمل على تقطيع أوصال المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، والانسحاب آحادى الجانب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، والحرب على قطاع غزة، والاستيطان، وتشديد الحصار، والاعتقالات ورفض العودة لطاولة المفاوضات بشروط

فلسطينية تتعلق بوقف الاستيطان وتحديد حدود الدولة الفلسطينية، كما تبحث الدراسة في سياسة حكومة بنيامين نتنياهو وسياستها تجاه السلطة الفلسطينية وما قامت به من زيادة وتيرة الاستيطان الذي بدأ يتنامى ويتكاثر في عهد هذه الحكومة، وقد قامت أيضاً بفرض العقوبات ضد السلطة الفلسطينية رداً على توجهها إلى الأمم المتحدة. وتتضمن الدراسة كذلك رؤية إستشرافية حول مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل السياسات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه السلطة الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

انتهجت الحكومات الإسرائيلية العديد من السياسات تجاه السلطة الفلسطينية منذ إنشائها، وقد كان لهذه السياسات الأثر الكبير على واقع ومستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتنوعت هذه السياسات مع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000م، مما يقودنا إلى البحث في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي طبيعة السياسة الإسرائيلية التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؟ ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما هي محددات صنع السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية؟

2- كيف عملت السياسة الإسرائيلية على تقويض السلطة الفلسطينية؟

3- ما القرارات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه السلطة الفلسطينية؟

4- ما هو مستقبل السلطة الفلسطينية في ظل السياسات الإسرائيلية؟

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تنتهج سياسات تهدف إلى تقويض السلطة الفلسطينية وإقامة دولة الكنتونات في الضفة الغربية وعزل قطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تجمع فترة الحكومات الإسرائيلية الثلاث من عام 2000 إلى 2012 وتأثير سياساتها على السلطة الفلسطينية، إلى جانب إختلافها عن الأدبيات السابقة من حيث الفترة الزمنية والمحتوى للسياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية، كما وتختلف بالمناهج التي استندت عليها الدراسة.

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن طبيعة السياسات الإسرائيلية الممارسة تجاه السلطة الفلسطينية.
2. معرفة كيف أثرت سياسة الحكومات الإسرائيلية على السلطة الفلسطينية.
3. التعرف على واقع ومستقبل السلطة الفلسطينية في ظل هذه السياسات .
4. تحليل المواقف والبرامج الإسرائيلية تجاه قيام دولة فلسطينية.
5. السعي لمعرفة أثر الاستيطان ومخاطره على إمكانية قيام الدولة الفلسطينية.

حدود الدراسة :

الحد المكاني: المناطق الفلسطينية في حدود 1967 (أراضى السلطة الفلسطينية، والأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل في هذه الحدود).

الحد الزمني: سيتم إجراء هذه الدراسة على الفترة الممتدة ما بين عامي (2000–2012)، وذلك أن عام 2000 يمثل بداية انتفاضة الأقصى، وأما انتهاء الدراسة في العام 2012 حيث حصل الفلسطينيون على دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على عدة مناهج ، وهي على النحو الآتي:

المنهج الوصفي التحليلي : يستخدم هذا المنهج لجمع المعلومات والبيانات لتكوين فكرة واضحة وصورة متكاملة عن مشكله الدراسة من خلال الوصف الدقيق لها، للوصول إلى معارف ومفاهيم موضوعية من الناحية العلمية وتفصيلية والحصول على استنتاجات، ولفهم أعمق وأدق للمشكلة حيث إن هذا المنهج يبحث العلاقة بين الأشياء المختلفة والعمل على تحليل العلاقة، ويقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها، وستقوم الدراسة من خلال هذا المنهج بوصف وتحليل طبيعة السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية في ظل الحكومات المتعاقبة منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 وحتى عام 2012 وتحليل السياسات المختلفة لهذه الحكومات، للوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة، حيث قام الباحث باستخدام هذا المنهج من خلال جمع البيانات والتصريحات التي تتعلق بالسياسات الإسرائيلية بحيث تم تكوين فكرة شاملة عن السياسات الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية، وتم توظيف هذا المنهج لتحليل تلك السياسات ومعرف طبيعتها.

منهج صنع القرار : يهتم هذا المنهج بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات، حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار، والعوامل المؤثرة في صنع القرار، ودوافع صنع القرار،

ونستعين بهذا المنهج لمحاولة فهم كيف يتم صناعة القرار في الحياة السياسية الإسرائيلية وتحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على اتخاذ القرار لدى رؤساء الحكومات الإسرائيلية باتجاه السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما يرتكز هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية، إذ إنه يساعد على تحديد كيف تعمل الحكومات الإسرائيلية (أو صناع القرار)، كما ويركز أيضاً على البحث في الكيفية التي يتفاعل بها النظام الإسرائيلي مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل ضمن إطاره.

الدراسات السابقة:

أولاً: شعبان، خالد. (2011): السياسة الإسرائيلية تجاه الرئيس ياسر عرفات 2000-2004، مؤتمر الشهيد ياسر عرفات، جامعة الأزهر،غزة، فلسطين.

تناولت هذه الدراسة السياسة الإسرائيلية التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد الرئيس ياسر عرفات خلال الفترة 2000-2004، حيث أدت سياسات التحريض والحصار المستمر في النهاية إلى اتخاذ مجموعة من القرارات ضد الرئيس الراحل ياسر عرفات أدت إلى وفاته، واستعرضت الدراسة هذه السياسات بالرصد والتحليل؛ وذلك من أجل الوقوف على عملية القرار الإسرائيلي بإزاحة الرئيس عرفات عام 2003، وقد استخدم الباحث منهج صنع القرار، وقد خلصت الدراسة إلى أن للمؤسسة الأمنية الدور الكبير في انتهاج السياسة المعادية للرئيس ياسر عرفات، وكانت هذه السياسة الممنهجة ضد الرئيس من أجل الإساءة الشخصية له، أو لرفضه كشريك تفاوضي مع إسرائيل، بسبب إصرار الرئيس على رفض الاملاءات الإسرائيلية بشأن عملية التسوية وخاصة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد 2000.

ثانياً: العيلة، حاتم. (2011): التغيرات السياسية في إسرائيل وأثرها على عملية التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

تناولت هذه الدراسة الإستراتيجية الإسرائيلية نحو عملية التسوية، وإبراز مدى الاستعداد الإسرائيلي لتقبلها، حيث ربطت السياسة الإسرائيلية قبول التسوية بتلازمها مع المطالب الأمنية، فكانت الترتيبات الأمنية العنصر الأساسي في كل جلسات التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية، والاتفاقات الموقعة بينهما، وهدفت الدراسة إلى إبراز سياسة إسرائيل إزاء عملية التسوية السياسية والمفاوضات مع منظمة التحرير من خلال مناقشة مواقف الأحزاب الإسرائيلية تجاه عملية التسوية، وتحليل برامجها الانتخابية، والكشف عن مدى الانسجام في السياسات العامة التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على الحكم تجاه عملية التسوية مع منظمة التحرير خلال فتره 1992-2001.

ثالثاً: جابر، حسين. (2011): أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009 على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية العام 2009، وتأثيراتها على عملية التسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني، وذلك من خلال الوقوف على أهم المواقف والتصريحات المتعلقة بالتسوية، وخصوصًا مواقف وتصريحات الأحزاب السياسية المشاركة في هذه الانتخابات، والتي أصبحت فيما بعد جزءاً من التكوين الائتلافي للحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت، مما يعني أن عملية التسوية تتأثر بشكل مباشر بمواقف وبرامح هذه الأحزاب، وتناولت الدراسة انعكاسات العملية الانتخابية في إسرائيل على عملية التسوية السلمية مستعرضةً المراحل التي مرت بها هذه العملية وكيف أنها تتأثر بشكل مباشر مع كل دورة انتخابية تجري في إسرائيل، نتيجة لتغير الائتلاف الحاكم من جهة،

ورهن سياسات الحكومة بتوجهات وبرامج الأحزاب السياسية المكونة للائتلاف الحكومي من جهة أخرى، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالاستجابة لمتطلبات عملية التسوية التي سرعان ما يدور حولها الجدل بين مختلف التيارات والأحزاب الإسرائيلية.

رابعاً: شعبان، خالد. (2011): التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل من 1999 إلى غاية 2010، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، فلسطين .

تتناول هذه الدراسة التغيرات السياسية والحزبية في إسرائيل، على المستوى الحزبي حيث كانت هناك حالة من التشرذم والانشقاق، أما على المستوى السياسي– وهو ما يهمنا– فلم يكن الحال أفضل من المستوى الحزبي. ورأت الدراسة أن إسرائيل قد نجحت إعلامياً بالإيهام بأنها قدمت تنازلات سخية للجانب الفلسطيني من خلال مفاوضات كامب ديفيد 2000، ثم بعدها قامت إسرائيل بجميع الخطوات التصعيدية والعسكرية التي حملت في ثناياها تدمير المؤسسات الفلسطينية، والتي كانت تعدها السلطة من أجل أقامة الدولة الفلسطينية، بالإضافة إلى قيام إسرائيل بإعادة احتلال الضفة الغربية عام 2002 وحرب أخرى على غزة 2008، ورفضها المسبق للمفاوضات التي تلت ذلك سواء قبل أو بعد أنابولس لمبدأ الدولة الفلسطينية ذات السيادة، وإصرارها على فرض حلول ذات طابع أمني مستندة بذلك على الموقف الأمريكي الداعم لها، الأمر الذي أدى إلى مفاوضات ماروثونية ولكن دون التوصل إلى نتائج مع فرض واقع جديد يقوم على استمرار الاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس.

خامساً: عايد، خالد، وآخرون. (2010): الجدار العازل في الضفة الغربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت– لبنان.

قامت الدراسة بتسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني الناشئة عن بناء إسرائيل جدارها العازل في الضفة الغربية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وتستعرض هذه

الدراسة تطور فكرة بناء الجدار في العقلية الإسرائيلية، ثم يقدم تعريفاً بالجدار العازل الذي شرعت إسرائيل في بنائه في منتصف 2002 موضحاً أهداف بناء الجدار ومراحله ومساره ومكوناته. كما يتناول موقف القانون الدولي من بناء الجدار، مستعرضا في هذا السياق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، والذي يرى في بناء الجدار انتهاك للمواثيق والاتفاقات الدولية وتفند الدراسة ادعاءات إسرائيل بأن الدافع لبناء الجدار هو أمنى فقط.

سادساً: المدينى، توفيق. (2008): القضية الفلسطينية أمام خطر التصفية، دار الفكر، دمشق.

تناول الكاتب علاقات الاندماج الكامل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في مواجهة الإرهاب كسلاح الأقوياء وتناول إخفاق ولادة شرق أوسط حيوي لإسرائيل بعد الأسباب التي أدت إلى انهيار عملية التسوية، ووقوع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وجدل الدولة الفلسطينية في ظل مرجعية أوسلو كدولة ديمقراطية علمانية، وتناول أيضا من باب السرد التاريخي، وحصار المقاطعة والخلفيات العدوانية لشارون تجاه الرئيس عرفات، وخطة الانسحاب من غزة والانتخابات الفلسطينية 2006 والاقتتال الفلسطيني وسيطرت حماس على قطاع غزة، وظهور مؤتمر أنابولس؛ لإعادة أحياء عملية السلام المجمدة، حيث بحث الكاتب في الأسباب التي مهدت لاندلاع انتفاضة الأقصى التي أدت إلى انهيار عملية السلام.

سابعاً: ماكوفسكى، ديفيد. (2006): خطة أولمرت أحادية الجانب، مدار، رام الله، فلسطين.

تناولت الدراسة الأيديولوجية التي كانت في ذهن أولمرت في خطتة الأحادية، وكيف تطورت، وتعريف الخطة التي كانت ترتكز على سحب ستة آلاف مستوطن، وإسكانهم في تجمعات استيطانية محاذية للخط الأخضر. وناقش الوضع الحزبي لأولمرت في تلك الفترة حيث كان أولمرت يمتلك 29 عضو كنيست من أصل 120 عضواً، والأبعاد التاريخية والعقبات داخل المجتمع الإسرائيلي، وناقش الأبعاد

في الخطة على الفلسطينيين والتحديدات الفلسطينية وانعكاساتها عليهم وعلى حلم قيام الدولة الفلسطينية في حدود 1967، وتناول الوضع الإقليمي والدولي والسياسة الأمريكية في وقت طرح الخطة في الضفة الغربية، وناقش التحديدات الداخلية الإسرائيلية أمام تطبيق الخطة.

ثامناً: هرئيل، وساخروف. (2005): الحرب السابعة، ترجمة ونشر ثابت السباخى، غزة، فلسطين .

يتناول الكاتبان وصفا دقيقا لأحداث الانتفاضة، والنتائج المعاكسة لها، وحصار الرئيس الراحل ياسر عرفات، والعمليات الاستشهادية التي هزت وزعزعت المجتمع الإسرائيلي، مما أدى إلى الشروع في بناء الجدار العازل، وإتباع سياسة الاغتيالات في صفوف المقاومة الفلسطينية والقيادة السياسية، كذلك يصفان سياسة الاجتياحات والاعتقالات، وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى صعود شارون إلى سدة الحكم، وتنامي شعبية حركة حماس في الشارع الفلسطيني، كما قاما الكاتبان بتغطية الحرب في المناطق الفلسطينية عن قرب ومتابعة التطورات خلال الخمس سنوات الأولى من انتفاضة الأقصى.

تاسعاً: عبد الكريم، قيس، وآخرون. (2003): السور الواقي، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.

تتناول هذه الدراسة أحد المراحل شديدة التعقيد في حياة الانتفاضة الفلسطينية حين تصدت للعدوان الإسرائيلي الواسع المسمى حملة السور الواقي، من خلالها أعادت إسرائيل احتلال الضفة الغربية الفلسطينية، ووقفت على أعتاب اجتياح مماثل لقطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى أن حملة السور الواقي شكلت محطة بارزة في حياة الانتفاضة وفي مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، نحو الاستقلال والعودة بكل ما حملته في طياتها من وقائع ومعاني ودروس واستخلاصات ونتائج ميدانية وسياسية، ويتألف هذا الكتاب من أربعة فصول، الأول بعنوان حملة السور الواقي وهو يعرض وقائع الحملة

وأهدافها ومتطلبات الصمود الوطني الفلسطيني، والفصل الثاني بعنوان الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية وهو يرصد سياسة البيت الأبيض في ظل الإدارة الجمهورية للرئيس بوش الابن، والفصل الثالث بعنوان في الانتفاضة قبل 11 سبتمبر والتي تعتبر محطة فاصلة في العلاقات الدولية لها تطورات وتداعيات على العلاقات السياسية والقرارات الدولية في القضايا الكبرى ، والفصل الرابع في الانتفاضة بعد 11 سبتمبر وهو يشكل استكمالاً لما قبله حيث يضع الأحداث في سياقها الحقيقي محاولاً ألا تكون الانتفاضة ثمناً لقيام التحالف الدولي ضد ما يسمى بالإرهاب .

تعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة السياسات الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية خلال فترات متباينة، حيث حللت هذه السياسات خلال فترات متعاقبة، ولم تتناول مجمل الفترات التي أعقبت انتفاضة الأقصى، كما أن هذه الدراسات لم تعالج فترة حديثة بصورة مكثفة ومعمقة من الناحية التحليلية والمعرفية، كما ستعالجه هذه الدراسة التي ستتناول السياسات الإسرائيلية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى بالعرض والتحليل وخلال ثلاث حكومات إسرائيلية متعاقبة وما قامت به تجاه السلطة الفلسطينية، وأيضاً لم توجد دراسة تجمع فترة الحكومات الثلاث بعد العام 2000 وتأثير سياساتها على السلطة الفلسطينية. كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية والمحتوى للسياسة الإسرائيلية التي اتبعتها تجاه السلطة الفلسطينية خلال الفترة من 2000 إلى 2012م، إلى جانب اختلافها بطبيعة المناهج التي استندت عليها الدراسة.

الفصل الثاني:

مراكز صنع القرار في إسرائيل وتطور العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية

المبحث الأول: محددات ومراكز صنع السياسة في إسرائيل.

المبحث الثاني: نشأة العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد.

المبحث الثالث: تطور العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

مقدمة:

يتناول هذا الفصل عدة قضايا مهمة ورئيسة مر بها الشعب الفلسطيني، تتعلق بعملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتطور التاريخي لهذه العملية، ابتداء من نشأتها الرسمية والعلنية وهو انعقاد مؤتمر مدريد، ومن ثم التوقيع على اتفاقية أوسلو، وأيضا تسلسل العلاقات بين الطرفين منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وكيفية التعامل معها، ومن ثم التطرق إلى تأزم الأمور بعد زيارة شارون إلى المسجد الأقصى بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى، ولكن قبل الدخول في هذا الموضوع لابد من التعرف على محددات السياسة الإسرائيلية، ومراكز صنع القرار في النظام السياسي الإسرائيلي؛ وذلك لإدراك ما هي العوامل التي ترسم وتشكل السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية.

المبحث الأول: محددات ومراكز صنع السياسة في إسرائيل

أولاً : ديناميات صنع القرار

ينظر إلى عملية صنع القرار على أنها "النقطة التي يظهر عندها امتلاك السلطة، وتعدّ عملية تحديد صانعي القرار من أصعب العمليات في المجال السياسي، نظراً لتفاوت قدرة المؤسسات والقيادات في التأثير على القرار، كما يتخذ القرار في جميع الحالات من قبل أقلية أو نخبة مختارة"، وأن عملية صنع القرار تمر بثلاث مراحل أساسية، وهى مرحلة الإعداد للقرار، ومرحلة اتخاذ القرار، ومرحلة التنفيذ (عزارة ، 2011، ص55).

يعرف مايكل بريشر عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية، "بأنها الاختيار من بين مجموعة بدائل متصورة، لخيار واحد يؤدى إلى خطوات عملية في النظام الدولي، ويؤخذ القرار من قبل فرد أو

أفراد أو مجموعة مخولة من قبل النظام السياسي للعمل ضمن فضاء موصوف للسلوك الخارجي" (الجندي، 2011، ص15). وتصنف القرارات السياسية إلى ثلاث أنواع مختلفة: وهى قرارات إستراتيجية، وقرارات تكتيكية، وقرارات تنفيذية: (تيم ، 1989، ص192:193).

1. **قرارات إستراتيجية:** وهى قرارات أعمال سياسية ولا يمكن إلغاؤها، وهى تعد حيث أهميتها بجهاز السياسة ككل، كما تحتوى على روح المبادءة ضمن الإستراتيجية العامة للدولة، وتحدد أهميتها من خلال النتائج التي يفرزها هذا القرار.

2. **قرارات تكتيكية:** يعدّ هذا النوع من القرارات أقل أهمية من النوع السابق، وغالباً ما يتم اتخاذ مثل هذه القرارات قبل أن يتم اتخاذ القرارات الإستراتيجية ويمكن القول: بأنها عملية تمهيدية له.

3. **قرارات تنفيذية:** وهذا النوع الثالث من القرارات والتي تأتى تنفيذاً للقرارات الإستراتيجية والتكتيكية، وهى عبارة عن مجموعة من القرارات اليومية التي يتم اتخاذها في مجال السياسة الخارجية، وهى أقل أهمية من القرارات السابقة وتكون نتائجها محدودة.

يتبن لنا أنه على الرغم من أن صانعي القرارات السياسية يميلون بشكل عام لاتخاذ قرارات براغماتية تراعى التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن التصنيف أعلاه لا يعنى أن هناك انفصالاً بين مستوياتها الثلاث حتى لو امتلك كل منها استقلاليته النسبية، وبكلمات أخرى فصانع القرار ينطلق بالأصل من مكونات فكرية يطلق عليها قرارات أو برامج إستراتيجية، ويقوم باتخاذ خطوات تكتيكية مرنة لصالح المنبع الأيديولوجى، مترافقة مع إجراءات تطبيقية، وميدانية تتسم بالصلابة حيناً وبالمرونة حيناً آخر، وفى حال التناقض بين المستويات الثلاث آنفة الذكر، فإن هذا يعنى وجود مآزق لا بد من إيجاد حلول ملائمة له.

ثانياً: محددات اتخاذ القرار في إسرائيل:

يتقيد صانعو القرار في إسرائيل أثناء اتخاذ القرارات الرسمية بمحددات معينية بحيث تظل هذه القرارات ضمن نطاقها، وتتأثر بها بشكل كبير، وغالبا لا تخرج عنها وتكون ضمن حدودها، وهذه المحددات هي العقيدة الصهيونية*، والمفهوم الإسرائيلي للأمن القومي، وخصائص الشخصية اليهودية (زهرة، 1989، ص146). وسنقوم بتناول هذه المحددات بشيء من التفصيل:

أ- العقيدة الصهيونية

هي تلك العقيدة السياسية التي تقوم على مجموعة من المزاعم منها دعوة اليهود للعودة إلى الأرض المقدسة؛ لتكوين دولة لهم استجابة إلى أوامر إلهية توراتية، وهدف الصهيونية خلق دولتهم بحيث تربط نفسها وجودا وعدما بفكرة الدولة، وهى لم تنشأ ضد الدولة كما هو بالنسبة للماركسية والفوضوية، وأنها نشأت لتبرير خلق الدولة أي الدولة العبرية (ربيع، 1975، ص197-201).

وترتد لفظة الصهيونية إلى جبل صهيون بفلسطين وتعنى لدى اليهود "أرض الميعاد" أو الأرض المقدسة أي فلسطين، وقد ظهرت الصهيونية كبرنامج عمل في القرن التاسع عشر على يد الصحفي النمساوي ثيودور هرتزل، وفكرتها الرئيسة أنه يوجد مشكلة (المسألة اليهودية) في تشتت اليهود وتعرضهم للمطاردة والاضطهاد أينما وجدوا، وأن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو عودة هذا (الشعب)

---

* الصهيونية هي الإيديولوجية التي تعتمد على القيم الروحية، والخبرة التاريخية التي تشكل الشعور بالقومية اليهودية، وهي تشكل حركة سياسية دنيوية تعتمد الأساس الديني في الترويج لأفكارها، وهي إيديولوجية شاملة لكافة مظاهر الحياة (بركات، 1982، ص19). إن هذه الحركة تستمد أصولها ومنابعها الفكرية من انتشار الحركات القومية في أوروبا في القرن ال19 والمتأثرة بحركات النهضة والتنوير التي عمت أوروبا قبل ذلك.

إلى أرضة المقدسة أرض الميعاد بعد أقامة دولة خاصة بهم (ماضي، 1999، ص93:92). وتعدّ إسرائيل خطوة على طريق بناء هذه الدولة، فهي لم تنشأ إلا على جزء من "أرض إسرائيل"، كما أنها لا تضم سوى جزء صغير من أبناء الشعب اليهودي، وقد أعلنت قيادة الحركة الصهيونية في أيار/مايو 1948 أن إسرائيل تمثل نقطة الانطلاق نحو الدولة اليهودية القومية، لهذا أصبحت الصهيونية الإيديولوجية المعلنة في إسرائيل، وتجد الإيديولوجية الصهيونية انعكاسا في السياسة الإسرائيلية إزاء الأراضي العربية، حيث التوسع وبناء المستعمرات والمحاولات المستمرة لجلب المزيد من اليهود إلى فلسطين المحتلة (زهرة، 1989، ص147).

فهي تتضمن جميع مقومات الإيديولوجية السياسية وبصفه خاصة: (ربيع، 1975، ص213)

1-أنها تفترض تصوراً معيناً للسلطة ولممارسة السلطة.

2- أنها حقيقة حركية تسعى إلى تحقيق أهداف معينة.

3- هي قد حققت أدوات هذا المذهب أي أدوات الانتقال من الخيال إلى الواقع والتنفيذ.

4- وهى بصفة خاصة جماهيرية فهي تخاطب المجموع، وتتجه إلى الجماعة وتسعى لتحقيق أهدافها عن طريق التكتل الجماهيري والوحدة الحركية.

"إذا إسرائيل كدولة ليست حرة التصرف تماماً بسبب أن الصهيونية تلقي على عاتقها عدداً من التبعات، التي يجب أن تنفذها ويقول ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية سابقاً : إن الدولة ستفنى لو سمح لها أن تعمل كل ما تشاء في سبيل مصالحها، دون أن يكون ورائها حركة إيديولوجية تمدها بأسباب البقاء، لذلك فالصهيونية أصل وإسرائيل فرع" (عزارة، 2011، ص57).

كما أن التأصيل الفكري لهذه الدولة وعبر العديد من مؤسسيها يعبر عن خصائص عديدة، فهي دينية، وعقيدية، وتاريخية، ولكنها أيضا دولة قومية، وهذا ما يؤدى إلى أن يجعل منها حقيقة عنصرية، ولهذا تسمح هذه الخصائص بفهم حقيقة السلطة، وكيف أنها تسعى لخلق عملية الربط والانتماء العضوي بين المواطن اليهودي والطبقة الحاكمة (ربيع، 1975، ص182:183).

إضافة إلى ذلك فإن الإيديولوجية تعكس نفسها في السياسة الإسرائيلية تجاه الممتلكات العربية كما ذكرنا سابقاً ، وخاصة الأراضي من حيث التوسع وسلبها لبناء المستعمرات مع سياسة طرد سكانها الأصليين، وممارسة التمييز العنصري بجميع بأشكاله والتي منطلقها أيضاً العقيدة الصهيونية(عزارة، 2011، ص57). ومن هذا يتبين لنا مدى أهمية الإيديولوجية في صناعة القرار الإسرائيلي، فإنها تعود إلى الصهيونية التي تؤثر على كافة مناحي صنع القرار.

ب- الأمن القومي الإسرائيلي

يعرف الجنرال الإسرائيلي "يسرائل طال"* "الأمن القومي أنه قدرة الدولة على تأمين وجودها الوطني، والحفاظ على مصالحها الضرورية من أي خطر خارجي، وأن حفاظ الدولة على بقائها ووجودها هو الهدف الأساسي للأمن القومي" (يسرائل، 1986، ص3).

واعتبر "شموئيل إيفن"* الأمن بأنه خدمة تقدمها الدولة لسكانها الذين يطمحون إلى حياة آمنة، وأنه منتجا عاما تقليديا يتمتع به المستهلكون بلا صلة بمشاركتهم في تمويله وإنتاجه، ولا يعدّ استعمال

---

* يسرائل طال ضابط في الجيش الإسرائيلي برتبة جنرال، درس الفلسفة والعلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس .

* شموئيل إيفن: باحث اقتصادي في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب.

الأمن على نحو عام محصورا في عدد من الأشخاص، لكنه محصور في مجال جغرافي(أيفن، وآخرون، 2011، ص124: 125).

وبالتالي تسيطر المشاكل الأمنية على محور السياسة في إسرائيل، ومن الطبيعي نتيجة للظروف التي عاشتها إسرائيل منذ قيامها أن تكون قضية الأمن من أهم أولوياتها، فنظرية الأمن القومي الإسرائيلي تشكل أحد الأسس المعتمدة في رسم السياسة الإسرائيلية (تيم، 1989، ص178).

ويمكن القول: بأن الأمن القومي في إسرائيل يستحوذ على الذهنية الإسرائيلية، ويحتل المكانة الأكثر أهمية من أي قضية أخرى، وتنفرد إسرائيل بمجموعة من السمات التي ميزتها عن سياسة باقي الدول وسلوكها تجاه أمنها القومي ويمكن إيجازها بالتالي: (محارب، 2011، ص3:2).

أولاً : إن إسرائيل خاضت حروباً أكثر من أي دولة في العالم منذ نشأتها وحتى اليوم، وغيرت حدودها الجغرافية .

ثانياً: لم تعتبر إسرائيل نفسها منذ نشأتها دولة عادية كباقي الدول في المنطقة، لا من حيث المكانة ولا من حيث الدور وأسست أمنها القومي على فرضية ضرورة تفوقها العسكري على جميع الدول العربية، وأيضا على ضرورة أن تبقى الدولة الإقليمية الأقوى من جميع الدول المجاورة.

ثالثاً: افترضت إسرائيل ولا زالت تفترض أن هناك خطراً على وجودها من قبل جيرانها.

رابعا: ازدياد إنفاق إسرائيل على الأمن وتعاظم حروبها، حيث باتت حصة الفرد الإسرائيلي في ميزانية الأمن أعلى النسب في العالم.

خامساً: يحتل الأمن القومي الإسرائيلي وخاصة الصراع العربي- الإسرائيلي المكانة الأبرز والأهم في وسائل الإعلام، وهو المؤثر الأكبر في معنويات المجتمع الإسرائيلي وفى تقويه أفراد المجتمع؛ لأداء الحكم في إسرائيل،ويشكل المعيار الأكثر تأثيراً في تحديد موقفهم من هذا الحزب أو ذاك.

ومن المنطلق العام نستطيع أن نحصر الأركان الأساسية التي تستند عليها نظرية الأمن القومي الإسرائيلي حسب واقعها الجيوبوليتيكى وتطبيقاتها الإستراتيجية بركنين أساسين تستند إليها كل العناصر الأمنية الإسرائيلية اللآحقة، وهما المرونة من جانب، والتلاحم الفكري مع الواقع من جانب آخر، وعلى هذا الأساس صاغت إسرائيل أمنها منطلقة من إدراكها لوضعها الجغرافي- السياسي وكيانها القومي الموجود داخل رقعة مهددة في وجودها كونها ملتصقة حدودياً مع أعدائها المباشرين من الدول العربية، على أثر ذلك بنت إسرائيل نظريتها الأمنية على التقدير الدقيق، والمتواصل لجوانب القوة أو الضعف للبلدان العربية، فهي دولة عسكرية في حالة مواجهة دائمة مع أعدائها، وقد صاغت إسرائيل نظرية أمنها القومي طبقاً لإستراتيجية وتكتيك حربيين مع إدراكها لحتمية المواجهة مع الدول العربية (مرتضى، 2006، ص42).

وقد صاغ الجنرال "يهوشفاط هاركابي"* في كتابه حرب وإستراتيجية مفهوماً واسعاً للأمن القومي حيث شمل الدفاع عن وجود الدولة واستقلالها وكمالها الإقليمي، والدفاع عن حياة مواطنيها، وعن طبيعة نظام الحكم فيها وعن أمنها الداخلي والأمن اليومي على حدودها وإيديولوجيتها ميزانها الديمغرافي وعن مكانتها في العالم (هاركابى، 2005، ص529-532).

---

* يهوشفاط هاركابى: بروفسور في العلاقات الدولية في الجامعة العبرية، ولد عام 1921وتوفى عام 1994 وصل إلى رتبة جنرال في الجيش الإسرائيلي، وكان رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية أمان.

إن أهمية الأمن القومي بالنسبة لإسرائيل تفوق الدول الأخرى لذلك يتوقع أن تبنى إسرائيل سياقاً لصناعة القرارات، وأن تبنيه على أكثر الوسائل، والأجهزة المتقدمة لصناعة القرارات في العالم؛ لأن الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل يختلف عن معظم أمم العالم، فهي في تهديد مستمر منذ إقامتها من جانب الدول العربية يضع أمامها مشكلة رئيسة ويلزمها بإقامة قوة عسكرية قوية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له، وعلى المستوى المحلي "تعتمد إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي المحلي على مستوى العلاقة الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويكاد يكون هناك إجماع على مستوى المخططين الأمنيين الإستراتيجيين في إسرائيل على عدم السماح بوجود قوات غير إسرائيلية (عربية أو فلسطينية) داخل الضفة الغربية؛ لأن ذلك يحرم إسرائيل من قدرتها في الدفاع عن نفسها، بقوتها الذاتية، كما هو مرسوم في إستراتيجيتها الأمنية بشكل عام" (عباس، 2003، ص14-16).

بناءً على ما سبق فإن الأمن القومي في أي دولة يكون من أهم الاستحقاقات المدرجة على جدول أعمال الدولة، ولكن من وجهه نظر صانعي سياسات الأمن القومي الإسرائيلي فإن إسرائيل يجب أن تضع هذه الظاهرة في سلم الأولويات أكثر من أي دولة وبشكل استثنائي، وذلك بسبب رؤية صانعي القرار الإسرائيلي وضع إسرائيل الجغرافي وكثرة أعدائها، مما يملي عليها أن تتصدر قضايا الأمن القومي الأولوية في سياستها، وفي هذا المجال يعتقد أن المقاربات الأمنية الإسرائيلية تقترب كثيراً من المفاهيم التي سادت ألمانيا النازية في عهد هتلر، فمثلاً كان شارون يرى حدود الأمن القومي الإسرائيلي يتجاوز الدول العربية كافه ليصل إلى القارة الأفريقية والباكستان.

ج- خصائص الشخصية اليهودية

"تترك سمات الشخصية اليهودية أثراً واضحاً في عملية القرار السياسي، ذلك أن البواعث الذاتية تدخل في تشكيل إطار الحركة السياسية للقيادة السياسية، وتساهم بالتالي في تحديد اتجاهات السلوك

السياسي لتلك القيادة، ولقد تشكلت الشخصية اليهودية وفقا للتصور الديني اليهودي من جانب، وغير اليهودي من جانب آخر، كما أنها تأثرت بفكرة الاضطهاد التي يزعم الصهاينة أن اليهود عانوا منها طوال عصور التاريخ، فالأساطير اليهودية تشير إلى أن بني إسرائيل وحدهم "شعب الله المختار" منحهم "أرض الميعاد"؛ ليقيموا فيها دولة إسرائيل وليؤدوا وظيفتهم الحضارية في قيادة البشرية، وخصهم الإله بسمات مقدسة جعلتهم امتداداً له في الأرض، ونتج عن ذلك شعور اليهودي بأنه متميز عن غيره بشخصية فريدة، وأنه ينظر دائما للناس على أنهم أقل منه ذكاء ومنزلة وهذا يجعلهم أن يتعاملوا بالتعالي وبالعظمة (زهرة، 1989، ص148).

وتطورت الشخصية اليهودية وتعلمت من خلال الخبرة التاريخية، حيث كانت فكرة اضطهاد اليهود محوراً رئيساً تدور حوله عاداتهم وتقاليدهم وتوجهاتهم الفكرية، وكما تكشف التجربة الإسرائيلية في ممارسة السلطة أن هناك مجموعة مصغرة من القيادات التي تنتمي إلى أصول غربية "إشنكازية"، وخاصة المهاجرين الأوائل عملت بالسلطة، وأشرفت على اتخاذ القرارات العامة في إسرائيل (عزارة، 2011، ص58:59). "ولكن بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، ارتسمت في ذهن اليهودي صورة المقاتل المنتصر، وتحطمت صورة اليهودي التائه والمتشرد والمضطهد؛ ومع أن الصورة الأولى تؤكد الشعور بالتمايز والتعالي، ولكن ظل الفكر الصهيوني حريصاً على ألا تختفي صورة اليهودي المضطهد لأنه لا مبرر للصهيونية بدونها، ولهذا يجرى العمل على خلق شخصية يهودية جديدة من خلال الكيبوتسات" (زهرة ،1989، ص148).ولا شك أن هناك عواملاً أخرى تؤثر في رسم السياسة الإسرائيلية وصنع القرار منها داخلية متعلقة ببنية الكيان الصهيوني نفسه وأخرى حددتها طبيعة الوجود الإسرائيلي وقيام الدولة الإسرائيلية، ومن ضمنها:(تيم، 1989، ص175-177).

1- **العوامل الاجتماعية:** كان للعوامل الاجتماعية المرتبطة بتغير العنصر البشرى والقيادات في إسرائيل، مثل المهاجرين الأوائل من العسكريين وغيرهم، وما يحملوه من أفكار وإيديولوجيات لها أثر واضح في توجيه وتحديد السياسات في إسرائيل، بالإضافة إلى الجيل الجديد من اليهود المولودين محلياً نشأ شعور بالقوة والاستقلال لم يكن معروفاً في الجيل السابق.

2- **العوامل النفسية:** لا شك أن الأبعاد النفسية للشخصية الإسرائيلية، وما تحتويه من عقدة العظمة والتفوق والشعور بالاضطهاد من خطر الإبادة وعدم الثقة بالآخرين هذا كله أثر على رسم السياسة لدى صانعي القرار في إسرائيل.

ويرى ملحم ملحم أن هناك محددات أخرى للسياسة الإسرائيلية، وهى الأسس السياسية للسلوك السياسي الإسرائيلي، ويمكن تلخيصها بالآتي: (ملحم ، 1989، ص173:174).

أ–مقولة الحدود الآمنة : وهو ضمان حدود إسرائيل بحيث إنها تستطيع الدفاع عنها ضد أي هجوم محتمل، وتحاول إسرائيل نيل اعتراف الدول العربية بهذه الحدود، وتريد إسرائيل من وراء الحروب التي تشنها على الدول العربية ضمان عمق كاف؛ لأمن المستعمرات والقرى الحدودية.

ب– **مقولة التفوق النوعي:** تقيس إسرائيل دائماً قواها العسكرية الذاتية بالقوى العسكرية العربية مجتمعة،ولضمان حدودها وأمنها تريد أن تظل متفوقة على مجموع الدول العربية عسكرياً وتقنياً ، ورغم التحالفات العسكرية والمعاهدات المبرمة مع أمريكا، ولكن مبدأ إسرائيل الاعتماد على قواها الذاتية وتعظيمها.

ج– **مقولة الحروب الوقائية:** وتعنى القيام بشن ضربات على الدول العربية قبل إنجاز استعدادها لشن حرب على إسرائيل كما حدث عام 1967، كما شنت هجومها على المفاعل النووي العراقي، وعلى مقر منظمة التحرير في تونس وحربها عام 1982 على لبنان .

د- **مقولة الدول الطائفية:** يعد تشكيل مجموعة من الدول وفقا للتقسيم الطائفي في الأراضي العربية المحيطة بإسرائيل هدفا للحركة الصهيونية في إطار سعيها لتحقيق إنجازاتها، وهو إضعاف الدول العربية المجاورة وتفتيتها إلى دويلات غير قادرة على النمو المستقل، ومضطرة للاستناد إلى القوى الدولية الاستعمارية، وتأكيد مقولة الأمم الطوائف، وبذلك تكرس إسرائيل حقها بتمثيلها الحركة القومية للشعب اليهودي.

يتبين لنا أنه رغم عدم إنكار خصائص أو مميزات شعب ما من الشعوب إلا أن منظري الحركة الصهيونية قد بالغوا بشكل يتجاوز حدود العقل؛ لدرجة تصل إلى حد تغيبه في خصائص اليهود، وسماتهم من زاوية التفوق الأثني والعنصري، ويمكن إضافة القول: إن اليهود أو اليهودية لم تعش رغم أنف التاريخ؛ بل عاشت ضمن التطور الاجتماعي الإنساني، وبالأحرى الدور الاقتصادي لليهود وليس كونهم شعب الله المختار.

ثالثاً: مؤسسات صنع القرار في إسرائيل

يتم اتخاذ القرار في مؤسسات يرتكز عليها النظام السياسي؛ ليشير إلى تفاعل القوى السياسية في تلك المؤسسات، ولكن حقيقة الممارسة السياسية في إسرائيل تكشف عن تناقض واضح بين الوضع القانوني لما ذكر والوضع الفعلي والممارسة الحقيقية للعملية السياسية في إسرائيل، وهذا نتيجة لغياب التعريف الواضح للوظائف، والحدود الدستورية الثابتة في تنظيم القوى، والمؤسسات داخل هذا الكيان، وفى ظل الظروف الأمنية المعقدة انفردت بعض المؤسسات والأشخاص بعملية اتخاذ القرارات على حساب المؤسسات الأخرى، حيث إن السلطة التنفيذية "مجلس الوزراء" برزت كقوة مسيطرة في المجتمع الإسرائيلي، وأصبحت مركز قوة بعيدة عن تأثير السلطات الأخرى ومنافسيها، وفى هذه

السلطة برز دور مميز لرئيس الوزراء، ويقف إلى جانب السلطة التنفيذية المؤسسة العسكرية كمؤسسة لها دورها البارز في النظام السياسي في إسرائيل (عزارة ، 2011، ص65).

وسنقوم بالتعريف على أهم هذه المؤسسات الدستورية بالتفصيل، ودورها في صناعه القرار وهى تتمثل بمجلس الوزراء، والكنيست، والمجلس الوزارى المصغر، وسنتطرق إلى تأثير المؤسسة الأمنية ودورها، وأيضا سنقوم بمعرفة دور وسائل وجماعات المصالح والضغط وتأثيرها على صناعة القرارات في إسرائيل وسنبدأ أولاً بالمؤسسات الدستورية ودورها.

أ- رئيس الوزراء

تعدّ الحكومة في إسرائيل هي مركز القوة في النظام السياسي، وفيها تتم عملية صنع القرارات الرسمية والقانونية، ويتمتع رئيس الحكومة بعوامل مهمة، الأمر الذي جعل الحكومة الإسرائيلية هي حكومة رئيس الوزراء(محارب، 2011، ص9). ويعدّ رئيس الوزراء الشخصية المحورية في الحكومة وهو الشخص التي يقود الائتلاف الحزبي، وله دور كبير في التأثير على السياسة الإسرائيلية، وله سيطرة على الوزراء كافة، وهو الذي يدير اجتماعاتها (تيم، 1989، ص108-111).

هذا ويتم اختيار رئيس الوزراء من خلال النظام الانتخابي البرلماني الذي يكون من خلاله التصويت للحزب، ويتم تكليف رئيس الحزب الفائز بتشكيل الحكومة، علماً بأن إسرائيل قامت بتغيير نظامها الانتخابي البرلماني إلى ما يعرف بالنظام الرئاسي عام1996، تم بموجبه التصويت لرئيس الوزراء مباشرةً ، وبقي التعديل لثلاث دورات متتالية خلال الأعوام 1996 و1999، 2001، وفي عام 2003 تم العودة للنظام الانتخابي البرلماني السابق (Auerbach & Yehida, 2010: 335).

وتنبع قوة رئيس الحكومة من العوامل الآتية: (شعبان ،2011، ص 128: 129) (شقلية، 2013، ص58)

- هو زعيم حزبه ومكانته في حزبه تدعم عادة مكانته في الحكومة.
- هو الذي يقود الحكومة، ويرأس جلساتها ويحدد جدول أعمالها.
- استقالته هي استقالة الحكومة بأسرها.
- يتمتع منذ عام 1981 بصلاحية إقالة أي وزير من الحكومة.
- يتم اتخاذ القرارات المهمة عادة في دائرة، أو في المجلس الوزاري المصغر برئاسة رئيس الحكومة، وهو ما يتم التعبير عنه إسرائيلياً "المطبخ" أو مطبخ رئيس الوزراء .
- تقع ضمن مهماته وصلاحياته المسؤولية المباشرة عن جهازين أمن مهمين للغاية هما جهاز الموساد، وجهاز المخابرات العامة (الشاباك)
- هو المسئول مباشرة عن الملف النووي، وهو رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية وعن الملف الكيماوي بهيئاتهم، ومؤسساتهم ومنتجاتهم المختلفة.
- على الرغم من أن وزير الدفاع هو المسئول عن وزارة الدفاع، وهو يمثل السلطة على الجيش، فإنه من حق رئيس الحكومة دعوة رئيس الأركان ورئيس المخابرات العسكرية بعلم وزير الدفاع للتشاور.

ب- مجلس الوزراء

يمثل مجلس الوزراء القوة الرئيسة في إسرائيل، حيث يتمتع بسلطات واسعة فيما يتعلق برسم السياسة العامة، وإعلان الحرب، وإقرار السلام وعقد المعاهدات، فهو يبحث في الأمور الإستراتيجية، ويتخذ بصددها ما يراه مناسباً من القرارات، ويعتبر رئيس مجلس الوزراء أقوى شخصية في البلاد، فهو يكون زعيم أكبر كتلة في الكنيست، ويملك حق اختيار وزيري الخارجية والدفاع فهذا من صلاحياته، وهو من

يحدد مسؤولياتهما والأشراف على نشاطهما، وأيضاً يحتفظ لنفسه ببعض السلطات في الشؤون الخارجية والأمن، ولا يستطيعوا أخذ القرارات قبل الرجوع إليه (زهرة، 1989، ص149).و"تعدّ السلطة التنفيذية هي المحرك الأساسي للحياة السياسية في إسرائيل، وتمارس الحكم بناء على موافقة السلطة التشريعية، ويرأس السلطة التنفيذية في إسرائيل رئيس الدولة من الناحية الشكلية، أما من الناحية الفعلية فإن رئيس الوزراء ومعه مجلس الوزراء هم أصحاب السلطة الحقيقية في الدولة" (الوحيدى، 1997، ص43).

كما تشكل الحكومة الركيزة الأساسية في النظام السياسي الإسرائيلي حيث تقوم بالإمساك بمقاليد السلطة الداخلية والخارجية على حد سواء، فهي التي تنظم الأمور الداخلية بكافة فروعه ومستوياته، كما أنها أيضا تنظم العلاقات الدولية، وترسم السياسة الخارجية للبلاد (تيم، 1989، ص105). وتحتفظ الحكومة بحقها في إدارة البلاد، وهى التي تسن القوانين التي يوافق عليها الكنيست، وتقوم بتحديد صلاحيات كل وزير وهى تمارس سلطة واسعة في التشريع، خاصة في حاله الطوارئ، وبشكل عام فهي تمارس صنع السياسة العامة في الدولة، وأن لمجلس الوزراء دوراً في القرارات الحاسمة في الدولة، ويرتبط هذا الدور بطبيعة المرحلة، وطبيعة القرار المتخذ، وأن الحكومة هي المخولة ببحث الأمور الإستراتيجية في الدولة، وأنها تتخذ قرارات ذات تأثير بالغ تستمر لفترة طويلة (تيم، 1989، ص 108-111).

وأيضا فإن للحكومة حرية التصرف في مجالات كثيرة دون الرجوع إلى الكنيست طالما أنها لا تخالف أيه قوانين، أو تقوم بأعمال تتعارض مع النظام الدستوري، وكما ذكرنا سابقا فللحكومة مطلق الحرية بأن تضع المعاهدات وغيرها من الاتفاقيات الدولية، ويمكنها أن تفاوض وتوقع وتصادق على أي اتفاقية أو ميثاق دون العودة للكنيست إلا بإجراء تعديلات على التشريعات المحلية (الجندي، 2011، ص25).

ج- الكنيست

يقوم الكنيست على أساس مبدأ المجلس الواحد الذي يضم 120 عضواً استناداً إلى ما جاء في التلمود من أن المجلس اليهودي في العهد الفارسي ضم 120 عضواً ، ويتم انتخاب أعضاء الكنيست لمدة أربع سنوات تبدأ من أول يوم اجتماع للكنيست بعد انتهاء الانتخابات (الوحيدى، 1997، ص68).

وللكنيست نظام خاص بها يدعى "لائحة نظام الكنيست" وهو لا يتميز عن غيره من الأنظمة، إلا أنه نظام أعلى سلطة في البلاد، وهو شبه دستور يلزم أعضاء الكنيست من جهة، ويعين أنظمة العمل فيها من جهة أخرى، ولمحافظة الكنيست على ممارسة أعماله بصورة ناجحة يجب تأمينه من أي تشويش خارجي على الجلسات، والاهتمام بمنع تعرض مبنى الكنيست لضغط أو تهديد (سالم، 2002، ص60).

وعضوية الكنيست حق لكل مواطن إسرائيلي توافرت فيه الشروط الآتية، أن يكون مواطناً إسرائيلياً مقيماً في إسرائيل وإسرائيلي الجنسية، أو من يمنحهم قانون العودة هذا الحق، وأما بالنسبة للعرب فيجب أن يكون مقيماً أقامة دائمة منذ 1948، أن يكون المرشح بلغ سن 21 سنة، وأن لا يكون المرشح من الأشخاص التالية رئيس الدولة، رؤساء الطوائف الدينية، قضاة المحاكم الدينية والنظامية، مراقب الدولة، كبار موظفي الدولة وكبار الضباط في الجيش، وتكون الانتخابات عامة ويحق لكل ذكر أو أنثى بلغ سنه 18 عاماً المشاركة في الانتخابات (بركات، 1982، ص126).

يقوم نظام الانتخاب في إسرائيل على التمثيل النسبي، ويعد البلد كلها دائرة انتخابية واحدة، ويعتمد نسباً انتخابية منخفضة مما يسمح للأحزاب الصغيرة أن يكون لها تمثيل في الكنيست، وأن الوظيفة الأساسية للكنيست هي إصدار القوانين، ومراجعتها حسب الضرورة، وأيضا له وظائف إضافية تتمثل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات، ومراجعه أداء الحكومة، وانتخاب رئيس البلاد، ومراقب الدولة،

ويحق لرئيس الكنيست الذي ينتخب في أول جلسة تعقد بعد الانتخابات، أن يرفض بعض الاقتراحات المقدمة من قبل أعضاء الكنيست لمناقشتها، وتمر مشاريع القوانين في الكنيست بثلاث مراحل قبل أن تقر وتصبح نافذة بعدها (الجندى، 2011، ص19:18).

وأيضاً تعدّ الكنيست المؤسسة الرئيسة لوضع القوانين وهي من الناحية الشكلية أكثر المؤسسات السياسية قوة داخل النظام السياسي الإسرائيلي، وتتحدد وظائف الكنيست في الموافقة على التشريعات لإعطائها الصبغة القانونية، وتقرير الميزانية والضرائب، وصنع السياسة العامة ووضع الخطوط العريضة التي تلزم الحكومة في تنفيذها، وإقرار وتصديق المعاهدات قبل إقرارها من رئيس الدولة، وانتخاب رئيس الدولة أو عزله، والإشراف والرقابة بواسطة اللجان المختلفة، وتقرر رواتب الموظفين العليا مثل رئيس الدولة وأعضاء، مجلس الوزراء، والمشاركة في انتخاب، أو تعيين قضاة المحكمة العليا بعضوين يشاركان في لجنة الانتخاب (بركات ،1982، ص79:78).

"ومع ذلك فإن هذه الصلاحيات الواسعة لا تعنى تمتع الكنيست بمركز قوى في حلبة الصراع السياسة في إسرائيل، وفى ذلك يقول الدكتور بنحاس شفينغر في جريدة هارتس: إن الكنيست خاتم مطاط في يد الحكومة إنها مؤسسة تشريعية، ولكنها خاضعة تماما للحكومة، وأحيانا منفصلة عن ظواهر اجتماعية أو اقتصادية تحدث في الدولة" (الوحيدي، 1997، ص72).

د- المجلس الوزاري المصغر " الكابينت"

يعدّ الكابينت أحد أهم الهيئات المحددة لصناعة القرار في إسرائيل، والذي يعد بمثابة مجلس ائتلافي يضم عدداً محدداً من الوزراء، ويتم انعقاده لمناقشة القضايا الطارئة التي قد تواجه الحكومة الإسرائيلية، ويرأس جلساته رئيس الوزراء الإسرائيلي (D.Freilich, 2006: 639-640).

وبدء استعمال هذا المصطلح فعلياً في إسرائيل عندما تم التوقيع على الائتلاف الحكومي بين حزبي العمل والليكود في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر عام 1984م، وتم الاتفاق على تشكيل مجلس وزاري مصغر "كابينت" مؤلفاً من عشرة أعضاء خمسة عن كل حزب، وورد في الاتفاق أن من صلاحيات هذا المجلس معالجة شؤون الأمن في إسرائيل، وبإمكان الكابينت مناقشة ومعالجة كل قضية يطرحها رئيس الحكومة، أو القائم بأعماله، وتم الاتفاق على عدم تحويل أي اقتراح أو خطة من الكابينت إلى مجلس الوزراء بكامل هيئته، إلا بموافقة رئيس الحكومة نفسه أو القائم بأعماله، وأن الكابينت يستفرد بقرارات مهمة تتعلق بالدولة. وقد ينظر إليه بأنه مخالف لشرعية وجود وعمل الحكومة كسلطة تنفيذية إلا أنه بقي ساري المفعول في تشكيل الحكومات الإسرائيلية حتى عام 1990م، وبالرغم من أن صفته الرسمية غير قائمة في الحكومات اللآحقة إلا أن كل رئيس حكومة يقوم بتعيين عدد من الوزراء للعمل معه كهيئة مصغرة لشؤون الأمن بشكل خاص (وكالة وفا، 2011).

ويشير الباحث إلى أن الكثير من رؤساء حكومات إسرائيل كانوا يفرضون الآراء الخاصة بهم على مجلس الوزراء والكابنيت، وكان أشهرهم بيغن حيث إنه كثيراً ما كان يملي مواقفه من منطلقات إيديولوجية، وهذا ما عبر عنه حاييم وأيزمان وزير الدفاع والرئيس السابق لدولة إسرائيل أكثر من مرة، والأمر لم يتغير كثيراً في عهود لاحقه وينسحب هذا على شامير، وشارون، ونتنياهو أيضاً، بل أن بيريز كثيراً ما كان يتهرب من مناقشة القضايا الحساسة مع الرئيس الراحل ياسر عرفات بحجه عودته لرئيس الوزراء رابين أثناء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المتعلقة بأوسلو وملاحقه.

رابعاً: تأثير الجيش والمؤسسات الأمنية على عملية صناعة القرار

أ- الجيش

تعدّ المؤسسة العسكرية من مؤسسات الدولة التي ينحصر دورها في الدفاع عن أرض الوطن، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسة تلعب دوراً مرموقاً في الحياة السياسية بنسبة متفاوتة في العديد من دول العالم المعاصر.

من المسلم به أن الهاجس الأمني هو أحد العوامل المؤثرة على القرارات الإستراتيجية، وهو أيضاً الهاجس الأساسي لصناع القرار ولعامة الناس في إسرائيل، كما يرى المحللون بأن الهاجس الأمني ينبع من عدة عوامل أهمها الفكرة الصهيونية الأساسية التي تقول: بأن إسرائيل هي الملاذ الآمن الذي يمكن للإسرائيليين أن يكونوا فيه بمأمن عن المخاطر الذي كانت تهدد حياتهم في الشتات، والعامل الثاني هو موقع إسرائيل الجيو –إستراتيجى الفريد، ونتيجة لعدد سكانها الصغير مقارنة بالدول المجاورة وصغر مساحتها الجغرافية، وافتقادها إلى العمق الإستراتيجي، فإن الإسرائيليين يتعاملون بما يرونه تهديدا قائما من محيطهم ودائماً ، لذلك فإن هذا التهديد يقتضى وجود تدابير أمنية خاصة (الجندي، 2011، ص71).

لذلك تعتمد إسرائيل كثيراً على مكانة ومهام الجيش الإسرائيلي، ويلعب قادة الجيش دورا مهماً ورئيساً في تحديد الإستراتيجية الإسرائيلية، وفى تعليق لعاموس بولموطر على هذا الموضوع فهو يقول إذا ما استثنينا الجيش السوفيتي فيمكننا القول: إن الجيش الإسرائيلي هو المنظمة العسكرية الوحيدة في العالم التي تسيطر سيطرة كاملة على القضايا الإستراتيجية والتكتيكية، فشعبة الاستخبارات والشعبة التخطيطية والتنفيذية للجيش الإسرائيلي ورئيس الأركان هم الذين يشكلون نظرية الأمن الإسرائيلية. أما دور الكادر المدني فغير مؤثر إلا في حالات نادرة جداً في صناعة القرار (بن مئير، 1989، ص127).

كما إن الهواجس الأمنية التي تعيشها إسرائيل قادت صناع القرار إلى تطوير آليات صناعة قرار غير متزنة، حيث إنها تعتمد على الأجهزة العملياتية في المؤسستين العسكرية والأمنية، بدل أن تعتمد على الأطراف المنخرطة في صياغة السياسات، مما أدى إلى مجموعة من الحلول المرتبطة ببعضها لمشكلات آنية، وخيارات سياسية قصيرة المدى لا تتناسب مع بعضها لتشكيل سياسة طويلة المدى (الجندي، 2011، ص82).

ويرى العديد من الباحثين أن للعسكريين دوراً رئيساً ومحورياً في الحياة السياسية في إسرائيل؛ بل ثمه من يرى أن المجتمع المعاصر الوحيد الذي يمكن وصفه فنياً بأنه مجتمع عسكري، وأن العديد من خبراء الشئون الإسرائيليين يطلقون على إسرائيل دولة ديمقراطية العسكر (ماضي، 1999، ص167: 168). ولم يكن الجيش الإسرائيلي الذراع التنفيذية التي شنت الحرب على السلطة والمنظمات الفلسطينية وحسب منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول 2000، بل كان أيضاً صاحب دور أساسي في رسم سياسة إسرائيل الأمنية والخارجية تجاه السلطة الفلسطينية، مستخدماً النفوذ على مستوى البناء الفوقي السياسي والإستراتيجي والميداني، ما لا يقل عن نفوذه على الصعيد التكتيكي العسكري وقد تصرف باعتباره أحد اللاعبين السياسيين الأساسيين وكان شريكاً في صنع السياسة (برى، 2007، ص17). ورغم صدور قانون 1976 والتعديلات القانونية التي نظمت علاقة الجيش بالسلطة السياسية، إلا أن العوامل الشخصية تحكمت في العلاقة لقد كان للجيش نفوذاً أبان فترة تولي موشيه ديان لمنصب وزير الدفاع، وكذلك كان الحال أبان تبوؤ عيزرا وايزمان وارئيل شارون وإسحاق رابين لنفس المنصب ولقد حقق الجيش في حرب 1967 نفوذاً كبيراً في عملية صنع القرار السياسي وتجاوز أوامر القيادة المدنية في الضفة الشرقية لقناة السويس، والجولان السورية، وأثناء حرب لبنان 1982 وفى أعقاب مذابح صبراً وشاتيلا التي تجاوز شارون حدوده وعدم تنسيقه مع رئيس الحكومة بيغن (ماضي، 1999، ص172).

و"كانت المؤسسة الأمنية على الدوام أحد العوامل الرئيسة في تحديد السياسة العامة لإسرائيل وبما أن كلمة الجيش في هذا الإطار مسموعة أكثر من المدنيين في وزارة الدفاع، فإن العسكريين هم الجهة التي تضع جدول الأعمال"، وأن هيمنة الأمن على الدبلوماسية سياسة أرساها بن غوريون في بداية الخمسينات عندما أعلن صراحة أن على السياسة الخارجية خدمة السياسة الأمنية (بيرى، 2007، ص58:57). وللتدليل على ذلك أقرت الحكومة الإسرائيلية في عام 2006 العدوان على لبنان ووافقت على مخططات الجيش العينية، خلال ساعات قليلة دون أن تجرى الحسابات السياسية والإستراتيجية الدقيقة لها، وبسبب كون قادة المؤسسة السياسية لا يملكون الحد الأدنى من الإلمام والمعرفة بالأمور العسكرية، فقد خضعت الحكومة منذ اللحظة الأولى لإعلان العدوان لإمرة الجيش وأبرزت صدق المقولة أن إسرائيل هي جيش ذو دولة، فجنرالات الجيش لهم قدرة كبيرة للتأثير على اتخاذ القرارات وفرض الخطط والترتيبات العسكرية على المؤسسة السياسية، كما أنه يوجد اعتقاد سائد لدى المجتمع اليهودي بأن رجال الجيش هم ذوو الكفاءة الأعلى وبأنهم أكثر ولاء للدولة (منصور ونحاس، 2009، ص303: 304).

فالواضح أن الجيش في إسرائيل يلقى اهتماماً كبيراً، وكما ذكرنا سابقاً تعد هذه المؤسسة من أقوى المؤسسات في إسرائيل في رسم سياسة إسرائيل وإستراتيجيتها الأمنية والخارجية، والتي لها دور فاعل في تحديد مصير إسرائيل في السلام أو دخولها في أي حرب ودائما يأخذ برأي القيادات العليا للجيش، مثل وزير الدفاع ورئيس الأركان، وتبنى على رأى هذه القيادات القرارات المتعلقة بإسرائيل، والمهم أيضا أن الشخصية الكاريزمية لوزير الدفاع ورئيس الأركان تلعب دوراً مهماً في تقوية نفوذ وسلطة الجيش، ونوضح أيضاً أن بحكم استقرار نظام الحكم في إسرائيل من الناحية السياسية وأقامته على أساس برلماني ديمقراطي وفق التمثيل النسبي الكامل وبدائرة واحدة فقط، بأن تأثير الجيش في

اتخاذ وصنع القرار لا يصل ولا بحال إلى مرحلة الانقلابات العسكرية المتعارف عليها في آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللآتينية.

ب- دور الاستخبارات في صنع القرار

تقوم الاستخبارات بدور مهم في عملية جمع المعلومات؛ وذلك لتعدد وتشعب أقسامها في الداخل والخارج، وتؤثر إلى حد كبير في صنع القرارات، لذلك تكون تقارير الاستخبارات من بين العناصر الأساسية التي يؤخذ بها في تقرير السياسة، ففي عام 1967غطت تقارير الاستخبارات الإسرائيلية تحركات القوات المصرية في سيناء، وفى عام 1973 كانت الاستخبارات الإسرائيلية توفر معلومات دقيقة عن تطور الموقف العسكري في مصر وسورية، لكنها فسرت الإنذارات والتعبئة العربية على أنها جزء من سير الأحداث من منطلق أن القوات العربية يمكن أن تعلن التعبئة من حين لأخر لكنها لا تقوم بأي هجوم، هذا التفسير أثر على قرار الحكومة الإسرائيلية بعدم اتخاذ أي إجراء عسكري رغم معرفتها بالتعبئة العسكرية العربية (زهرة، 1989، ص154).

وتحتل الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية موقعاً مهماً في بنية الكيان الإسرائيلي، فهي تعد من أهم أدوات الإستراتيجية والحرب الإسرائيلية، وتعتمد عليها القيادة الإسرائيلية في عملية صنع القرارات السياسية وفى توجيه سياستها الداخلية والخارجية والعسكرية استنداً لمهامها وتنظيمها وخصائصها، وللاستخبارات الإسرائيلية خاصية تختلف عن باقي أجهزة الاستخبارات في العالم كونها تشكل العمود الفقري لنظرية الأمن الإسرائيلي (الجبورى، 2008).

ونريد التوضيح بأن رئيس الشعبة الأمنية هو المسئول الأول عن التقدير الاستخبارى الشامل، ومدى صحته سواء كان ذلك على صعيد الاستخبارات المدنية أو العسكرية وأيضا على الصعيدين التكتيكي والاستراتيجي أيضاً ، فالاستخبارات العسكرية هي المسئولة عن إعداد أوراق تقدير الوضع الوطني،

ورئيس شعبة الاستخبارات يعمل كمستشار للشؤون الاستخبارية لرئيس الحكومة والحكومة بأسرها (بن مئير،1989، ص 130).

إذاً تعد الاستخبارات من الأجهزة المهمة في إسرائيل حيث إنها تعتمد عليها بشكل كبير؛ لأن الاستخبارات تقوم بتزويد الحكومة بالمعلومات اللازمة إذا كانت داخلية أو وخارجية عن الدول العربية والأجنبية، وعلى أثر هذه المعلومات تبنى إسرائيل سياستها وقراراتها، غنى عن الذكر أن النشاطات الإستخبارية الإسرائيلية الخارجية تعتمد إلى حد كبير على الخبرة الواسعة المتوفرة لدى الجاليات اليهودية المقيمة في أوروبا، والولايات المتحدة، بالإضافة للإمكانات المادية المالية والتقنية الهائلة المتوفرة لها، وللتعاون الأمني والمخابراتي مع دول المركز الرأسمالي المتطور، مجموعة الدول السبعة وغيرها.

ج- تأثير جماعات الضغط والمصالح على عملية صناعة القرار في إسرائيل

تمتلئ إسرائيل بالجماعات السياسية التي تعمل وفقاً لأجندتها ومصالحها الخاصة، ولكن بما أن إسرائيل تعيش حالة من الانقسام المتعددة الأوجه، فإنه من الصعوبة تصنيف جماعات المصالح في طيف محدد أو معين، فهناك إمكانية أن تكون هذه الجماعات منظمات دينية يمينية مثل مجلس المستوطنات الذي يعمل وفقاً لأجندة ومصالح المستوطنين المتدينين، أو قد تكون يسارية مثل الهستدروت أو (اتحاد العمال الإسرائيلي)، أو قد تكون مجموعات دينية مثل الحريديم، وجزء آخر مثل اللوبي الزراعي مثل حركة الكيبوتز والموشاف، ويوجد أيضاً جماعات مصالح معنية بالسلام مثل حركة السلام الآن (الجندى، 2011، ص137). وتستهدف هذه الجماعات التأثير على السلطة السياسية في عملية صنع القرار السياسي بقصد تحقيق أهدافها ومصالحها (ماضي، 1999، ص166). ولكن بسبب مركزية وبيروقراطية النظام السياسي في إسرائيل، فإن تأثير هذه الجماعات في صناعة القرار

تكاد تكون محدودة، لذلك فإنها تعمل على التأثير على الأحزاب المشاركة في الكنيست، المتمثلة في الائتلاف الحكومي وعلى الأشخاص الأساسيين داخل هذه الأحزاب، أو العاملين داخل وزارات الحكومة، وسنقوم بتسليط الضوء على أهم هذه الجماعات ومدى تأثيرها في عملية صنع القرار (الجندي،2011، ص137: 138).

1- النقابات العمالية (الهستدروت)

تتوزع مراكز القوة الحقيقية في إسرائيل تبعاً لمتغيرات متعددة، بعضها سياسي، وبعضها اقتصادي وبعضها قومي وبعضها دولي، وفى تحليل القوى السياسية نجد أن القوى تنتهي لتتبلور حول مؤسسات تكاد تعكس الطبقات الثلاث التي منها يتكون المجتمع السياسي الإسرائيلي فالهستدروت يمثل الطبقة العمالية في إسرائيل، فهو يشمل جميع عناصر الطبقة الثالثة في شكل مجتمع قائم بذاته يكاد ينفصل عن المجتمع الكلى (ربيع، 1975، ص309).

ويعد اتحاد العمال أو الهستدروت من أهم جماعات المصالح التي تؤثر على الرأي العام وتمارس النفوذ السياسي، والهستدروت هي الكلمة العبرية للاتحاد واختصار الاتحاد العام للعمال في أرض إسرائيل، ويمارس تأثيراً كبيراً على سياسات الحكومة في ما يتعلق بالأجور، والتشريعات الخاصة بالعمل، وله تأثير في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، وظل يمثل لفترة طويلة مصالح حزب العمل، فمنذ تأسيسه سيطر حزب العمل على الهستدروت على الأقل حتى سنة 1994 واستفاد منه بشكل كبير (الجندي، 2011، ص185).

2- الأحزاب السياسية

يوجد في إسرائيل قوى لا رسمية تشارك المؤسسات الرسمية في عملية صناعة القرار، وهى الأحزاب السياسية، حيث تبنى الحياة السياسية في إسرائيل على العديد من الأحزاب السياسية التي تشارك في

رسم السياسات العامة، وتصنف تلك الأحزاب إلى يسارية وأحزاب يمينية، وأحزاب دينية استناداً إلى منطلقاتها الإيديولوجية تشترك تلك الأحزاب في إسرائيل بإيديولوجية واحدة، وهى الإيديولوجية الصهيونية، وهدفها الحفاظ على أمن وبقاء هذه الدولة، وعلى طابعها اليهودي من خلال استمرار تدفق هجرة الجماعات اليهودية (ماضي، 1999، ص133:132). وتتميز الأحزاب الإسرائيلية بالسيطرة على أعضائها، وخاصة ممثليها في الكنيست، وأن النائب يعد نفسه مدينا بمقعده للحزب الذي ينتمي إليه (العلوي، 2010، ص31). ولكن هذا لا يعنى عدم حق النائب في ترك حزبه والانتقال من مقعده إلى مقعد أخر، فديان مثلا انتقل من مقاعد العمل إلى الليكود بعد عام 1977 وفى حكومة بيغن، أما وايزمان فقد ترك الليكود وانتقل إلى العمل.

3-الأحزاب المساندة

"هى تلك الأحزاب التي تشترك مع الحزب الحاكم في تشكيل الحكومة، وهى تؤثر بشكل محدود وحسب حجمها وقوتها في الكنيست في رسم السياسات وصنع القرارات، وفى تحديد الاتجاهات العاملة للدولة، وهى تتعاون مع الحزب الحاكم في ممارسة السلطة" (عزارة، 2011، ص70).

وهذه الأحزاب هي من تفوز بمقاعد قليلية في الكنيست، ويتم العرض عليها من الحزب الفائز الذي حصل على أعلى الأصوات في الانتخابات؛ لتشارك معه في الائتلاف الحكومي وتتم المساومة مع هذه الأحزاب؛ لتشاركه في الحكومة وفى صنع القرار.

4- تأثير الحريديم اليهود الأرثوذكس غير الصهيونيين

"يضم هذا التيار تحت لوائه عدة مجموعات مختلفة بعضها يعارض الصهيونية والأفكار التقدمية، في حين يؤيد بعضها الآخر الصهيونية ويميل نحو الأفكار التقدمية، وذلك كتلك الفئات التي تنتمي إلى

أصل أنجلوسكسونى، وبصفة عامة فإن المنتمين لهذا التيار المتشدد يرون في القيم الديمقراطية أمراً هامشياً، وهم لا يعتبرون أنفسهم شركاء في المجتمع الإسرائيلي" (الجعبرى، 1996، ص127).

ويطلق اسم حرديم على اليهود المغالين في التشدد، والذين يعادون الدولة، ويكفرونها، و يعيشون في غيتو معزول شبيه بجو يهودية شرق أوروبا التقليدي، و يتحدثون لغة اليديش، ومن سماتهم رفض أي قيمة ثقافية لا يكون مصدرها التشريع اليهودي، وأيضا تعاملهم السلبي مع غير الحرديم ورفض الصهيونية وأقامه الدولة اليهودية (النيرب، 2010).

كما "يشكل الدين قضية مركزية في الحياة السياسية الإسرائيلية، وهذا يعود بشكل جزئي إلى وجود إجماع واسع بين اليهود على أن إسرائيل يجب أن تكون دولة يهودية"، وهنالك الحريديم القوميون الدينيون، حيث إنه يتبعهم ما يقدر 17-25% من اليهود الإسرائيليين بنسبة إلى 5-8% من الحريديم، 12-17% من القوميين المتدينيين، وبدأ تأثير الحريديم على دولة إسرائيل منذ تأسيسها حين توصل بن جوريون عشيه إعلان الدولة إلى اتفاق يقضى بالحفاظ على الوضع القائم فيما يتعلق بأحكام الشريعة اليهودية، مما يعنى بقاء قضايا الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وغيرها تحت إشراف كبار الحاخامات الأرثوذكس الأساسين، وأيضا اضطرت الدولة تحت ضغط الحريديم لأن تضع سلسلة من القوانين التي تراعي تطبيق الشريعة اليهودية، حيث أصبح السبت اليهودي عطلة رسمية تقفل فيه الدوائر العامة، والمحال التجارية، وتتوقف فيه خدمات النقل العام (الجندي ، 2011، ص139- 149).

ويمكن القول: بأن الحريديم يعارضون الحداثة فكراً وثقافة ويقبلونها مادياً وتكنولوجياً ، وهذا يعنى أنهم يرفضون القيم والثقافة غير اليهودية، ويرون فيها تهديداً لوحدة المجتمع الحريدى الدينية والثقافية والاجتماعية" (ماضي، 1999، ص238:239). مع أننا ليس بصدد الغوص في تفاصيل تتعلق بالحرديم،

إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن تيار منهم يؤسس رفضه لإقامة دولة خاصة باليهود، على فكره وتأويل ديني ينحو نحو القول بأن دور اليهود يجب أن ينحصر في أطار ثقافي وحضاري وإنساني، وليس في دولة ونظام حكم سياسي.

5-طبيعة العلاقة بين الحكومة والمستوطنين ومدى تأثيرهم على الحكومة

يمارس المستوطنون الإسرائيليون العديد من الضغوط على الحكومة الإسرائيلية، وتساندهم بعض الأحزاب الدينية الصغيرة؛ وذلك بهدف دعم سياساتهم الاستيطانية، وتوفير المزيد من الضمانات الأمنية والامتيازات للمستوطنين، وتحقيق مصالحهم، هذا إلى جانب قوة الضغط السياسي التي يتمتعون بها في مواجهة الحكومة لتحقيق مصالحهم، فهم يمارسون الضغط على الحكومة بالوسائل المتاحة لديهم، ومنها القانونية التي تمكنهم من السيطرة على الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها، وأهم هذه الوسائل المحاكم العسكرية الإسرائيلية التي تتولى الفصل بين المستوطنين والحكومة الإسرائيلية في أي نزاع، فضلاً عن القرارات العسكرية التي تتيح لهم الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، ومن أكثر المستوطنين تشدداً من حيث تمسكهم بالمستوطنات هم غوش أيمونيم الذين يرفضون تركها، ويرون أن العرب لا يملكون أي حقوق على أي رقعة من إسرائيل حسب تعبيرهم (صالح، 2013).

إن أفكار المستوطنين مستوحاة بالأصل من مفاهيم استعمارية- استيطانية إجلائية وإحلالية- بعضها يقوم على مقاربات حدثت في جنوب أفريقيا، وأخرى في أستراليا، وأهمها في الولايات المتحدة حيث قام المهاجرون من أوروبا بممارسة حرب إبادة- هولوكوست بحق سكان البلاد الأصليين من الهنود الحمر، وضم أجزاء من بلدان الجوار للدولة الوليدة.

تقوم جماعات الضغط والمصالح بالتأثير على صانعي القرار في أغلب دول العالم، وهؤلاء يعملون حسب المصالح التي تخصهم وتحقق أهدافهم، ويمكن القول: إن تأثيرهم في إسرائيل ليس حاسماً، وهذه القوة لا تشارك مباشرة في رسم السياسات، أو صنع القرارات الإستراتيجية؛ لافتقادها إلى خصائص القوى الأصلية من حيث القدرة، فهي تقوم بأدوار ثانوية منها من يساند القرار، أو يؤثر في توقيت تنفيذه، ويمكن إضافة القول أيضاً إن لهم أساليب في هذا التأثير وبطرق مختلفة حسب مصالحهم فمثلا يقوموا بالتأثير عن طريق الأحزاب المشاركة في الكنيست، وعن طريق الأشخاص الموجودين في الائتلاف الحكومي، أو الأشخاص الأساسيين داخل هذه الأحزاب، أو العاملين في الوزارات الحكومية.

المبحث الثاني : تطور العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية

بدأت الاتصالات بين شخصيات من منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات من اليسار الإسرائيلي في الفترة السابقة منذ عام 1973 ولكنها كانت محدودة، وشارك الفلسطينيون ومنهم عز الدين القلق ممثل المنظمة، وأكرم الحورانى في المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط المنعقد في مايو 1975 وكان يمثل الجانب الإسرائيلي توفيق طوبى مساعد سكرتير الحزب الشيوعي وناتال يارين مور، وفى عهد حكومة الليكود عام 1987 جرت اتصالات ولقاءات سرية بين سرى نسيبه وموسى عميراف من أعضاء الليكود، أعقبها لقاءات ضمت فيصل الحسيني والصحفي الإسرائيلي إيش شالوم، كما أجرت المنظمة من خلال عبد الوهاب الدراوشة اتصالات مع حزب العمل وفى أبريل 1989 حمل دراوشة مشروعاً سياسياً من إعداد إسحاق رابيين إلى المنظمة، ومع فوز حكومة رابين في مايو 1992 شعر الفلسطينيون بارتياح فقد كان برنامجها الانتخابي مشجعاً ، وإن الاتصالات التي سبقت قبل ذلك مع حزب العمل كانت قد أقنعت رابين بضرورة التعامل مع منظمة التحرير مباشرة (شاش، 1999، ص50-

54). كل هذه اللقاءات كانت مقدمة للمفاوضات الرسمية المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والتي بدأت بشكلها الرسمي في مؤتمر مدريد للسلام.

أولاً : مؤتمر مدريد

"بعد توقف معارك حرب الخليج الثانية يوم 28 شباط/فبراير 1991، وبعد أسبوع واحد وفى خطاب الاحتفال بالنصر أمام الكونجرس في 6 آذار/ مارس 1991، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أن الولايات المتحدة عازمة وبحزم على تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي بحيث تستطيع شعوب الشرق الأوسط كلها العيش في سلام وازدهار، وأعلن بوش الأب ضمن الخطاب أن وزير خارجيته جيمس بيكر سوف يتوجه إلى المنطقة لوضع خطوط التسوية وتهيئة الأجواء لمفاوضات تتوصل إلى معاهدات سلام نهائية بين العرب وإسرائيل"(هيكل، 1996، ص234).

وبدأت الولايات المتحدة فعلياً بالسعي لعقد مؤتمر دولي للسلام، حيث قام وزير الخارجية جيمس بيكر بجولات مكوكية للشرق الأوسط، وتمكن في النهاية من دعوة أطراف الصراع بما فيهم الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات في العاصمة الإسبانية مدريد، وكان هدف المؤتمر كما ورد في خطاب الدعوة إليه، هو تحقيق تسوية سلمية وشاملة ودائمة من خلال مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين (الوادية، 2011، ص17).

هكذا كانت بداية عملية السلام تدق أبوابها في المنطقة بتمكن الولايات المتحدة الأمريكية بعقد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الثاني/كانون الأول عام 1991 بين كلا من إسرائيل وخصومها العرب- سوريا، لبنان، الأردن، والفلسطينيين، ونجح المؤتمر في الإتيان إلى طاولة المفاوضات بعدد كبير من الدول العربية، غير المساهمة بشكل مباشر بالصراع مع إسرائيل، حيث إن شامير وافق آنئذ على ما

رفضه سابقاً، وأيضاً هو يعلم أنه سيجلس على نفس الطاولة التي يجلس عليها حيدر عبد الشافي من غزة أحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يرأس الوفد الفلسطيني (بيرس، 1995، ص366).

وكان إعلان الرئيس بوش الأب عن مبادرته لصنع السلام في المنطقة، حيث حدد فيها رؤية إدارته لأسس السلام في الشرق الأوسط، على أن تكون الأرض مقابل السلام وتطبيق قراري 242و338 من خلال المفاوضات وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وأيضا ضمان الأمن والسلام لدولة إسرائيل (نوفل، 1996، ص40).

ثانياً: عقبات في طريق مدريد

على أثر هذه المبادرة بدأت جولات المفاوضات في واشنطن، ومع بدأ الجولة الثامنة من المفاوضات بتاريخ 7كانون أول/ديسمبر1992 قامت أحدى مجموعات كتائب القسام بخطف جندي إسرائيلي وهددت بإعدامه إذا لم تفرج الحكومة الإسرائيلية عن الشيخ أحمد ياسين، ورداً على ذلك قامت قوات الاحتلال بحملة اعتقالات واسعة النطاق ضد قيادات حركة حماس، والجهاد الإسلامي في الضفة وقطاع غزة، وفى مساء يوم 1992/12/16 عثر على جثة الجندي المخطوف بالقرب من أحدى القرى العربية المجاورة للقدس، فقامت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ تهديدها وأبعدت 416مناضلاً وكادراً فلسطينياً بتاريخ 1992/12/17 إلى مرج الزهور على الحدود اللبنانية (نوفل، 1996، ص228:229).

أدت هذه الأحداث إلى توتر العلاقات وانسحاب الوفد الفلسطيني من المفاوضات وتعليقها إلى شعار آخر، على أثر ذلك استنكرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عملية الأبعاد، وتوجهت إلى مجلس الأمن الدولي لمناقشة مسألة إبعاد الفلسطينيين خارج الوطن، وأيضاً طلبت من الجامعة العربية اجتماع عاجل، ووجهت رسائل لرؤساء الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز دعتهم فيها لأدانه الإبعاد ومساندة موقف المنظمة في الأمم المتحدة.

وكانت التحولات الواسعة التي شهدتها المنطقة وشهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وحرب الخليج الثانية قد أحدثت انقلابا في الوضع الفلسطيني، وتسبب هذا الانقلاب بأضرار فادحة على الأوضاع في منظمة التحرير الفلسطينية وعلى إستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني، وهذا السبب الذي دفع منظمة التحرير للبحث عن مكان في النظام الإقليمي والنظام والدولي، الذي اعتقدت أنه في متناول أيدي الأمبريالية الأمريكية، ويعتقد بعض المعارضين لسياسة منظمة التحرير وعملية السلام بأن القيادة الفلسطينية بدأت بالسعي لتأمين مكان لنفسها، فأخذت تبدى استعدادات لتقديم تنازلات سياسية أمام الشروط الأمريكية والإسرائيلية للالتحاق بقطار التسوية، الذي كان يستعد للانطلاق في مؤتمر مدريد، فأخذت سياستها تتبلور في مجموعة من الخطوات التراجعية التي تستهدف حماية ذاتها ومصالحها على حساب حركة التحرر الوطني والمصالح الوطنية (عبد الكريم وآخرون، 1999، ص59).

فنتيجة للتغير في الظروف الدولية السابقة الذكر اتبعت منظمة التحرير خيار المقاومة السلمية؛ لتحقيق الأهداف الفلسطينية وتحقيق نيل الاستقلال، فبدأت باللجوء إلى أسلوب المفاوضات لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لأن التغيير الدولي أفقد منظمة التحرير حليفاً قوًيا كان دائماً داعماً لها، وهو الاتحاد السوفيتي، فبعد انهياره عملت المنظمة على تغيير إستراتجيتها بعد أن تكبدت خسائر في المقاومة دون نتيجة، فقامت بتغيير أساليبها متبنية خيار المفاوضات لتسوية الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية.

لقد كان الهدف من عقد مؤتمر للسلام هو تحقيق قدر من الاستقرار؛ لحفظ المصالح الأمريكية في المنطقة، وضمان أمن إسرائيل، وتأسيس قاعدة مشروع السلام في قلب قاعدة الصراع وهى فلسطين،

أما الهدف الإسرائيلي من عملية السلام كما يوضحه يوسي الفر* "أن مصلحة إسرائيل في هذه العملية يمكن حصرها كلها تقريباً في الاعتبارات الأمنية" (منصور، 2013، ص127).

ثالثاً: قناة أوسلو

في تلك الأوقات كانت تعمل منظمة الفافو* في المناطق كأنها منظمة بحث نرويجية وانشغلت في العمل الميداني، وأثناء عملها قام "تيرجى رود لارسن" والذي كان يعمل مديراً لتلك المنظمة، بالتعرف على يوسى بيلن، وفى أيلول أثناء زيارته إلى إسرائيل اقترح على يوسى بيلن أن تساعد النرويج في إنشاء قناة خلفية سرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (بيريز، 1995، ص376).

هكذا كانت البدايات الأولى الممهدة لقناة أوسلو في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1992 كنقطة الانطلاق تمهيداً لهذه العملية، التي في بداياتها لم تكن واضحة المعالم ولا الأهداف، وأول من ساعد في هذه الوساطة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي فيصل الحسيني وحنان عشراوي، حيث أبلغوا أحمد قريع بأن اثنين من الأكاديميين الإسرائيليين ينتميان إلى معسكر السلام، وهم يائير هيرشفيلد ومساعده رون بوندك يرغبان في لقائه، من هنا بدأت قنوات الاتصال بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (قريع، 2006، ص47). وحصل هذا اللقاء على هامش الاجتماع الذي عقد يوم 1992/12/3 في لندن للجنة القيادة الخاصة بالمفاوضات المتعددة الأطراف، وحضر اللقاء أحمد قريع والسيد عفيف صافية ممثل

---

* يوسي الفر: المدير السابق لمركز جافى للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب.

** منظمة الفافو: منظمة بحث ميداني في الضفة وغزة تحت إشراف وزير الخارجية النرويجي(حواتمة، 1998، ص 49)

منظمه التحرير في لندن، وكانت المرة الأولى التي يجلس فيها أبو علاء قريع وجهاً لوجه مع مسئول إسرائيلي،لم يكن اللقاء يحمل طابعاً اقتصادياً أو يتعلق بالمفاوضات المتعددة الأطراف، وإنما انصب الحديث بشكل مباشر على القضايا السياسية الخاصة بمفاوضات واشنطن، وكان اقتراح من الطرف الإسرائيلي أن تكون المفاوضات بعيدة عن عيون الصحافة ووسائل الإعلام أما في(النرويج ،السويد، الدنمارك) لأن ذلك لا يشكل أي حساسية للأمريكان (عباس،1994، ص178-180).

وقبل الوصول إلى أي اتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كان عليهما أن يتوافقا آنذاك على الأهداف الرئيسة المنوي الوصول إليها من تلك المفاوضات، ومنها تحديد ما هي دولة إسرائيل وطبيعة الدولة المقترحة التي سيحصل عليها الفلسطينيون (Levy, 2012: 141).

وبدأت قناة أوسلو في صيف 1992 تحت مظلة منظمة "الفافو"، وانعقدت تحت عنوان ندوة عن الموارد البشرية تنظمها الفافو، في فيلا منعزلة في سارسبورغ على مقربة من أوسلو، وجدول المفاوضات خيار غزة أولا*، وكانت عبارة عن خطة مساعدات دولية للضفة وغزة، وتعاون اقتصادي متين بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي (حواتمة، 1998، 85:86).

وبعد حدوث المفاوضات التي استمرت نحو قرابة أكثر من الثمانية أشهر، والتي بدأت جولتها الأولى الرسمية في تاريخ 20 كانون الثاني/ يناير1993 تم الاتفاق بين الطرفين بوجود الطرف النرويجي على أغلب القضايا، حيث تم صياغة وثيقة إعلان المبادئ التي تنص على حكم ذاتي على أن يتم

* غزة أولاً: مشروع طرحة السادات لإدارة كارتر للربط بين المعاهدات المصرية- الإسرائيلية والحكم الذاتي الفلسطيني؛لأن السادات لا يريد أن يظهر أمام العالم بعقد معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل، وحمل حسنى مبارك نائب الرئيس المشروع إلى واشنطن في16 تشرين الثاني/نوفمبر1978 موفداً من الرئيس السادات(حواتمه، 1998، ص86).

انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة وأريحا كمرحلة أولى ولفترة انتقالية لمدة خمس سنوات، وبعد ذلك تبدأ مفاوضات الحل النهائي، وعلى أثر ذلك تم التوقيع على اتفاقية أوسلو بأحرفها الأولى.

رابعاً: توقيع اتفاق أوسلو بالأحرف الأولى في النرويج:

تم الاتفاق على أغلب القضايا وانتهاء المفاوضات، بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وأعقب ذلك البدء في مناقشة مسألة الاعتراف المتبادل وترتيبات التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق، وبعد نقاش قصير اتفقوا على الانتهاء أولاً من توقيع إعلان المبادئ بالأحرف الأولى وفى الساعات الأولى من يوم 20آب/أغسطس1993 نظم احتفال بسيط ووقع المعنيون من الطرفين الاتفاق؛ عن الجانب الفلسطيني أحمد قريع وحسن عصفور* وعن الجانب الإسرائيلي أورى سافير كبير المفاوضين الإسرائيليين ويوئيل زنغر، وبحضور الوفدين ومعهم هولست وزير الخارجية النرويجية، وعدد محدد من طاقم وزارة الخارجية النرويجية، والطاقم الأمني النرويجي (نوفل، 1995، ص127).

وبعد توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى تم تبادل رسائل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وإسرائيل، وحضر التوقيع أعضاء الوفد النرويجي، وأعضاء الوفد المفاوض في أوسلو عند توقيع الرئيس الفلسطيني (نوفل، 1995، ص203:204).

---

* أحمد قريع: كبير المفاوضين الفلسطينيين نيابة عن الجانب الفلسطيني. وحسن عصفور عضو الوفد المفاوض عن الجانب الفلسطيني.

وتم توقيع اتفاقية أوسلو في واشنطن بتاريخ 13 سبتمبر/أيلول 1993، ممثل عن منظمة التحرير محمود عباس (أبو مازن) وممثل عن دولة إسرائيل شمعون بيريس وزير الخارجية ثم أضاف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون توقيعه على الاتفاقية بصفته شاهد على ذلك (قريع، 2006، ص288).

بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو حدث تغيير وتحسن في العلاقات بين الجانبين، وحصل لقاء بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية رابين، في السادس من تشرين الأول 1993 أي بعد ثلاثة أسابيع من التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في واشنطن، في أول لقاء عمل بينهما في القاهرة وقد برز في الوفد الفلسطيني ثلاث شخصيات، هم فيصل الحسيني وحنان عشراوى وزياد أبو زياد وهو من القدس، أما الوفد الإسرائيلي فشمل مساعدين رابين الثلاثة المقربين، وهم رئيس مكتبه ايتان هابر، ومدير مكتب رئيس الحكومة شمعون شيبس، والمستشار السياسي جاك نيريا، وتمثل الانجاز الرئيسي لهذا اللقاء في خلق إطار لإجراء المفاوضات حول الآلية الدقيقة للحكم الذاتي في غزة وأريحا، وهو الإجراء الذي كان يجب أن يخرج إلى حيز التنفيذ الفعلي في طابا (سبير، 1998، ص119).

خامساً: عقبات في طريق تنفيذ اتفاقية أوسلو

منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى نهاية شباط/فبراير 1994، تكثفت عمليات مصادرة الأراضي في جميع المناطق المحتلة بما فيها غزة وأريحا، حيث بلغت مساحة الأراضي التي صادرتها قوات الاحتلال منذ توقيع الاتفاق آنف الذكر إلى أكثر من(55) ألف دونم تم مصادرة معظمها لأغراض توسيع المستوطنات القائمة (عبد الكريم وآخرون، 1998، ص15). وبعدها تعثرت المحادثات في طابا والقاهرة بخصوص القضايا التي وقع عليها الخلاف، وهى المعابر، وأمن مستوطنات غزة، ومساحة أريحا ومشكلة تأمين الطرق العرضية بين المستعمرات، وبعد أن تم الاتفاق عليها تم في يوم 9 فبراير 1994 التوقيع على النصوص والخرائط التي تم الاتفاق عليها في القاهرة، والتي وقعها عن الجانب الفلسطيني

أحمد قريع وعن الجانب الإسرائيلي أورى سافير، وقام الرئيس ياسر عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي بيريز بالتوقيع على الأوراق والخرائط كشاهدين (هيكل، 1996، ص364-367).

وفى يوم 25 شباط/ فبراير 1994 وقعت مذبحة الحرم الإبراهيمي عندما قام مستوطن إسرائيلي بدخول الحرم أثناء صلاه الفجر، وقام بإطلاق النار عليهم وهم ساجدون مما أدى إلى استشهاد أثنين وأربعين فلسطينياً وأصابة نحو سبعون آخرون، كان المستوطن الذي قام بهذا العمل اسمه "باروخ جولدشتين" ضابط احتياط في الجيش الإسرائيلي (هيكل، 1996، ص371).

هذه المذبحة التي قام بها متطرف إسرائيلي أدت إلى إحراج القيادة الفلسطينية لذلك قامت بالتنديد بها، وأيضا حظيت هذه العملية بالاستنكار من جميع أطياف الشعب الفلسطيني والعربي، لذلك توقفت المفاوضات لفترة محدودة، وبعدها تم التدخل من طرف الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية وأعادت المفاوضات مره أخرى إلى أن تم التوقيع على الاتفاق في القاهرة على حكم ذاتي* في غزة وأريحا.

وبعد وقوع مذبحة الخليل أدركت الولايات المتحدة دلالات الانفجار الذي عقب المذبحة وخطورة انعكاساته التي تجعل اتفاق أوسلو في مهب الريح؛ فتحركت فوراً لإنقاذ الاتفاق خوفا من موقف دولي حازم يعالج جذور وأسباب الجريمة وبتكثيف الضغط من أجل العودة إلى المفاوضات واستعجال البدء

---

* الحكم الذاتي: هو حق الدولة أو منطقة رئيسة منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية، دون الخضوع لتوجيهات أو أوامر أيه دولة خارجية، وهو خطوة أولى نحو الاستقلال الكامل(العيلة، 2011، ص13)، ونتيجة اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حصل الفلسطينيون على حكم ذاتي لإدارة شؤونهم. ونضيف أيضاً بأنه ليس بالضرورة أن تتمتع مناطق الحكم الذاتي بالاستقلال الكامل، والأكثر من ذلك فإن المسائل السيادية كالحدود البرية والبحرية والجوية تبقى تحت سيطرة دولة المركز، وفى الحال الفلسطيني وبموجب اتفاق الحكم الذاتي فقد ظلت القضايا الجوهرية كالحدود واللاجئين والمياه والأسرى وحتى مسائل التجارة الخارجية والنقود معلقة لحين الوصول إلى حل نهائي.

بتنفيذ الاتفاق لإنقاذه من الانهيار، وفى المجال يرى معارضو أوسلو بأن فريق أوسلو الفلسطيني لم يقم باستغلال هذه الفرصة الذهبية المتاحة، في مناخ دولي ملائم للضغط من أجل إعادة النظر بأسس المفاوضات مستقوياً بتجديد الانتفاضة والانفجار الجماهيري الفلسطيني والعربي، فاكتفى "برشوات" صغيرة مثل قرار مجلس الأمن بإدخال 160 مراقباً أجنبياً إلى الخليل، وإعادة رئيس بلديتها المنتخب قبل 18 عاماً وإعادة بضع عشرات من المبعدين (عبد الكريم وآخرون، 1998، ص22:23).

سادساً: الاتفاق الاقتصادي والتجاري الفلسطيني الإسرائيلي في باريس:

في نيسان 1994 وقع 'بروتوكول باريس'، الاتفاق الاقتصادي الإسرائيلي الفلسطيني، والذي نظم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين للفترة الانتقالية التي كانت قد تحددت لخمس سنوات، وكان النظام التجاري الذي اتفق عليه في البروتوكول هو نظام الاتحاد الجمركي(لافى، 2013/1/4).

وهذا الاتفاق مكون من إحدى عشرة مادة وأهمها:(الخالدي، 2003، ص112-115).

1- أن يغطى الضفة وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية، وسيحكم العلاقات بين الطرفين، وسيتحدد صلاحيات السلطة الفلسطينية بحسب الاتفاقية التي تحكم بالولاية الإقليمية

2 - تشكيل لجنه فلسطينية–إسرائيلية مشتركة من عدد متساوٍ من الأعضاء وتتخذ قراراتها بالاتفاق

3 - **المادة الثالثة:** تتعلق بالضرائب وسياسات الاستيراد وتتلخص في الآتي :

- تتمتع السلطة بحرية تحديد الجمارك والرسوم الضرائب على السلع المستوردة، بالإضافة إلى السيارات وبالكميات التي تلبى احتياجات السوق الفلسطينية، ويحق لإسرائيل تعديل الضرائب والجمارك وسياسة الاستيراد والمواصفات على أن لا تشكل التغيرات في المواصفات عائقا غير جمركي.

– تلتزم السلطة الوطنية الفلسطينية بمعدل ضريبة القيمة المضافة المعتمد في إسرائيل، مع قدرتها على تخفيض ذلك بما لا يزيد على نقطتين مئويتين

–تم تحديد إجراءات معينة لاستيراد البترول عن طريق الأردن، وحددت المادة إجراءات خاصة بالمعابر مع الأردن ومصر، وإجراءات شحن البضائع وحركة المسافرين عليها.

– أعطت المادة الحق للفلسطينيين في استثناء أمتعة العائدين الفلسطينيين من ضرائب الاستيراد، وكذلك سمح للسلطة باستثناء التبرعات العينية التي تصلها من الخارج من الجمارك وضرائب الاستيراد

الضرائب المباشرة (العملة، 1997، ص294).

– أعطت المادة السلطة الفلسطينية الحق في انتهاج سياسة ضريبية مباشرة مستقلة خاصة بها، ويشمل ذلك ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وضرائب الملكية وضرائب ورسوم الحكم المحلى.

– كما نصت المادة على أن تقوم إسرائيل بتحويل ضرائب الدخل التي تخصم من الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بنسبة 75% ، وفى المستوطنات بنسبة 100%.

الزراعة: نصت هذه المادة على حرية التبادل التجاري للمنتجات الزراعية بين الطرفين، كما نصت المادة على حق الفلسطينيين في تصدير منتجاتهم الزراعية إلى الأسواق الخارجية دون قيود.

الصناعة: نصت المادة على حرية تبادل الصناعة دون قيود، وحق الفلسطيني فى تصدير منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية دون قيود.

سابعاً: التوقيع على اتفاق القاهرة :(اتفاقية الحكم الذاتي)

"فى الرابع من أيار/ مايو 1994 وفى حوالي الساعة الحادية عشرة ظهراً، بدأت مراسيم التوقيع على الاتفاقية في القاهرة، وبعد إلقاء عدة خطابات وقع الرئيس عرفات ورابين على اتفاقية الحكم الذاتي في غزة أريحا في القاهرة" (سبير، 1998، ص171). هذا الاتفاق الذي بموجبه أعاد الجيش الإسرائيلي الانتشار من قطاع غزة وأريحا تمهيداً لإنشاء السلطة الفلسطينية، التي تم إنشاؤها بتاريخ 25 أيار/ مايو1994 في القاهرة ودخول القيادة الفلسطينية قطاع غزة في الأول من تموز/يوليو1994 (قريع، 2006، ص318).

بعد المفاوضات الشاقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي التي استمرت نحو تسعة أشهر برعاية النرويج في أوسلو والتوقيع عليها في واشنطن، ومفاوضات القاهرة والتوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي، تم إنشاء السلطة الفلسطينية، وعودة القوات الفلسطينية من الدول العربية في الشتات، هكذا بدأ الحكم الذاتي في غزة وأريحا أولاً، ويميل الباحث إلى أن هذا يعدّ تطوراً ملحوظاً ولو في حدود محدودة حيث نشأت السلطة الفلسطينية ككيان موجود على أرض الوطن،بدلاً من الإقامة في الدول المجاورة وفي الشتات، وحازت على الاعتراف بشرعية منظمة التحرير وعلى الاعتراف بالقضية الفلسطينية .

المبحث الثالث: تطور العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية

منذ تولى السلطة الفلسطينية السيطرة وإدارة شئون قطاع غزة في الستة أشهر الأولى، تم قتل خمسة عشر إسرائيلياً – ثمانية منهم بالقرب من قطاع غزة، ورداً على ذلك قامت الحكومة الإسرائيلية، بإغلاق الضفة الغربية، وقطاع غزة وقطعها نهائيا عن إسرائيل، كعقاب لكل الفلسطينيين على قتل الإسرائيليين (سبير،1998، ص182).

وسرعان ما تأزمت العلاقات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عندما قامت كتائب عز الدين القسام باختطاف الجندي الإسرائيلي (ناحشون فاكسمان) على طريق القدس–بيت لحم، يوم الاثنين الموافق تشرين الأول 1994، حيث إن الحكومة الإسرائيلية قامت بالتهديد والوعيد ضد السلطة الفلسطينية، إلى حد أنها قالت: إذا لم يتم الحصول عليه حيا سيتم انهيار عملية السلام كلها، متهمة السلطة بأنه مخطوف في قطاع غزة، وبعد ذلك تبين أنه موجود في قرية بيت نبالا المتاخمة للقدس حيث إن رابين أصدر تعليماته إلى القوات الخاصة بأن تعمل على إنقاذ حياته وأن تقتل الخاطفين، وتم تنفيذ العملية وكانت النتيجة أن الجميع قتلوا الخاطفين والرهينة (هيكل، 1996، ص415:414).

أولاً : اتفاقية أوسلو 2:

شهدت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية تقدماً بعد عناء شديد وطويل، حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية أوسلو "2" الخاصة بالتسوية المرحلية والمكونة من أربعمائة وعشرة صفحات، ووقع عن الجانب الإسرائيلي أورى سبير وعن الجانب الفلسطيني أحمد قريع، هذه الاتفاقية المكونة من أربع مراحل على أن تبدأ المرحلة الأولى في تشرين الأول–كانون الأول 1995، وتنص هذه الاتفاقية في المرحلة الأولى على انسحاب الجيش الإسرائيلي من ست مدن في الضفة الغربية باستثناء الخليل والانسحاب من جميع القواعد في المناطق القروية، وتولى السلطة الفلسطينية على عاتقها الأمن والمسئولية المدنية على 3% من مساحه الضفة الغربية، وتتحمل إسرائيل المسئولية المدنية والأمنية على 73% من مساحة الضفة الغربية وتتحمل إسرائيل جميع المسؤوليات الأمنية لتنقل الأشخاص والبضائع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (سبير،1998، ص289:288).

وفى السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1995 أي بعد ثمان وعشرين سنة وعدة أشهر من احتلالها لها خلال حرب1967، انسحب الجيش الإسرائيلي من ست مدن فلسطينية في الضفة الغربية باستثناء

الخليل، والمدن التي تم الانسحاب منها جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس ورام الله وبيت لحم، وتم نقل جميع الصلاحيات للسلطة الفلسطينية في تلك المدن (سبير، 1998، ص300).

على أثر الاتفاقية أنفة الذكر شهدت المدن الفلسطينية التي تم الانسحاب منها شعوراً بحدوث نقلة نوعية، أدخلت الفرحة على الأهالي الذين شعروا بالأمن والاستقرار بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي، وبذلك بدأت السيطرة الفلسطينية على هذه المدن بعد معاناة لفترة طويلة من الزمن، ولكن سرعان ما تغيرت الأمور في المنطقة بسبب اغتيال إسحاق رابين بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 خاصة أنه الرجل الذي وقع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

ثانياً: التغيرات التي طرأت بعد اغتيال إسحاق رابين

شهد يوم الرابع من تشرين الثاني عام 1995 في تمام الساعة الحادية عشرة من مساء السبت كارثة على الشعب الإسرائيلي كما عرفها آيتان هابر مدير عام مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي حيث أعلن عن اغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين على يد أحد المتطرفين (الجعبري، 1996، ص10).

ومن أهم البواعث التي حفزت يغئال عمير على قتل رابين هو شعور جمهور المستوطنين في المناطق المحتلة مهدداً من قبل المسيرة السياسية، فما قام به غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي ويغئال عمير يعبر عن فهم من أولئك الأشخاص الذين تقودهم تركيبتهم النفسية إلى تخطيط وتنفيذ عملية القتل؛ وذلك لإحساسهم بأنهم يواجهون تهديداً لايمكن تحمله، ومن أهم الأسباب أيضاً التي دفعته إلى تنفيذ عمليه القتل هو التحريض من كبار رجال الدين المنتمين إلى التيار الديني، فالقاتل كان على ثقة من أنه بعمله هذا سينقذ الدولة وسيلغى اتفاقية أوسلو وسيوقف الإرهاب (الجعبرى، 1996، ص24-26).

كان لعملية الاغتيال الأثر الكبير على عملية السلام، حيث إن رابين هو الشخصية الاستثنائية التي أخذت على عاتقها توقيع اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين، وهناك ما يدعو للاعتقاد بأن اغتياله قد مهد لصعود اليمين بعد الفترة القصيرة التي حكم فيها بيريز.

ثالثاً: فترة حكم بيريز نوفمبر1995–يونيو1996

بعد اغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين تولى الحكم في إسرائيل شمعون بيريز، وبعدها قام بزيارة إلى واشنطن حيث شجعه كلينتون على إجراء الانتخابات، وبعد عودته إلى إسرائيل أعلن رسميا دعوته إلى الانتخابات في إسرائيل بتاريخ 29 أيار/ مايو 1996، وبعد هذا الإعلان تم تصعيد المقاومة من قبل المنظمات الإسلامية الفلسطينية فقامت هذه المنظمات بالآتي: (هيكل، 1996، ص448:449).

– في يوم 25 فبراير –أي بعد أسبوعين تقريباً من إعلان بيريز تحديد موعد الانتخابات وقع هجوم فدائي على محطة الباصات في القدس.

– وفى نفس اليوم وقع هجوم مماثل في عسقلان، وكانت محصله الهجوميين 26 قتيلاً.

– ويوم 3 مارس وقعت عملية أخرى في باص في القدس أدت إلى مقتل 18 إسرائيلياً بما فيهم الاستشهادي.

– ويوم 4 مارس جاء الهجوم الفدائي الرابع في تل أبيب حيث كان عدد القتلى الإسرائيليين10 قتلة، بالإضافة إلى جرح حوالي خمسين.

شهدت الحياة السياسية في إسرائيل انتكاسه كبيرة نتيجة العمليات الاستشهادية التي حصلت في الفترة السابقة، وكانت نتيجتها في استطلاع الرأي أن(16%) من الإسرائيليين فقط يؤيدون مواصلة عملية السلام، كما أن (48%) منهم ربط استئناف عملية السلام مع الفلسطينيين بقيام السلطة الفلسطينية

بشن عمليات قاسية ضد حركة حماس، كما طالب (30%) بتعليق المفاوضات برمتها، بعد ما كانت قطاعات كبيرة من الجمهور الإسرائيلي يؤيد الاستمرار على خطى رابين والعمل بقوة للجم اليمين، والتنفيذ ما اتفق عليه مع الفلسطينيين حول توسيع مناطق السلطة الفلسطينية (المسلمى، 2001، ص33: 34). على أثر ذلك"استغل بنيامين نتنياهو المخاوف التي سببتها عمليات حماس الاستشهادية في أوائل عام 1996 لقطاعات من الشعب الإسرائيلي، وخاض الانتخابات رافعاً شعار أمن إسرائيل أولاً، وشكل أكثر الحكومات تطرفا ومضى يعمل للتخلص من الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني" (شاش، 1999، ص55).

تطورت الأحداث بشكل متسارع مما أدى إلى قلب الموازين الانتخابية في إسرائيل، وتغيير وجهة نظر الناخب الإسرائيلي نتيجة هذه الحوادث، وكانت النتيجة نجاح بنيامين نتنياهو في الانتخابات، وسقوط منافسه شمعون بيريز بسبب العمليات الاستشهادية التي أدت إلى شعور الجمهور الإسرائيلي بعدم وجود أمن ولا حياة آمنة للمواطنين، وأيضا للحدود الخاصة بهم، ويمكن القول: إن التغير في وجهات النظر عند الإسرائيليين والحكومة وقبولهم بالسلام مع الطرف الفلسطيني والانسحاب من الأراضي مثل قطاع غزة وأريحا، هو أنهم يعيشون بأمن واستقرار، لذلك استغل نتنياهو شعار أمن إسرائيل وشعار تقسيم القدس وعلى هذا الأساس نجح نتنياهو في الانتخابات وصعد إلى سدة الحكم.

رابعاً: صعود اليمين على سدة الحكم في إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو:

بدأت سياسة الحكومة الإسرائيلية بالتغير منذ صعود نتنياهو إلى سدة الحكم في تاريخ 28أيار/ مايو1996 وهي بمثابة ارتداد ذي مغزى أيديولوجى وسياسي عن مسار عملية السلام، وبدأت بالشروع في سلسلة من التوسعات الاستيطانية في القدس ومن حولها مثل مستوطنة رأس العامود وبرج اللقلق وجبل أبو غنيم، هكذا تبدل إطار العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ سياسة التوسع الاستيطاني التي

انتهجتها حكومة نتنياهو التي هيئات الأجواء لحدوث أول وأوسع مواجهة مباشرة مع السلطة الفلسطينية، التي أدركت تماما أن زعيم حزب الليكود هو أيديولوجى متطرف وحكومته مصممة على تدمير عملية السلام، الأمر الذي من شأنه حدث مواجهات دامية في أيلول 1996 في مختلف المدن في الضفة الغربية وقطاع غزة عرفت بمعركة النفق ونتج عنهما ضحايا من كلا الجانبين (قريع،2007، ص50:48).

بعد التراجع الذي حدث من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلية عن ما قاله في الحملة الانتخابية بعدم مصافحة الرئيس ياسر عرفات وعدم اعترافه بالاتفاقيات السابقة، تم عقد أول لقاء بين الرئيس الفلسطيني أبو عمار ورئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو في معبر إيرز بتاريخ 23 تموز/ يوليو1996 دون تقدم يحصل وظلت السياسة الإسرائيلية كما هي متأزمة؛ الأمر الذي حث الولايات المتحدة لعقد قمة عاجلة في البيت الأبيض(قمة واي بلانتيشن)، دعت إليها الرئيس عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو والملك حسين والرئيس حسنى مبارك، تم في هذه القمة مناقشة الاتفاق المتعلق بالخليل إذ تم توقيعه بتاريخ 15كانون الثاني/ يناير1997 وأطلق عليه اسم بروتوكول الخليل الذي بموجبه انسحبت إسرائيل من حوالي نحو 80% من مدينة الخليل (قريع،2007، ص54).

هذا الاتفاق التي تم التوقيع عليه بإعادة الانتشار في الخليل، أدى "انتعاش في حجم التأييد لعملية السلام مع الفلسطينيين، ففي استطلاعات الرأي التي أجريت في تلك الفترة أعرب (67%) من الإسرائيليين عن رضاهم عن توقيع الاتفاق مع الفلسطينيين؛ بل أيد (56%) من المستطلعين استمرار إخلاء إسرائيل مناطق في الضفة الغربية، وتعود هذه الانتعاشية في تأييد العملية السلمية إلى انضمام شرائح من اليمين الإسرائيلي لتأييد الاتفاق الذي وقع عليه زعيمهم نتنياهو، بالإضافة إلى حجم التأييد الثابت للخطوات السلمية من جانب معسكر اليسار" (المسلمى،2001، ص36:35).

وكان من أهم القرارات الذي اتخذتها حكومة نتنياهو بعد صعودها على سدة الحكم بفترة قصيرة، رفع تجميد الاستيطان الذي كان قائما منذ حكومة رابين 1992، واتخاذها قراراً بتاريخ 24أيلول/سبتمبر 1996 بفتح نفق تحت أساسات المسجد الأقصى، هذا الأمر الذي أدى إلى مواجهات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وقع ضحيتها أكثر من ثمانين شخصاً، وبتاريخ 8آذار/مارس1997 تبنت حكومة نتنياهو رسمياً قرار بناء 6500 وحدة سكنية في جبل أبو غنيم لعزل القدس عن بيت لحم، وعلى أثر ذلك قامت السلطة الفلسطينية بإعلان تجميد اتصالاتها بالحكومة الإسرائيلية على أعلى المستويات، وعندما شعرت الولايات المتحدة بأن الموقف متدهور، بدأت بإرسال مادلين أولبريت* للتدخل ومن ثم إرسال المبعوث الأمريكي دنيس روس الذي لم ينجح بدفع عملية السلام، ومن ثم قامت أمريكا بالمبادرة المتعلقة بانسحاب القوات الإسرائيلية من نحو 13% من الضفة الغربية وبعد تدخلات وضغوط كثيفة تم الموافقة على المبادرة على أن تعقد قمة ثلاثية في البيت الأبيض (قريع، 2007، ص103:104).

وعلى أثر ذلك توصل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ في 23تشرين الأول/ أكتوبر 1998 بعد مفاوضات مضنية برعاية أمريكية إلى اتفاق واى ريفر الذي ينص على رزمة انسحابات من الضفة الغربية بما نسبته 13%، وبعدها تعقدت الأمور حيث إن هذه الفترة من ديسمبر 1998 حتى يوليو 1999 دخلت العملية السلمية في سبات عميق نتيجة رفض نتنياهو تنفيذ اتفاق واى ريفر؛ بهدف أرضاء الكتل اليمينية في حكومته وثنيها عن إسقاط الحكومة (المسلمى، 2001، ص37).

---

* مادلين أولبرايت: هي وزيرة الخارجية الأمريكية أبان ولاية الرئيس بيل كلينتون.

ورغم التأثير الكبير لقوى اليمين المتطرف على قرارات الحكومة إلا إن هناك عوامل أخرى مثل الإيدلويوجية والرأي العام الإسرائيلي والتأثير الحزبي على القيادة، وعليه فقد كان لهذه السياسات المتطرفة لحكومة نتنياهو الأثر الكبير على الناخب الإسرائيلي الذي لم يمنحه صوته، وساعد على سقوطه في الانتخابات ونجاح أيهود باراك.

خامساً: صعود أيهود باراك إلى سدة الحكم في إسرائيل من يوليو 1999 –فبراير2001

بعد التعنت الإسرائيلي وتجميد كافة الاتصالات بين الطرفين في الفترة السابقة في عهد حكومة نتنياهو، ونجاح باراك في الانتخابات في إسرائيل مطلع عام 1999 حيث حصل تقدما ملحوظا بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبعد عدة جولات من المفاوضات وتدخلات عربية، تم التوقيع على اتفاقية شرم الشيخ بتاريخ 4 أيلول/ سبتمبر1999 وقد شهد حفل التوقيع كلاً من الرئيس المصري حسنى مبارك، والملك عبد الله الثاني ملك الأردن بالإضافة إلى وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، وقد وقع عن الجانب الفلسطيني الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وعن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء أيهود باراك، ومن أهم نقاط هذه الاتفاقية تنفيذ الانسحاب الذي نص عليها اتفاق واى ريفر على ثلاث مراحل، وفى الأسبوع التالي للتوقيع تبدأ المفاوضات الحثيثة حول التسوية الدائمة، وامتناع الطرفين عن القيام بنشاطات أحادية الجانب، وتقوم إسرائيل عن الإفراج عن 350 أسيراً ، ويقوم الجانب الفلسطيني بتنفيذ الالتزامات الأمنية حتى 15 تشرين أول (شعبان، 2011، ص32).

تمثلت سلسلة الخطوات السياسية التي أعقبت اتفاق شرم الشيخ، في تنفيذ بعض الانسحابات في الضفة الغربية والإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين، بالإضافة إلى توقيع بروتوكول الممر الأمن، هذا الاتفاق أوجد أرضية خصبة عند الإسرائيليين لدعم اتفاق نهائي إلى مصالحة مع الفلسطينيين (المسلمى ،2001، ص38:39).

هذا التحسن في العلاقات أوجد ارتياح عند الفلسطينيين وتقليل من المعاناه، مثل انسحاب القوات الإسرائيلية من أماكن عملت على تسهيل حياة المواطنين وخروج بعض الأسرى، والقفزة المهمة هو العمل في نظام الممر الآمن الذي ساعد وساهم في التواصل بين أطياف الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وهذا الأمر أخذ مغزاً سياسياً مهماً عند الطرف الفلسطيني عنوانه وحدة مدن الوطن، إلا إنه في المفاوضات واللقاءات التي استمرت بعد ذلك والتي خيم عليها الفشل والمراوغة الإسرائيلية، مما أدى دعوة الولايات المتحدة لعقد قمة لتحسين العلاقات بين الطرفين والتي عرفت بقمة كامب ديفيد.

سادساً: قمه كامب ديفيد 2 :

بعد وصول المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى طريق مسدود، دعا الرئيس الأمريكي إلى عقد قمة في كامب ديفيد حيث بدأت جولاتها بتاريخ 2000/7/11 واستمرت حتى 2000/7/25 والتي جمعت الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس السلطة الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل أيهود باراك، وكان مصيرها الفشل المدوي والوصول إلى طريق مسدود، بسبب الانحياز الأمريكي للطرف الإسرائيلي، والسبب الثاني المراوغة وعدم استجابة الطرف الإسرائيلي للمطالب الفلسطينية بالسيطرة الفلسطينية على القدس الشرقية والمسجد الأقصى، والطلب من الطرف الفلسطيني تقديم مزيد من التنازلات في المواضيع المصيرية مثل الحدود واللاجئين والمياه والأمن (قريع، 2007، ص319-325).

وبعد فشل كامب ديفيد حدث أول لقاء بين السيد الرئيس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود باراك فى منزل باراك في كوخاف يئير يوم 2000/9/25 ، كان هذا اللقاء بمثابة تتويج لسلسلة طويلة من الاجتماعات التي عقدتها طواقم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في كثير من الأماكن،

وفى هذا اللقاء أبدى أيهود باراك قدراً من الجاهزية لإحراز التقدم على طريق التوصل إلى اتفاقية إطار للحل الدائم، الأمر الذي سمح بتجديد جلسات التفاوض في واشنطن (قريع، 2007، ص360).

وبعدها وصلت العلاقات بين الطرفين إلى نقطة الصفر، واندلاع انتفاضة الأقصى الثانية في 29 أيلول/ سبتمبر 2000، على أثر زيارة زعيم المعارضة أرييل شارون إلى الحرم القدسي الشريف فتفجرت الأوضاع وبدأت الانتفاضة، هذه الزيارة الذي اتهم الرئيس عرفات أيهود باراك ورئيس الأركان شاؤول موفاز بالترتيب لها مسبقا للقضاء على السلطة الفلسطينية (المدينى،2008، ص163). وصادف اليوم التالي الجمعة لدخول شارون باحة المسجد الأقصى تطور الأحداث وتأزمها بين المصليين في المسجد الأقصى والجيش الإسرائيلي، حيث قامت قوات الاحتلال بارتكاب مجزرة بحقهم مما أسفر ذلك عن استشهاد 13 فلسطينياً وأصابة نحو 475 فلسطينياً من المصليين في المسجد الأقصى، وقد كانت هذه المجزرة الشعلة التي أطلقت الانتفاضة الثانية والتي عرفت بانتفاضة الأقصى (على، 2009، ص71).

هكذا فقد أحدثت زيارة أرئيل شارون إلى القدس الشريف وتراكم الأحداث من توقف مفاوضات أوسلو ومماطلة الحكومات الإسرائيلية في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من وعود، والإفراط في استخدام القوة العسكرية ضد الفلسطينيين،وتصرف القادة الإسرائيليين سواء عسكريين أو سياسيين وصولاً إلى الأفراد العاديين هي تصرفات الإنسان المجرم، وتجاهل إسرائيل للطرف الفلسطيني باعتباره الطرف الأضعف، كل ما ذكر هي أسباب لاندلاع انتفاضة الأقصى (شعبان، 2011، ص38).

وهكذا يتبين أنه بعد تولى أيهود بارك رئاسة الوزراء في إسرائيل في يوليو 1999 وتوقيع اتفاقية شرم الشيخ والتي نجم عنها بعض الانسحابات في الضفة الغربية والإفراج عن بعض الأسرى، هذا التحسن الطفيف في العلاقات لم يطول وقتا طويلا، حيث تعثرت المفاوضات ووصلت إلى طريق مسدود

بسبب التعنت الإسرائيلي، مما أدى إلى تدخل الأمريكان وعقد قمة كامب ديفيد، والتي كانت نهايتها الفشل المدوي بسبب التواطؤ الأمريكي مع الطرف الإسرائيلي، والمطالب التي عرضت على الوفد الفلسطيني المفاوض والتي لا تلقى طموحات لا تلبى احتياجات الشعب الفلسطيني، ويضاف لما سبق سماح الحكومة الإسرائيلية بذهاب أرئيل شارون إلى القدس، كل هذه التطورات المتراكمة أدت إلى انفجار الأوضاع واندلاع انتفاضة الأقصى .

وتضيف مؤسسة سلام الشرق الأوسط سبباً وجيهاً لبزوغ فجر الانتفاضة، وهو استمرار الاستيطان الإسرائيلي في إشارة إلى إصدار وزارة الإسكان الإسرائيلية في الفترة من يونيو 1999 حتى أيلول 2000 رخصة لبناء 3499 وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية (البابا،2001، ص81).

أدى تدهور الأوضاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين وزيادة المواجهات وإدخال سلاح الجو الإسرائيلي لقصف بعض المناطق ومقار الشرطة الفلسطينية، إلى تدخل وزيادة وتيرة الاتصالات الدبلوماسية الرامية لاحتواء الموقف، وخصوصا من جانب الرئيس بيل كلينتون، والرئيس حسنى مبارك اللذين استخدما دبلوماسية الهاتف لتجديد الاتفاق على عقد اللقاء المقترح خلال مباحثات باريس، مرة أخرى في شرم الشيخ، وفعلا تم في 16تشرين الأول/ أكتوبر2000 تم عقد تلك القمة التي ضمت كل من الرئيس بيل كلينتون والرئيس مبارك والملك عبد الثاني وكوفى أنان وخافيير سولانا كرئيس لوفد الاتحاد الأوربي، فضلاً عن الرئيس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك، وانتهت القمة ببيان مشترك نص على وقف أعمال العنف، واستئناف التنسيق الأمني، وفتح المعابر الدولية، وسحب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تتمركز بها قبل 2000/9/28، وسحب الأسلحة غير الشرعية غير أن التفاهمات التي أوعدت الولايات المتحدة لضمان تنفيذها انتهت إلى لا شي تقريبا،

بعد أن واصلت إسرائيل سياسة القتل والحصار على نطاق واسع (قريع، 2007، ص361). وطالب الوفد الفلسطيني بتشكيل لجنة تحقيق دولية برعاية الأمم المتحدة، وهذا ما رفضه الوفد الإسرائيلي، وانتهى المؤتمر بتشكيل لجنة تقصى حقائق وهى ما عرفت بلجنة ميتشل لتقصى الحقائق، أسندت رئاستها إلى عضو مجلس الشيوخ السابق جورج ميتشل (البابا، 2001، ص130)(قريع،2011، ص75).

وقامت إسرائيل باستخدام الوسائل الحربية والقوة المفرطة من وجهة نظر القانون الدولي ضد الانتفاضة وبعد فشلها لجأت إسرائيل إلى استخدام أسلوب جديد في قمع الانتفاضة، وهو أسلوب الاغتيال، وهذا التطور النوعي الذي انتهجته إسرائيل ضد القادة الفلسطينيين، حيث قامت بتاريخ 2000/11/9 بأول عملية اغتيال ضد الشهيد حسين عبيات، من بلدة بيت سأحور ، وهو قائد تنظيم فتح في منطقة بيت لحم، بواسطة إطلاق صاروخ من مروحية عسكرية على سيارته(الطنانى،2001، ص81). شهدت العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين تطورا متسارعا نتيجة لتعنت الطرف الإسرائيلي وعدم اعترافه بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع، فحاولت إسرائيل إخماد الانتفاضة بأساليب متعددة ومتنوعة، عوضاً عن السير قدماً في مفاوضات تؤدى إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية متوازنة في الشرق الأوسط .

الخلاصة:

يتضح لنا من خلال دراسة هذا الفصل أن العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية هي علاقات متداخلة وقديمة منذ احتلال القوات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية عام 1948، حيث إن هذه الدراسة في المبحث الأول تناولت محددات اتخاذ القرار في إسرائيل، ومراكز ومؤسسات صنع القرار، والقوة المؤثرة في ذلك، وبالتالي ماهية سياستها تجاه السلطة الفلسطينية، وفى المبحث الثاني ركزت الدراسة على التطور التاريخي في العلاقات والتغير الذي حصل نتيجة تحول هذه العلاقات بعد عقد مؤتمر مدريد

للسلام عام 1991 والتحسن النسبي والمجزوء الذي طرأ في هذه العلاقات، والتي مرت بمراحل متذبذبة دائما حيث كان يسودها التوتر بشكل عام بل ودائماً نتيجة العقوبات الجماعية المتخذة من قبل القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وبعد عقد المؤتمر أنف الذكر اتخذت مساراً جديداً يحكمه مسيرة التسوية بين الطرفين التي توجت باتفاقية أوسلو والتي أعقبها نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي في الأراضي الفلسطينية بعد حكم قوات الاحتلال لتلك الأراضي، إلا إن هذه المرحلة تميزت بالتوتر حيناً والتحسن تارة أخرى نتيجة ،ووفقاً للظروف والمعطيات وحتى نهاية العام 2000، وبالأحرى لحين اندلاع انتفاضة الأقصى وهذا ما سيعالجه الباحث في الفصل الآتي.

الفصل الثالث:

السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية

(2009-2001)

المبحث الأول: سياسة الحكومة الإسرائيلية خلال فتره حكم أرئيل شارون

المبحث الثاني: سياسة الحكومة الإسرائيلية خلال فترة حكم أيهود أولمرت

مقدمة

يتناول هذا الفصل السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ارتفعت وتيره عدم إيفائها والتزاماتها باتفاقية أوسلو، خاصة منذ صعود أرئيل شارون إلى سدة الحكم في شباط 2001 والقرارات أحادية الجانب التي اتخذها ضد السلطة الفلسطينية، والرئيس الراحل ياسر عرفات، وعمليات الاغتيال ضد الرموز الفلسطينية، ويستعرض المبحث الأول الإجراءات العدوانية والتعسفية المفرطة التي تم تنفيذها في الضفة الغربية، مثل عملية السور الواقي وما نتج عنه وجدار الفصل العنصري، الذي اقتطع أراضى من الضفة الغربية التي تم تنفيذه والانسحاب آحادي الجانب من قطاع غزة، وفى المبحث الثاني تم دراسة حقبه أولمرت والسياسة التي اتبعها في مواجه السلطة الفلسطينية، والعدوان الذي بدأ ولايته به على قطاع غزة في عام 2006 ومن ثم انعقاد مؤتمر أنابولس وما تلاه من مفاوضات مع السلطة الفلسطينية التي تمت في هذه الفترة منتهياً فترة حكمة بالعدوان الذي قام به ضد قطاع غزة أواخر عام 2008 وبداية عام 2009.

المبحث الأول: سياسة الحكومة الإسرائيلية فتره حكم ارئيل شارون(2001-2006).

أولاً: بيئة السياسة الإسرائيلية

أ- شخصية شارون ومناصبه العسكرية

يعد شارون أشهر شخصية عسكرية إسرائيلية منذ قيام "دولة إسرائيل" ليس لكونه مقاتلا في مواجهات عسكرية؛ بل لأنه ارتكب مجازر ضد مدنيين عرب وفلسطينيين وضد أسرى، ولد شارون عام 1928 في كفار ملال، وبدأ حياته العسكرية عندما انخرط في صفوف منظمة "الهاجانا" عام 1942 وكان

عمره آنذاك 14 عاماً، وقع أسيراً بيد الجيش الأردني في معارك اللطرون عام 1948 ومن ثم تم تبديله بأسير بعد الهدنة الثانية (كيوان، 2014/1/20).

وفى العام 1947 انخرط في شرطة "البلدات اليهودية" التابعة لشرطة الانتداب البريطاني في حينه، وتم تعيينه قائداً لفرقة في" لواء الكسندرونى" وفى أعقاب قرار تقسيم فلسطين، وبعد حرب عام 1948 تم تعيينه قائداً لسرية لواء جولاني في شمال إسرائيل، ومن ثم ضابط الاستخبارات في قيادة المنطقة الوسطى وبعدها في المنطقة الشمالية (مدار، 2014/1/14). وبعدها عمل رئيس الوحدة 101 ذات المهمات الخاصة، التي كان مهامها القيام بعمليات وخطف جنود وقتل مدنين وهدم قرى وقتل وذلك في إطار الرد المضاد بين العرب والإسرائيليين، وكان أشهرها مجزرة قبية عام 1953(كيوان، 2014/1/20). وخلال العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956 برز شارون الذي قاد لواء المظليين 202، كضابط رفض الانصياع لأوامر قادته العسكريين، واتهم رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في حينه موشيه دايان شارون بخرق أوامر عسكرية واضحة (مدار، 2014/1/14).

"وفى السنوات مابين 1958- 1962 قاد لواء مشاة ومدرسة سلاح المشاة وتعلم، في كلية الحقوق لجامعة تل أبيب، ولم يستأنف تقدمه في جيش الاحتلال الإسرائيلي إلا بعد تعيين اسحاق رابين رئيساً للأركان العامة، وقد عينه رابين قائداً للواء الشمال، وبعد ذلك بعامين عينه رئيساً لدائرة الإرشاد في جيش الاحتلال في هذه الوظيفة حصل على رتبه جنرال، وفى عام 1967 شارك كقائد فرقة دبابات، حيث حاز على المدح والثناء على المعارك التي قام بها، وبعد الحرب عاد إلى وظيفته كرئيس دائرة الإرشاد" (حمدونة، 2014/1/2). وحصل شارون على رتبة لواء عشية حرب عام 1967(مدار، 2014/1/14). كما عمل شارون قائداً للمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي من عام 1969-1973، عندما كلفه وزير الدفاع الصهيوني آنذاك موشى ديان ضبط الوضع في قطاع غزة

(إبراهيم،2014/1/13). واستقال شارون من الجيش الإسرائيلي في العام 1973 بعد تعيين دافيد إلعازار رئيس لهيئة الأركان، لكنه عاد وتطوع للجيش بعد نشوب الحرب في تشرين الأول من العام نفسه وحارب في الجبهة مقابل مصر(مدار، 2014/1/14). حيث وصل شارون ذروة مجده العسكري في حرب 1973 عندما تمكن من أحداث ثغرة في الجبهة المصرية واختراقها بعدما كانت القوات المصرية قد عبرت قناة السويس (كيوان، 2014/1/20)

ب- المناصب السياسية التي احتلها أرئيل شارون

بعد الحرب التي حصلت عام 1973 انخرط شارون في الحياة السياسية من خلال حزب شالوم لستيون، ثم أقام حزب الليكود اليميني الذي تشكل من حزب "حيروت" بقيادة مناحيم بيغن وأحزاب يمينية أخرى(مدار، 2014/1/14). وحصل شارون على مقعد في الكنيست الإسرائيلي بين الأعوام 1973، 1974 وعاد للمشاركة في الكنيست 1977، وعمل كمستشار أمنى لرئيس الحكومة إسحاق رابين (كيوان، 2014/1/20) وبعد وصول حزب الليكود في انتخابات العام 1977 إلى سدة الحكم في إسرائيل تم تعيين شارون وزيراً للزراعة في حكومة مناحيم بيغن الأولى (Creveld,2014). ومنذ انخراطه في الحياة السياسية سعى شارون إلى تشجيع الاستيطان في الضفة الغربية خصوصاً، وكان من المبادرين لتأسيس حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية وبعدما تولى منصبه المذكور سابقاً سهل أعمال الاستيطان بشكل كبير (مدار، 2014/1/14). وفى أعقاب انتخابات العام 1981 وتشكيل بيغن حكومته الثانية تولى شارون منصب وزير الدفاع في عام 1982، وبعد احتلاله لجنوب لبنان تم تنحيته بسبب تجاهله للإنذارات بإمكانية حدوث المجزرة ، ومن ثم تولى منصب وزير الإسكان (كيوان، 2014/1/20). وخلال سنوات التسعين كانت المنافسة على أشدها بين شارون والشاب الدبلوماسي بنيامين نتنياهو العائد من ولايته كمندوب لإسرائيل في الأمم المتحدة على زعامة حزب الليكود وبعد

انتهاء ولاية نتنياهو الأولى في رئاسة الحكومة في العام 1999، فاز شارون برئاسة الليكود وكان معارضاً شديداً لحكومة إيهود بارك الذي خلف نتنياهو، وبعد فوز حزب الليكود في الانتخابات عام 2001 تولى شارون رئاسة الحكومة في إسرائيل (مدار، 2014/1/14). ونتيجة للانتخابات الكنيست السادسة عشر التي حصلت في 28 يناير 2003 وفوز اليمين بقيادة الليكود تولى أرئيل شارون مرة أخرى رئاسة الحكومة في إسرائيل (شعبان،2011، ص 47).

هكذا بدأ حياته أرئيل شارون منذ أن كان متطوعاً في الهاجانا، وترقيته في عدة مراحل عسكرية وهو يمارس سياسة القتل في الفلسطينيين والعرب، واتبع نفس السياسية بعد انخراطه في الحياة السياسية ، ويضاف لذلك سعية الحثيث لتعزيز مكانة ومركز إسرائيل الإقليمي والعالمي، الواسع النطاق والتنكر العملي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الاستقلال، وحق تقرير المصير، ونشير إلى أن السيرة الذاتية لشارون تقدم المؤشرات الكافية لتأسيس القول: إن هذا الجنرال لم يجل في ذهنه ولو للحظة التفكير في سلام متوازن، وكانت سياساته تعطى الأولوية المطلقة للأمن الإسرائيلي وتغليب الحرب على السلام وهذا ما سيتم تحليله لاحقاً .

ج- شارون وحكومة الوحدة الوطنية الخامسة في إسرائيل2001- 2003

جرى انتخاب أرئيل شارون -زعيم الليكود- رئيساً للوزراء بشكل مباشر في 6 شباط/فبراير 2001 وكانت المرة الأخيرة التي جرى فيها الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء من الجمهور، بعد تحقيقه انتصاراً على زعيم حزب العمل آنذاك أيهود باراك، والذي أعلن عن اعتزاله السياسة بعد هذه الهزيمة الثقيلة، وقد نجح شارون في تشكيل حكومة وحدة وطنية حصلت على ثقة الكنيست في 7 آذار/ مارس 2001 (شعبان،2011، ص 39:38).

وهدف شارون من وراء تشكيل حكومة وحدة وطنية تحصنه من غضب الشارع الإسرائيلي في حال تسجيله أي إخفاق أمنى أو سياسي أو اقتصادي، حيث ستكون المسؤولية مشتركة مع حزب العمل، وعلى الصعيد الحزبي والشخصي، فإن حكومة وحدة وطنية تكون أمامها فرصة متاحة لإكمال مدتها، تعني بقاء شارون رئيساً للحكومة وزعيماً لليكود، رغم أنه يملك خيار تشكيل حكومة يمينية ضيقة تستند إلى 62 عضواً كنيست من اليمين والوسط، وما أجبر شارون على حكومة الوحدة هو أن الإسرائيليين وضعوه في ديوان رئاسة الحكومة بأغلبية ساحقة، لم يسجلها رئيس حكومة من قبل(72,5% لشارون مقابل37,4%لباراك) وقد رأوا فيه المنقذ والخيار الأخير الذي سيخلصهم من مأزقهم الأمني والسياسي؛ لما يحمله شارون من ماضي ملئ بالتجارب مع الفلسطينيين والعرب (المسلمى،2001، ص73).

وفى المجال نجدر الإشارة أن حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل تتم أبان الأزمات السياسية والمصيرية بالنسبة "لدولة إسرائيل"، و كانت حكومة الوحدة الوطنية المذكورة أعلاه الخامسة في تاريخ إسرائيل.

د- أفكار شارون ورؤية للعلاقات مع الفلسطينيين

"يعتبر شارون من أكثر القادة الإسرائيليين وضوحاً في التعبير عن أفكاره وآرائه السياسية وعن السياسة التي ينبغي على إسرائيل إتباعها لتحقيق أهدافها" (محارب ، 2005، ص38). فهو صاحب مشروع عبر عنه ومارسه في كل حياته العسكرية والسياسية، وأحد كبار مهندسي الاستيطان اليهودي، كما لا يعترف بأي حقوق سياسية للفلسطينيين، ويعتبر أن الدولة اليهودية يجب أن تقام على كامل أرض فلسطين الانتداب، وأن تحافظ إسرائيل على تفوقها النوعي على الدول العربية مجتمعة، وعدم حصول

أي دولة منهم على سلاح نووي، وأن إستراتيجية إسرائيل يجب أن تقوم على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة (سويد، 2002، ص33:32).

ويعد شارون في خارطة النخب الإسرائيلية هو شخصية مركبة فهو عسكري وسياسي، ومشروعه السياسي والعسكري إقامة وطن بديل للفلسطينيين، وخطط في الماضي لإقامة هذا الوطن في الأردن، وكسياسي براغماتي يبحث عن بديل، وهو إقامة الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح على مساحة 42% من الضفة الغربية وقطاع غزة بلا حدود ومجتزأة (مالك، 2002، ص48).

لذلك منذ وصول أرئيل شارون واليمين الإسرائيلي إلى سدة الحكم في شباط 2001 "وحلم القضاء" على السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى اتفاق أوسلو يراودهم، فبعد فشله في محاولة إعادة احتلال مناطق فلسطينية محررة في عملية بيت حانون، فإن عملية التفجير التي حصلت في ملهى ليلى بتل أبيب بتاريخ 1حزيران/يونيو 2001 التي قامت بها حماس أعطته فرصة لتحقيق هدفه، على أثر ذلك استغلت إسرائيل الحدث وشرعت في اتخاذ الإجراءات العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وبعد اجتماع المجلس الوزاري المصغر تم إعطاء الضوء الأخضر لقوات الأمن الإسرائيلية والشاباك بالعمل ضد أهداف فلسطينية داخل المنطقة "أ" وصادق على وقف جميع العمال الفلسطينيين في إسرائيل وإغلاق جميع المعابر (الطنانى، 2001، ص111).

وكان أرئيل شارون أثناء فترة حكمه يقتصر جدول أعماله في أي لقاءات فلسطينية إسرائيلية على القضايا الأمنية من دون إعطاء هذه العملية أي أفق سياسي، وهو ما جعلها تدور في حلقة مفرغة، وقد رسخ تصرف شارون هذه القناعة لدى الجانب الفلسطيني بأن الرجل لا يمتلك أي برنامج سياسي يساهم في انطلاق العملية السلمية، في المقابل فإن وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس كان ينتقد

موقف شارون الذي يصر على تناول المباحثات مع الفلسطينيين أمراً واحداً ، وهو القضايا الأمنية ووقف إطلاق النار"(قريع، 2011، ص305).

ويلاحظ أيضاً أن مسلك حكومة شارون اتجاه عملية التسوية كانت تتبع سياسة "تمييع" القضايا وتسويفها بمعنى: أنها تقبل ولكنها في ذات الوقت لا تطبق ولا تنفذ إلا بعد فترة زمنية طويلة، الأمر الذي أفقد بعض الاتفاقيات قيمتها وأدى إلى تعزيز عدم الثقة بين الطرفين، والعودة إلى عدم الاستقرار (شعبان، 2011، ص64).

بعد تولى شارون رئاسة الحكومة، قل الحديث عن استئناف مسيرة السلام مع الفلسطينيين، وبات هناك شبه إجماع في الرأي العام اليهودي داخل إسرائيل على وجوب تبنى سياسة أكثر تشدداً ضد الفلسطينيين، حيث أيد(71%) من اليهود سياسة الإغلاق، ومحاصرة المدن والقرى الفلسطينية، وقد أشارت استطلاعات الرأي التي أعقبت فوز شارون إلى أن انتفاضة الأقصى مست بقدر كبير بثقة الجمهور الإسرائيلي بالنوايا السلمية الفلسطينية، فثلاث أرباع الجمهور اليهودي يرون بأن السلطة الفلسطينية غير معنية بتحقيق سلام مع إسرائيل (المسلمى، 2001، ص45).

هكذا عرف شارون منذ بداية صعوده وترقيته في الجيش الإسرائيلي بأنه رمز للقوة المفرطة ضد العرب، حيث خاض عدة حروب وتورط في عده جرائم ومجازر، أبرزها صبرا وشاتيلا والدوايمة وقبية، وكانت سياسته في الجانب السياسي أكثر خطورة من الجانب العسكري، كونه لم يعترف بالحقوق الفلسطينية، وكان يتبع سياسة تجاهل حقوق الفلسطينيين، وارتكاب الجرائم ضد السلطة والمقاومة معا.

هـ- العلاقات الإسرائيلية المميزة مع الولايات المتحدة

بعد وصول إدارة جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض تبنت هذه الإدارة خطوطاً سياسية، انطلقت من الإستراتيجية الأمريكية، وتتفق مع سياسات الإدارة الأمريكية السابقة في الأمور الأساسية، وشرعت منذ توليها في تطبيق الخطط التي أطلقت يد رئيس الوزراء أرئيل شارون؛ لإنهاء انتفاضة الأقصى بالقوة، وسوفت في أمر التوصل إلى اتفاق وشجعت الاستيطان الصهيوني، بالإضافة إلى تشديد الخناق على القيادة الفلسطينية، وأيدت شارون باستخدام الطائرات في قصف واغتيال الفلسطينيين، وحاولت اشغال العالم عن الانتفاضة الفلسطينية من خلال لفت أنظارها بالحرب على العراق وتغيير نظام الحكم فيه (بيضون وآخرون، 2002، ص49).

وطبيعي أن هذه السياسة انعكست سلبا على الرعاية الأمريكية لعملية التسوية وأدت لجمودها، كما أنها فسرت من الجانب الإسرائيلي على أنها بمثابة إطلاق لليد الإسرائيلية في المنطقة على حساب تراجع مكانة العرب في هذه السياسة، وقد تجلى ذلك في استقبال أرئيل شارون عدة مرات في البيت الأبيض باعتباره رجل سلام مقابل التمنع عن استقبال ياسر عرفات (كيالى، 2003، ص22).

يستنتج الباحث أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في تلك الفترة أتسمت بالتميز حيث إن الإدارة الأمريكية منحت شارون كل الامتيازات التي يريدها، والتزمت الصمت على كل ما يجرى من مجازر وعدوان من قبل الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية، ومن أهم المؤشرات على ذلك استقبال شارون في البيت الأبيض ثماني مرات خلال فترة قصيرة، ويضاف لذلك تعطيل حكومة شارون بالتوافق مع إدارة بوش على تجميد مسار العملية السلمية للوصول لسلام متوازن وفقاً للشرعية الدولية.

و– حادث برجي التجارة والحرب على الإرهاب

إن أبرز ما ميز التحولات التي طرأت على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد أحداث 11أيلول/ سبتمبر2001، هو التوافق والتقارب الذي ظهر أكثر من أي وقت مضى بين السياسة الأمريكية والإسرائيلية فيما يخص القضية الفلسطينية، ويمكن لمس انعكاساته بالدعم الذي حصلت عليه الممارسات الإسرائيلية من قبلها، وبالأخص تيار المحافظين الجدد، والذي دعاها إلى توظيف اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر في سبيل تصوير قمعها للمقاومة الفلسطينية كجزء من الحملة العالمية بمكافحة الإرهاب (قصى، 2009، ص59). فحاولت إسرائيل استغلال تلك الأحداث وإسقاطها على القضية الفلسطينية من خلال ربطها بين العمليات العسكرية التي تنفذها المقاومة الفلسطينية والإرهاب في ظل انتفاضة الأقصى التي بدأت في أيلول 2000 (الوادية ، 2009، ص32).

ونجحت إسرائيل في إدخال المقاومة الفلسطينية في جوهر الحملة الدولية لمكافحة "الإرهاب" فقد وجدت إسرائيل في تصاعد المقاومة، والعمليات العسكرية فرصة للربط بينها وبين أحداث 11 أيلول/ سبتمبر من خلال إظهار خطورة الإسلام الراديكالي على الأمريكيين والإسرائيليين على السواء، وأن الضغوط التي مارستها الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني لعبت دوراً في دفع الإدارة الأمريكية التي تبنى الرؤية الإسرائيلية فيما يخص منظمات المقاومة الفلسطينية باعتبارها وجهاً فلسطينيا لظاهرة الإرهاب الدولي، وممكن القول: بأن الضغوط نجحت في الربط بين العمليات الفدائية والهجمات التي استهدفت واشنطن ونيويورك، من خلال إيجاد مقارنات ومشابهات بين الأهداف والأسلوب بين تلك العمليات، وأن ما قام به تنظيم القاعدة في نيويورك هو نفسه ما تقوم به السلطة الفلسطينية، والمقاومة بتل أبيب على اعتبار أن التهديد الذي نال أمن الولايات المتحدة هو نفسه الذي يهدد أمن إسرائيل (قصي، 2009، ص58). وعليه استطاعت إسرائيل استثمار ما حدث للتشبيه بين المقاومة الفلسطينية المشروعة

وأحداث الحادي عشر من سبتمبر لتستطيع قمع الانتفاضة، ومحاربة المقاومين بكل الوسائل المحرمة دولياً ، وقامت إسرائيل بذلك وأقنعت الولايات المتحدة كأنها تحارب الإرهاب.

ثانياً: قرارات حكومة شارون وسياسة تقويض السلطة الفلسطينية

منذ صعود أرئيل شارون إلى سدة الحكم، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية ذات التوجهات اليمينية المتطرفة مع حزب العمل، كانت التوقعات بأن قوات الاحتلال ستقوم بشن عدوان على الشعب الفلسطيني وعلى السلطة الفلسطينية وعلى الرئيس ياسر عرفات التي اتخذت بُعد شخصي بينه وبين شارون، وفيما يلي سيعرض ويحلل الباحث أخطر محاور هذه الإجراءات العدوانية ضد السلطة الفلسطينية، ومن أبرزها عملية احتلال الضفة الغربية والتي سميت "بالسور الواقي"، وبناء جدار الفصل العنصري، وسياسة التحريض ضد الرئيس ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية، والانسحاب الأحادي الجانب .

أ- عملية السور الواقي

"دخلت المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية مرحلة جديدة تميزها عما سبقها منذ اندلاع الانتفاضة من مواجهات، انتقلت بها من أسلوب المعارك والاعتداءات التي تتخللها فترات توقف إلى أسلوب الحرب التي تدار منهجياً على مختلف المحاور حتى بلوغ أهدافها المعلنة"، التي يمكن اختزالها في إعادة الاحتلال بأشكاله المباشرة، وسياسة تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية، ومعظم ما سبق من انجازات حققتها العملية السياسية منذ أوسلو، وبالذات السيطرة الفلسطينية على المدن وتدمير بنى السلطة الوطنية الفلسطينية (عبد الكريم وآخرون، 2003، ص11).

صوتت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع -عقب عملية فندق بارك "نتانيا" في عام 2002- على التصديق بقيام الجيش بحمله اجتياح الضفة الغربية التي تسمى " السور الواقي*" ، وساندت الجماهير الإسرائيلية بقوة هذا الإجراء، ومن أهم الأسباب التي مهدت الطريق لهذه العملية كما تدعى إسرائيل، عمليات المقاومة الاستشهادية التي ضربت إسرائيل من سبتمبر 2000 وما بعدها، وعملية الاستيلاء على السفينة كارين A التي وقعت بتاريخ 4 يناير 2002 (يعلون، 2007، ص113:114).

بناءً على قرار الحكومة قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 29 آذار/مارس2002 بشن عدوانها على الشعب الفلسطيني، بمباركة أمريكية، وكانت تلك العملية نتاجاً لخطة عسكرية تفصيلية موضوعة مسبقاً تهدف إلى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدمير هياكل السلطة الفلسطينية عموماً وأجهزة الأمن الفلسطينية خاصة، فهي نفذت بموجب خطة عسكرية وضعتها دائرة التخطيط في الجيش عقب الأحداث الدامية التي وقعت شهر سبتمبر 1996، وقد تبنى تنفيذ هذه الخطة رئيس الأركان شاؤول موفاز ونائبة الجنرال موشى يعلون، وقائد الضفة الغربية الجنرال "إسحاق إتيان" (المدينى، 2008، ص 172).

وفى هذه العملية تم اجتياح المدن والقرى في الضفة الغربية وتدمير مقدرات السلطة الفلسطينية، إضافة إلى إيقاع أعداد كبيرة من الشهداء واعتقال المئات وإغلاق المدن، وتدمير ما يمكن تدميره ووقفت على أعتاب محاولة اجتياح مماثل لقطاع غزة، إلا أن عدداً من العوامل منعت ذلك، من أهمها الاستعدادات العالية لخوض معركة مكلفة ضد العدوان حالت دون ذلك.

---

* السور الواقي: هذه هي التسمية التي أطلقتها إسرائيل على عملية الاجتياح الواسع والمدمر للمدن والقرى الفلسطينية، سور لا يعرف له مكان ولا بداية أو نهاية، ولا حدود جغرافية على حد تعبير رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون، ووزير دفاعه بن أليعازر في بيانهما صباح يوم الجمعة 2002/3/29.

وبعملية السور الواقي وضع شارون موضع التنفيذ وعده لناخبيه بإطلاق يد الجيش كي ينتصر على الانتفاضة، ولكن رغم أن الجيش استخدام كل ما لديه من قوة وأساليب، لم يتمكن من تحقيق الانتصار على المقاومة وإنهاء الانتفاضة (عبد الكريم وآخرون، 2003، ص27).

ب- عملية الطريق الحازم

لجأ جيش الاحتلال إلى أقسى الإجراءات في سبيل إنهاء الانتفاضة وإستئصال المقاومة، فقام بحمله "الطريق الحازم" بدءاً من 20حزيران/يونيو2002 وشدد ضغطه على قطاع غزة، واعتمد أسلوب الضرب الوقائي والإحباط الموضعي، وهو التسمية الكودية لعمليات اغتيال كوادر المقاومة دون أن ينجح في إلحاق الهزيمة بالإرادة الوطنية الفلسطينية (عبد الكريم وآخرون، 2003، ص16).

كان الهدف من هذه الحملة أيضا الاجتياح، والتمركز طويل الأمد لمدن الضفة الغربية، والتي بدأت من مدينة قلقيلية التي قامت قوات الاحتلال بإعادة اجتياحها بتاريخ 2تموز/ يوليو2002 والتمركز على مداخلها الرئيسية، حيث واصلت هذه القوات حصارها لمقر الرئيس ياسر عرفات، حيث عمدت دباباتها إلى إحاطة المقر الرئيسي في رام الله من كافه الاتجاهات، وتدل الممارسات الإسرائيلية على وجود خطة معدة سلفاً لاحتلال المدن في الضفة الغربية، وهذا ما كشف عنه منسق النشاطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية الجنرال عاموس جلعاد حول خطة لإعادة فرض الحكم العسكري الإسرائيلي على الضفة الغربية (الطنانى، 2002، ص80:81).

هكذا فإن ما قامت به قوات الاحتلال من إجراءات ترتب عليه اجتياح مدن الضفة الغربية، ودخول هذه القوات مناطق A المصنفة ضمن السيطرة الكاملة الفلسطينية، وهدم ما بنته اتفاقيات السلام السابقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ومحاولة لهدم كيان السلطة الوطنية الفلسطينية.

ج- الأهداف السياسية لحملة السور الواقي والطريق الحازم

تكمن الخطورة الكبرى لحملة السور الواقي في هدفها السياسي، الذي يكمن إيجازه بمحاولة تغيير المعادلة السياسية التي قام عليها أتفاق أوسلو، وإيجاد واقع سياسي جديد في الأراضي المحتلة يمهد الأرضية لتنفيذ مخططات اليمين المتطرف الذي يحكم في إسرائيل في ذلك الوقت، والهدف من ذلك خفض سقف التطلعات الوطنية الفلسطينية عبر هدم كل مقومات الصمود الفلسطيني، وأيضا ما كانت تحاول تحقيقه على الأرض وكل ما تعنيه السلطة الوطنية من مؤسسات، وإلغاء خريطة اتفاق أوسلو للضفة الغربية التي جرى فيها تقسيم الضفة إلى مناطق (أ، ب، ج) وإخضاعها للسيطرة العسكرية المباشرة، ومن وجهة نظر شارون هو الاستمرار في الحملة لضمان المشروع الاستيطاني الإسرائيلي فيها، وتوسعه ولرسم خريطة جديدة تحول المناطق الفلسطينية إلى كانتونات منعزلة لا يوجد بينها اتصال جغرافي، وبالتالي إزالة إمكان قيام كيان فلسطيني حقيقي (صرار، 2002، ص78:79).

أما وجهة النظر الإسرائيلية من الناحية العسكرية فقد عبر عنها موشى يعلون قائد الأركان السابق للجيش في حديث تم مع إذاعة الجيش الإسرائيلي قائلاً: "إن عملية السور الواقي كانت ناجحة، وقد كان هدف هذه العملية ضرب قدرات (المنظمات الفلسطينية) في الضفة الغربية بعد عام ونصف العام من العمليات الفلسطينية المؤلمة لإسرائيل، والتصعيد العسكري منذ شهر سبتمبر عام 2000، مضيفا إن العملية أثمرت بشكل فعلي عن تحقيق ضربة قوية لبنية المقاومة في الضفة الغربية ونتائجها إلى يومنا هذا معروفة"، وأوضح أيضاً أن هذه العملية أدت إلى هبوط في نسبة العمليات الصعبة التي كانت تحدث في إسرائيل، والتي خرجت من الضفة الغربية (موقع عكا أون لاين، 2009).

ومن ضمن الانجازات التي حققتها حمله السور الواقي كان استخباراتياً أيضاً كما يقول موشى يعلون، "فمنذ تسلم السلطة المسئولية عن مدن الضفة الغربية عام 1995 فقدت إسرائيل قسم من قدرتها

الإستخباراتية في المناطق السكنية، فإن الأساس الاستخباراتى كان التعاون المشترك مع الفلسطينيين بدلا من الطرق السابقة لحفظ أمننا، ولكن أجهزة الاستخبارات الفلسطينية عملوا على محاولات للوصول إلى مصادر المعلومات وخصوصاً المصادر البشرية (العملاء) أكثر من إحباطهم للإرهاب" (يعلون، 2007، ص119:120).

يتضح لنا أن أي أهداف عسكرية معينة في أية حرب -كما شخصها يعلون- لا تلغى الأهداف السياسية لها، فالحرب وسيلة وأداة لتحقيق أهداف سياسية محددة كما يعرفها كلاوزفيتس، وعليه فالهدف الأساسي يظل كما تم إيضاحه في رؤية شارون وخطته السياسية.

د- سياسة اقتحام المدن والاغتيالات

مجزرة جنين 3-2002/4/15

واصلت قوات الاحتلال حملتها التي سميت السور الواقي وقامت باجتياح مخيم جنين بتاريخ 3 نيسان/ أبريل 2002، حيث أحدثت دماراً كبيراً جدا في هذا المخيم واستشهد فيه 63 فلسطينياً ، ودمرت الآلة الإسرائيلية 455 منزلاً بشكل كامل و800منزلاً بشكل جزئي، واعتقلت المئات من الفلسطينيين (على، 2009 ، ص78:79). ومن ضمن سياسة الحكومة الإسرائيلية التعسفية وإعطاء ظهرها للعالم، عدم قبولها لجنة التحقيق التي تم تعيينها من سكرتير الأمم المتحدة في مذبحة جنين، ويقول يعلون: "مع العلم أن وزير الخارجية بيريس ورجاله أيدوا استقبال اللجنة والتعاون معها إلا أن رئيس الأركان موفاز عارض ذلك، والموضوع طرح في جلسة الحكومة، وتم الاتفاق بعدم قبول واستقبال هذه اللجنة؛ لأنها أقيمت على مبدأ الكذب" (يعلون، 2007، ص117).

هـ- سياسة الفصل / الجدار الفاصل

"تعود فكرة بناء جدار فاصل بين الضفة الغربية وبين إسرائيل إلى سنين عديدة مضت، إلا إن التفكير بشكل جدي وعملي لبناء جدار فاصل بدأ في ولاية حكومة رابين، إذ طلب من وزير الشرطة في حكومته موشيه شاحاك إعداد خطة مفصلة لبناء سور فاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل ليس بهدف محاربة المقاومة الفلسطينية، إنما بهدف رسم حدود سياسية، وأبدى وزير الأمن في تلك الحكومة اسحق مردخاى معارضة شديدة لتلك الخطة ما أدى إلى تجميدها وحذفها من جدول أعمال الحكومة" (محارب، 2005، ص55). ولكن أعيد الحديث عنها وأثيرت فكرة إنشاء جدار يفصل طبيعيا الضفة الغربية عن إسرائيل منذ سنوات؛ وذلك بهدف الحد من دخول الفلسطينيين بطرق غير قانونية إلى إسرائيل، حيث كان من المفترض أن يتم إنشاء هذا الجدار في المنطقة المعروفة باسم خط التماس، ففي مارس/آذار عام 1996 قررت الحكومة الإسرائيلية أقامت نقاط تفتيش على طول خط التماس للتحكم بمرور الفلسطينيين، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى اتخذت الحكومة جملة من السياسات والقرارات أدت في نهاية المطاف إلى دخول خطة إقامة جدار فاصل حيز التنفيذ، وفى 14نيسان/أبريل 2002 ناقشت اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية من جديد هذه القضية، وقررت هذه المرة إنشاء جدار دائم (عكاشة، 2003، ص 212:211).

وفي حزيران/ يونيو من عام 2002 قررت الحكومة الإسرائيلية بدء إنشاء جدار فاصل قرب الخط الأخضر*، لمنع الفلسطينيين من الدخول غير المضبوط من الضفة الغربية إلى إسرائيل، وقد جاء هذا القرار بعد زيادة الهجمات الفلسطينية ضد الإسرائيليين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، ولا سيما في النصف الأول من العام 2002 (عكاشة، 2003، ص210).

وترأس اللجنة القائمة على مشروع الجدار العقيد احتياط "دانى تيرزا" من مستوطنة كفار أدوميم القريبة من القدس الشرقية (الهندي، ص169، د.ت). "ولكن هذه الحجة الأمنية لم تكن سوى ذريعة مكشوفة للتستر على الوظيفة السياسية لجدار الفصل العنصري وعلى مواصلة نهب الأراضي الفلسطينية، ولتقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، إذ أن مساره يحرم الضفة الغربية نحو 80% من مصادر مياهها الجوفية، فضلاً عن عزل القدس عن محيطها والاستيلاء على مئات الآلاف من الدونمات الزراعية، وعملية رسم الحدود وضم الكتل الاستيطانية المقامة على الأرض الفلسطينية" (قريع، 2011، ص381:382).

مكونات ومسار الجدار الفاصل

وتختلف طبيعة الجدار من منطقة إلى أخرى حسب الطبيعة الجغرافية وحسب الأهمية الإستراتيجية والحيوية للمنطقة التي يمر فيه (البابا، 2003، ص74). ويتألف الجدار من نظام كامل، وكتل من

---

* الخط الأخضر : هو الخط الذي كان يفصل بين الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وباقي أراضي فلسطين التاريخية التي تم الاستيلاء عليها في أعقاب حرب 1948. (عبدالله، وزيدان، 2006، ص176). وسمى بالأخضر نتيجة رسمه على الخارطة باللون الأخضر.

الاسمنت بعلو25 قدم (8 متر) وأسلاك شائكة وخندق بعرض4 أمتار وعمق خمسة، وأبراج للقناصة وسياج كهربائي، وطرق عسكرية ونظام مراقبة إلكترونية، ومناطق عازلة يبلغ عرضها في بعض الأماكن أكثر من مائة متر (دائرة شئون المفاوضات، 2005، ص3). وشارع مسفلت بعرض 12 متراً وهو للاستخدام العسكري لمرور دوريات المراقبة، وشارع مغطى بالتراب الناعم بعرض أربعة أمتار لكشف أثار المتسللين، على أن يمشط هذا المقطع مرتين يومياً صباحاً ومساء (البابا، 2003، ص74).

ونريد التوضيح بأن الطول المخطط للجدار 680 كيلو متراً ، وموقع الجدار سيتم تشييده بنسبة 80% من الجدار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ويبنى 20% فقط على حدود عام 1967، أو بالقرب منها، والأراضي التي ستضم واقعياً إلى إسرائيل بسبب المستوطنات والجدار هي 46% من الضفة الغربية المحتلة يتضمن هذا الرقم 9.5% لنظام الجدار و36.5% ما يسمى أصابع استيطانية ووادي الأردن للكتل الاستيطانية الاستعمارية على الجانب الفلسطيني من الجدار، وبخصوص عدد الفلسطينيين الذين عزلهم الجدار عن أراضيهم فهم حوالي 280,000 ألف فلسطيني أي حوالي 12% من سكان الضفة الغربية الفلسطينيين (دائرة شئون المفاوضات، 2005، ص13).

وبعد فترة طويلة من النقاش والمداولات بدأت الملامح النهائية لجدار الفصل تأخذ واقعها على الخرائط الإسرائيلية، حيث يقول الجنرال احتياط "عاموس يارون" المشرف الأساسي على إقامة الجدار أن المبدأ الأساسي الذي اعتمده الإسرائيليون في الجدار، هو ضم أكبر عدد من الإسرائيليين وأقل عدد من الفلسطينيين في الجانب الإسرائيلي، وبصفة عامة يمكن تقسيم الجدار إلى جزأين رئيسيين: الأول ما يسمى بغلاف القدس، والثاني هو الجدار الرئيسي الذي يمتد على طول الضفة الغربية شمالها وغربها وجنوبها(البابا، 2003، ص75).

وما قام به الجدار هو تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام، منطقة أمنية شرقية على طول التلال شرق غور الأردن تضم حوالي 21,9% من مساحة الضفة الغربية وتضم 40 مستوطنة إسرائيلية، ومنطقة أمنية غربية تعادل23,4% من مساحة الضفة الغربية، والمنطقة الثالثة والتي تبلغ مساحتها 54,7% من مساحة الضفة والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى، ستقسم إلى ثمانِ مناطق شبة منفصلة (منصور ،2013، ص145).

وقد ترتب على بناء الجدار العديد من الآثار الجيوسياسية الخطيرة التي تؤثر على الشعب الفلسطيني برمته وقضيته الوطنية، والتي تعتبر في رأي العديد من الخبراء بمثابة تمهيداً لترسيم حدود أحادى الجانب من قبل إسرائيل، وذلك من خلال مد هذه الحدود باتجاه الشرق في عمق الأراضي الفلسطينية، بحيث تضم مساحات شاسعة من أراضى الضفة الغربية عندما تسنح الفرصة لاتخاذ القرار السياسي بذلك، كما أن توسيع السيطرة الإسرائيلية باتجاه الشرق يؤكد سيطرتها التامة على الحوض الجوفي لمياه الضفة الغربية، خاصة الحوض الغربي والحوض الشمالي، وفى حال تم استكماله فإن السيطرة الإسرائيلية ستطال ثلاثة أرباع مصادر المياه في الضفة الغربية. (البابا، 2003، ص80). ويؤكد أن بناء الجدار له أثر كبير على أكثر من صعيد من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإثاره تعكس نفسها مباشرة في تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى دوره كعامل هدم في تشييد الدولة الفلسطينية، حيث إن بناءه يعزز ؛ بل يرسخ عدم التواصل الجغرافي بين المدن الفلسطينية.

ثالثاً: خارطة الطريق والموقفان الفلسطيني والإسرائيلي

أ- خارطة الطريق

دفعت التطورات الدولية خاصة على الساحة الأمريكية والمتمثلة بتفجيرات نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر 2001م، الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لطرح رؤية جديدة للصراع العربي الإسرائيلي، فقد تبين أن غالبية منفذي التفجيرات الهائلة هم عرب من الشرق الأوسط، لذلك أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير سياستها للمحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط .

وفي أول مناسبة بتاريخ 2تشرين الأول/أكتوبر 2001 أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أثناء اجتماعه مع زعماء الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس أن "قيام دولة فلسطينية كان دوماً جزءاً من رؤية الولايات المتحدة ما دام حق إسرائيل في الوجود محترماً "، وكذلك في خطابه أمام الأمم المتحدة في 10تشرين الثاني/نوفمبر 2001 قال "إننا نعمل من أجل أن يأتي يوم تعيش فيه دولتان هما إسرائيل وفلسطين معاً بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وفق ما دعت إليه قرارات الأمم المتحدة" (عبد الكريم وآخرون، 2003، ص92:91).

فالخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش الابن في الأمم المتحدة ضمنه نصاً هو الأول من نوعه في تاريخ السياسة الأمريكية شرق أوسطية منذ عام 1947، وذلك من حيث ذكره لمبدأ قيام دولة فلسطين إلى جانب إسرائيل (حجاوى، 2003، ص7). لذلك اقترحت الولايات المتحدة مجموعة من المبادئ أطلق عليها خطة خارطة الطريق وعمدت واشنطن إلى توظيفها في ما يخدم جهودها لكسب المواقف العربية إلى جانبها في عدوانها المرتقب على العراق الذي دخل الإعداد له مرحله متقدمة في الربع الأخير من العام 2002 (عبد الكريم وآخرون، 2003، ص49).

و"تشكل خارطة الطريق إطاراً عاماً لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو أحد المسارات الأساسية لمشكلة الشرق الأوسط الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وانتهاكه الدائم لحقوق الشعب الفلسطيني، وقد تم الإعلان خارطة الطريق عبر إصدار تصريح للإدارة الأمريكية مساء يوم الأربعاء 30نيسان/أبريل2003؛ وذلك قبل تسليمها من قبل مندوب اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وروسيا وهيئة الأمم المتحدة إلى السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية"(ملندى، 2009، ص392).

هذه المسودة الثالثة التي سلمت بالتاريخ المذكور آنفا بعد التعديل لمرتين عليها بسبب الاعتراضات من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في المرة الأولى، والتي كانت بتاريخ 15تشرين الأول/أكتوبر2002م، والمسودة الثانية كانت بتاريخ 22كانون الأول/ديسمبر2002، ولكن بسبب الحرب الأمريكية على العراق التي كانت في 20 من آذار/مارس 2003 أعلن عن تأجيل الخطة؛ لأسباب تتعلق بالانتخابات الإسرائيلية، وبتاريخ 30 نيسان/أبريل 2003 سلمت المسودة الثالثة من خارطة الطريق للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (منصور، 2013، ص134).

ب- مراحل خارطة الطريق

تتكون خارطة الطريق من ثلاث مراحل، تبدأ المرحلة الأولى منذ تسليم المسودة للطرفين، يلتزم الفلسطينيون على الفور بوقف (العنف) بشكل غير مشروط ويجب أن ترافق مثل هذه العملية خطوات داعمة من جانب إسرائيل، ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون تعاونهم الأمني بناء على(خطة تِنِيت*) لوقف العنف والتحريض، ويتم وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ويبدأ الفلسطينيون بإجراء إصلاحات سياسية، بما في ذلك صياغة الدستور الفلسطيني، وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة، وتتخذ إسرائيل جميع الخطوات اللازمة للمساعدة في إعادة تطبيع الحياة الفلسطينية، وتنسحب إسرائيل من مناطق فلسطينية احتلّتها في تاريخ 28أيلول/ سبتمبر 2000 وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه في ذلك الوقت، وتجميد إسرائيل أي نشاط استيطاني تماشياً مع تقرير ميتشل*(موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2003).

وتتمحور المرحلة الثانية التي ستنتهي بنهاية عام 2003م حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة إضافة إلى الاستمرار في تنفيذ التزامات المرحلة السابقة، حيث يتم الاتفاق على هذه الدولة عبر تفاوض إسرائيلي- فلسطيني وإطلاق مؤتمر تعقده اللجنة الرباعية بهدف إحلال سلام شامل في الشرق الأوسط (منصور، 2013، ص135).

---

* خطة تنيت: هي الخطة الأمنية التي تقدم بها جورج تينيت (مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية) للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ 13 حزيران/ يونيو 2001، ووقع عليها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي، وتضمن تأكيد الأجهزة الأمنية لحكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية التزامها بالاتفاقات الأمنية التي وضعت في شرم الشيخ في تشرين الأول 2000، وفى القاهرة في كانون الثاني 2001، والفرضية الأساسية الميدانية لخطة تنيت هي أن الطرفين ملتزمان بوقف إطلاق النار المتبادل والكامل، وتتفق الأجهزة الأمنية للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على اتخاذ الخطوات لإعادة التنسيق الأمني والوضع على الأرض(الوادية، 2013، ص141).

* تقرير ميتشل: هو التقرير الذي صدر عن لجنه ميتشل لتقصى الحقائق والتي تشكلت في مؤتمر سلام الشرق الأوسط الذي انعقد في شرم الشيخ بمصر في تشرين أول / أكتوبر 2000، لبحث اندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين أواخر شهر أيلول/سبتمبر 2000(الوادية، 2013، ص 136).

وتمتد المرحلة الثالثة إلى تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات ما بين سنتي 2004 ، 2005 يستند التقدم نحوها إلى حكم المجموعة الرباعية الذي يأخذ بعين الاعتبار تصرف الفريقين، وتقوم الرباعية بالدعوة في مطلع سنة 2004 إلى مؤتمر دولي جديد يصادق على الاتفاق رسمياً من خلال المفاوضات التي تؤدى إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي في سنه 2005، بما في ذلك الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات (قريع، 2011، ص204).

ج- الموقف الإسرائيلي من خارطة الطريق

بعد المراوغات والتأجيل اتخذت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 25أيار/مايو2003 قراراً بالمصادقة على خارطة الطريق بعد نقاش عاصف استمر نحو ست ساعات، هذا القرار الذي يعنى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، حيث قال أرئيل شارون: "بالنسبة إلى هذا يوم صعب فالدولة الفلسطينية ليست حلم حياتي، ولكن في النظر إلى الأمام ليس عادلاً ولا صحيحاً مواصلة التحكم ب3,5 مليون فلسطيني" (شعبان؛ المسلمى، 2003، ص38:39).

يستند القرار الإسرائيلي على إعلان الإدارة الأمريكية يوم 23أيار/مايو2003 بالتعهد بأخذ الملاحظات الإسرائيلية على خارطة الطريق بجدية، وبشكل كامل خلال تطبيق الخطة وقررت الحكومة الإسرائيلية على أن يتم إلحاق نص ملاحظاتها على الخطة كملحق لهذا القرار (البابا، 2003، ص 50). وأن يتم تطبيق المرحلة الأولى من خارطة الطريق بمساعدة الاتحاد الأوروبي والأمريكان وهى الأهم بالنسبة للإسرائيليين، وهى عبارة عن وقف العنف وإعادة التنسيق الأمني (بروم،2005).

"ويبدو أن أفكار شارون حول خارطة الطريق والقبول المشروط بها، جاء بعد نتيجة مؤداها أن إسرائيل لن تنفذها؛ وذلك لأن شارون اعتقد أن الرئيس الأمريكي بوش الابن سيكون مشغولا في الانتخابات

الأمريكية، ولا يرغب في التصادم مع اليهود، وبالتالي فإنه لن يطلب من شارون تجميد الاستيطان وإطلاق سراح الأسرى"، لذلك فإن شارون دفع حكومته إلى اعتماد خارطة الطريق كوسيلة تكتيكه فقط؛ لأنه لا يستطيع أن يواجه بوش الابن في هذه الفترة وخاصة بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق (شعبان، 2011،ص66:67).

نستنتج استناداً لما سبق أن حكومة شارون لم تكن تملك أو في وارد رؤيتها أي أفق سياسي سلمى، وتميزت بالمراوغة وعدم تنفيذ الاتفاقات، وكانت الأولوية في سياستها وحسب الاهتمام بموضوع الأمن لمواطنيها فقط ، وأن الملاحظات الإسرائيلية في خارطة الطريق تركزت حول النواحي الأمنية وضرورة أن تكون الالتزامات الفلسطينية أكثر صرامة والالتزام الواضح بوقف إطلاق النار، ومكافحة ما تسميه "بالإرهاب"، دون منح الفلسطينيين حقوقهم، ونضيف أيضاً أنه رغم الملاحظات الجوهرية على خارطة الطريق، إلا إن تصريح بوش الابن بقيام دولة فلسطينية، وتصريحات لاحقة لجورج ميتشل كمبعوث أمريكي للشرق الأوسط بأن إقامة دولة فلسطينية تمثل "مصلحة قومية أمريكية"، وتلميح شارون بموافقته على إقامة هذه الدولة، يعتبر من الناحية النظرية تحولاً سياسياً .

د- الموقف الفلسطيني من خارطة الطريق

منذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية المسودة الأولى لخارطة الطريق من السيد وليم بيرنز*، وبعد المشاورات الفلسطينية العربية أعلن الرئيس ياسر عرفات أن "السلطة الفلسطينية قبلت من حيث المبدأ خارطة الطريق، "إلا إنه أكد على أنها بحاجة للتطوير، وبعد التعديل وتسليم المسودة الثانية، طلب الرئيس عرفات من اللجنة الرباعية في 16شباط/فبراير 2003 اتخاذ خطوات وإجراءات سريعة لاعتماد

* وليام بيرنز: مساعد وزير الخارجية الأمريكي عام 2003 أثناء اقتراح خارطة الطريق.

خارطة الطريق، وإرسال المراقبين الدوليين على وجه السرعة للأراضي الفلسطينية، وبتاريخ 2أيار/مايو2003 رحبت لجنة المفاوضات العليا في اجتماع لها في رام الله برئاسة ياسر عرفات وبمشاركة رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس الذي استحدث منصبه؛ لبداية تطبيق خارطة الطريق بالإعلان الرسمي عن نص خارطة الطريق، وأكدت اللجنة موقف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية قبول خارطة الطريق والاستعداد لتنفيذها (الطنانى، 2003، ص18-22).

يتضح للباحث أن السلطة الفلسطينية قد تعاطت بإيجابية تجاه هذه المبادرة لتجنيب الشعب الفلسطيني المزيد من العدوان الإسرائيلي، وكي تؤسس لخطوات عمليه باتجاه إقامة دولة فلسطينية، لذلك تعاملت مع خارطة الطريق التي تنص على إقامة دولة حسب قرارات الشرعية الدولية، وفى المجال يمكن الإشارة إلى أن ما تضمنته هذه الخارطة من إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والإصلاحات السياسية والمؤسسية والانتخابات الحرة والنزية..إلخ، كمرحلة أولى لم تكن تهدف فعلاً إلى دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني إلا في شكلها الخارجي، أما في المضمون فقد هدفت إلى نزع جزء كبير من صلاحيات الرئيس الراحل ياسر عرفات، وبالأحرى وضع اللمسات الأخيرة لعزله سياسياً من خلال تقليص دوره في صياغة، وصنع القرار السياسي.

رابعاً: سياسة التحريض ضد السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات

أ- قرارات الحكومة الإسرائيلية بحصار الرئيس ياسر عرفات

منذ وصول أرئيل شارون إلى الحكم توقعت كل التحليلات تجميداً لعملية السلام، وإجراءات عدائية وتحريض ضد السلطة الفلسطينية والرئيس ياسر عرفات. فبدأت هذا الإجراءات التحريض والحصار

ضد الرئيس عرفات منذ اتهام شارون له بأنه عقبه كبيرة للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ففي 2كانون الأول/ ديسمبر 2001 بدأت عدت قرارات ضد الرئيس منها: (شعبان، 2003، ص16).

1- حصار الرئيس عرفات في رام الله.

2- قامت الطائرات العسكرية الإسرائيلية بقصف مهبط الطائرات، وتدمير ثلاث طائرات خاصة بالرئيس، بالإضافة إلى مجموعة من القرارات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية

3- قرار مجلس المصغر في 23كانون/ ديسمبر 2001 بعدم السماح للرئيس بحضور احتفالات عيد الميلاد في بيت لحم.

4- منع الرئيس من حضور مؤتمر القمة العربية في بيروت

5- في 29آذار/مارس2002 تم فرض العزلة على الرئيس عرفات بعد قرار الحكومة الإسرائيلية.

6- قررت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع عزل الرئيس عرفات.

"بالإضافة إلى ذلك سياسة التحريض المستمرة ضد الرئيس ياسر عرفات سواء من المؤسسة الأمنية أو السياسية حيث أكد شارون أكثر من مرة أن عرفات عقبة أمام السلام، وعدو إسرائيل وأنه خطر على استقرار المنطقة، كذلك موافقته على مغادرة الرئيس ياسر عرفات إلى الخارج ولكن بشرط عدم العودة"

(شعبان، 2003، ص16).

وفى تقرير خاص بثتة القناة العاشرة الإسرائيلية يستعرض فيه شهادات وأقوال لقادة إسرائيليين، تم عرض فيه شريط مصور يظهر فيه شارون وموفاز وهم يتهامسان يقول موفاز يجب إزاحته، أجاب شارون أعرف أعرف، رد موفاز الفرصة متاحة الآن لن تكون هناك فرصة آخرى، ووفقاً للبرنامج التلفزيوني فإن بعد هذا الحديث تم فرض حصار مشدد على عرفات في المقاطعة، وبدأ الجيش الإسرائيلي بهدم المقاطعة (مدار، 2013). ومن ضمن سياسة التحريض الذي قامت به حكومة شارون

سياسيا ضد الرئيس عرفات، بعد العمليات الاستشهادية في شهر مارس 2002، قال شارون "نحن موجودون في حرب"، وفى خطاب خاص له "فعلت كل شيء للوصول إلى وقف إطلاق النار وفى المقابل أخذنا الإرهاب فقط، وقد وصف الرئيس ياسر عرفات أنه عدو العالم الحر، وخطر على السلام في المنطقة، وفى الجلسة الطارئة للحكومة التي دعي إليها بتاريخ 28 مارس 2002، حاول شارون تمرير قرار بشأن طرد الرئيس عرفات، لكن شارون واجه معارضة شديدة من وزراء حزب العمل الذين هددوا بالاستقالة من الحكومة (هرئيل؛ ساخروف، 2005، ص249:250).

ب- دور الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بإزاحة الرئيس ياسر عرفات

"جاءت ردود أفعال المستوى الأمني أكثر تشدداً وذهبت إلى المطالبة بتصفية الرئيس عرفات على اعتبار أن الإبعاد سيزيد المشكلة تعقيداً وسيساهم في تعزيز مكانة الرئيس عرفات داخلياً وخارجياً بدلاً من إزاحته، فقد أبدى رئيس جهاز الأمن العام "آفى ديختر"معارضته لقرار الإبعاد معتبراً أن التصفية أفضل من الإبعاد، وقال ديختر ذلك خلال المشاورات المغلقة، وحسب جهاز الأمن العام الذي يرأسه ديختر، فإن إبعاد عرفات سيعيده إلى مكانته الدولية، وسيثير الهياج في المنطقة وفى العالم بأسره" (المسلمي، 2003، ص 23). ويمكن بعد هذا الإجراء أن تضطر إسرائيل للخضوع لضغط دولي كبير قد يتطور فيدفعها إلى الموافقة على إعادة الزعيم الفلسطيني في ظل ضرر سياسي كبير وإنقاذ عرفات من العزلة التي فرضت عليه في العالم، أما تصفيته فستثير اضطرابا يستمر لعدة أسابيع، وبعدها يمكن لإسرائيل أن تتنفس الصعداء، وتخرج المنطقة برمتها رابحة (شعبان ،2011، ص151).

كل هذه الإجراءات والقرارات التي قامت بها حكومة شارون تدلل على أنها ماضية في طريقها لإزاحة الرئيس عرفات بحجة أنه يدعم (الإرهاب) تارة، وتارة أخرى أنه لا يريد السلام. ويتضح لنا من هذه الإجراءات العدائية والتحريض ضد الرئيس ياسر عرفات أنفة الذكر بأن الحكومة الإسرائيلية وعلى

رأسها أرئيل شارون مؤشرات جلية على مسؤوليتها عن اغتيال الرئيس ياسر عرفات بوضع السم له حسب التقارير، وما يجعل الباحث يذهب إلى هذا الاستنتاج ما صرح بيرس قائلاً بأننا أخطانا حينما قررنا التخلص من عرفات.

ج- قرارات الحكومة الإسرائيلية باعتبار السلطة الفلسطينية داعما "للإرهاب"

بعد عودة شارون من زيارته إلى واشنطن، بتاريخ 3 كانون أول/ ديسمبر 2001 اجتمع بالمجلس الوزاري على عجل في قاعدة سلاح الجو قرب مطار بن غوريون، حيث اتخذت عدة قرارات من بينها المس برموز السلطة الفلسطينية، وضرب منشأتها وتدمير مقراتها، وتم التطبيق الفوري لتلك القرارات بالإغارة بواسطة الطائرات والزوارق الحربية على مدينة غزة، مستهدفة مهبط طائرات الرئيس، وكذلك خزانات الوقود الإضافية، فيما أصيبت مبانٍ إدارية تابعة لقوات الأمن الوطني بإضرار مادية (شعبان، 2011، ص138).

وكذلك نص القرار الصادر عن الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 4كانون أول/ ديسمبر 2001 بهذا الشأن على اعتبار أن السلطة الفلسطينية هي كيان داعم "للإرهاب" ويجب العمل ضدها وفقاً لذلك، وقد فوض اللجنة الوزارية للأمن القومي إتخاذ القرار بشأن الخطوات العملاتية (العسكرية والسياسية والإعلامية والاقتصادية) في إطار هذا القرار، كما تعلن بموجب صلاحياتها وفقاً للبند 8 من الأمر لمنع "الإرهاب" أن التنظيم (حركة فتح) والقوة 17(الحرس الرئاسي) هما منظمتا إرهابيتان وسيكون العمل ضدهما وفقاً لذلك، وأيضا يتركز الإعلام الإسرائيلي حول مسؤولية الرئيس عرفات عن "الإرهاب" المنطلق من المناطق الواقعة تحت سيطرته (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص201).

وفى 5 آذار/ مارس 2002 اجتمعت الحكومة الإسرائيلية المصغرة في تل أبيب لأكثر من أربع ساعات، وقررت الاستمرار في تكثيف عملياتها ضد الفلسطينيين، وفى حادثة هي الأولى من نوعها

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى قصف الطيران الحربي مقر الرئيس ياسر عرفات في رام الله في 6 آذار/مارس 2002 أثناء اجتماعه مع المبعوث الأوربي لعملية السلام ميغل موراتينوس، الذي عبر عن غضبه واستنكاره لهذا الهجوم الإسرائيلي (شعبان، 2011، ص140). ومن ضمن سياسة التحريض ضد الرئيس ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية، صدر بيان بتاريخ 13كانون الأول/ديسمبر 2001 لمجلس مستعمرات الضفة وقطاع غزة يطالبون فيه شارون طرد عرفات وتقويض السلطة الفلسطينية وتجديد سيطرة إسرائيل الأمنية على كل أنحاء (يهودا والسامرة) وغزة، وإذا واصلت حكومة شارون التردد في حربها على الإرهاب فإن مجلس (يهودا والسامرة) وغزة سيدعو أحزاب المعسكر القومي إلى الانسحاب فوراً من الحكومة وسنقيم مناوبات احتجاج في كل أنحاء البلاد (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2002، ص202).

هكذا واصلت إسرائيل سياستها الانتقامية بل وممارسة العقوبات الجماعية ضد السلطة الفلسطينية بدعوة أن منفذي العمليات الاستشهادية خرجوا من المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، أما الهدف من لدى حكومة شارون اليمينية، فقد كان ينحو نحو نسف كل ما يتعلق بالاتفاقيات مع الفلسطينيين وفرض حلول نهائية، استناداً لتفسيرها وتاؤيلها لهذه الاتفاقات، وليس لقرارات الشرعية الدولية.

د – سياسة الاغتيالات التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية ضد الرموز الفلسطينية

تعتبر سياسة الاغتيالات أي إعدام شخص بدون التحقيق معه ودون تقديمه للمحاكمة وسماع أقواله، ليست جديدة على الحكومة الإسرائيلية، فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومن قبلها الحركة الصهيونية تبنت هذه السياسة منذ السنوات الأولى للصراع العربي – الإسرائيلي، فعشرات القياديين الفلسطينيين ومئات المقاتلين الفلسطينيين تم قتلهم بهذه الطريقة داخل الأراضي المحتلة أو على أراضى دول عربية

أو أجنبية، وبالنسبة لانتفاضة الأقصى فقد قامت إسرائيل باستعمال سياسة الاغتيالات بعد 45 يوماً من اندلاع المواجهات (محارب، 2005، ص67). وكان المستهدف الأول في انتفاضة الأقصى بتاريخ 9تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 الذي تم اغتياله حسين محمد سالم عبيات أحد قادة الجناح العسكري لحركة فتح في بيت ساحور (الزور ،2011، ص231).

"ولم تفرق إسرائيل في عمليات الاغتيال بين القادة السياسيين والعسكريين لكافة نشطاء الانتفاضة، حيث بدأت عمليات إغتيال السياسيين حين أقدمت قوات الاحتلال على إغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو على مصطفى يوم الاثنين 17 آب/أغسطس 2001 في عملية قصف لمكتبة من طائرة مروحية" (محارب، 2005، ص67). ومن أبرز الشخصيات القيادية التي اغتالتهم قوات الاحتلال في عهد شارون الشيخ أحمد ياسين وصلاح أبو شنب وعبد العزيز الرنتيسى وإبراهيم المقادمة والشهيد مسعود عياد وغيرهم من المقاومين.

علماً بأن اتخاذ القرارات بشأن الاغتيالات تتم في جلسة المجلس الوزاري الأمني المصغر، وعلى سبيل المثال فإن قرار اغتيال الشيخ أحمد ياسين اتخذ في المجلس الوزاري المصغر قبل أسبوع من التنفيذ (أمارة، 2005، ص103:102).

بدأت حقبة أرئيل شارون وانتهت بكوارث ضد السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني حيث استخدمت الحكومة الإسرائيلية الوسائل الحربية المحرمة دوليا ضد الشعب الفلسطيني، وقامت بالكثير من الخطوات أحادية الجانب من بناء الجدار والانسحاب من قطاع غزة، ومحاصرة الرئيس ياسر عرفات هكذا اتسمت مرحله شارون، بإعطاء الأولوية للحلول العسكرية، مما ألحق الضرر البالغ بالفلسطينيين جراء هذه السياسة التعسفية، فقد زادت عدد الاغتيالات في الشعب الفلسطيني، وزاد عدد الشهداء جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية، مما أدى إلى خلق معضلات وأزمات للسلطة بمواجه هذه السياسة.

ويعتقد الباحث أن أسلوب الاغتيالات أضحى سياسة ممنهجة لدى صانع القرار السياسي الإسرائيلي وليس مجرد تكتيك عسكري، بالإضافة إلى أن مثل هذه السياسة الإعدام دون حق محاكمة عادلة تقع فى خانة المخالفة الصريحة للقانون الدولي العام والإنساني، فإن هدفها التصفية السياسية والجسدية لكل القيادات المناوئة لمشاريع المحتلين، على أمل أن تأتى قيادات بديلة تتماهى مع الرؤى الإسرائيلية.

خامساً: سياسة عدم التعامل مع السلطة الفلسطينية (الانسحاب أحادى الجانب)

أ- نشوء وتطور فكرة الفصل بين الشعبين

يعتبر إسحاق رابين، رئيس الوزراء السابق، الأب الروحي لفكرة الانفصال فقد ضمن الفوز في الانتخابات عام 1992 بعد ردة فعله على قتل فتاة إسرائيلية على يد فلسطيني في القدس، حيث أعلن بشكل محدد" يجب على إسرائيل أن تخرج غزة إلى خارج تل أبيب" بما يعنى أن عليها أن تخلق كيانين منفصلين كي يتجنب الشعبان الاحتكاك العدائي فيما بينهما (ديفيد ماكوفسكي، 2006، ص33:34).

وبعد العملية الاستشهادية التي نفذتها المقاومة في مطلع عام 1995 عند مفترق بيت ليد داخل إسرائيل، وأسفرت عن مصرع أكثر من عشرين جندياً إسرائيلياً، وجه رابين خطاباً مهما إلى الجمهور الإسرائيلي تحدث فيه أول مرة عن الفصل بين الشعبين وقال" لن نخضع للإرهاب ونعمل بجد من أجل الانفصال عن الشعب الأخر، وسنصل إلى هذه الغاية، وفى شباط 1995 أصدر قراراً بتشكيل لجنة لدراسة الفصل بين الشعبين، وعين وزير الأمن الداخلي في ذلك الوقت موشيه شاحال رئيساً للجنة، وضمت مندوباً عن هيئة الأركان العامة للجيش، وكلف وزير المالية أبراهام شوحاط إجراء دراسة شاملة لانعكاسات خطة الفصل مالياً واقتصادياً على إسرائيل، وطلب رابين هيئة الأركان العامة دراسة النتائج المحتملة للانفصال على الأوضاع الأمنية (نوفل، 2005، ص22).

وبعد اغتيال رابين في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر1995 على يد متطرف يهودي، وتولى شمعون بيرس دفة الحكم وزعامة حزب العمل تراجع الحديث في إسرائيل عن الفصل بين الشعبين، وظل شمعون بيرس يفضل الفصل بين الطرفين باتفاق مع القيادة الفلسطينية ونظر إليه من زاوية حلمه بشرق أوسط جديد، وبعد وقوع عمليات استشهادية عديدة كان بيرس يمارس سياسة الطوق الأمني الشامل ومنع العمال والتجار من دخول إسرائيل، وبعد سقوط بيرس وفوز حزب الليكود بالانتخابات عام 1996 واصلت إسرائيل سياسة الإغلاق والطوق الأمني الشامل، ولم تقم حكومة نتنياهو بإحياء خطة الفصل التي تبلورت في عهد رابين لسبب بسيط هو معارضة حزب الليكود فكرة الفصل من أساسها، وإيمان نتنياهو الراسخ بأن يهودا والسامرة جزء من أرض الميعاد التي منحها الرب لبنى إسرائيل لا يجوز التخلي عنها (نوفل، 2005، ص23).

ورغم أن فكرة الفصل نشأت وتبلورت في الأساس من حزب العمل لكنها لم تطبق في عهده، ويمكن القول: بأن أيديولوجية حزب الليكود وأركانه لم تكن تتسع لهذه الموضوعة، إلا إن شخصية وكاريزما شارون مكنه من إقناع الليكود وحكومته؛ لتنفيذ هذه الخطة وتطبيقها في فترة حكمه إبان الولاية الثانية له في عام 2004 .

ولقد كان عام2004 مهماً ومفصلياً في جملة المسائل الخاصة بالقضية الفلسطينية، ففي هذا العام توفى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وفى هذا العام بلور رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون خطة فك الارتباط من جانب واحد (محارب، 2005، ص37). "وبعد صراع طويل مع الذات وبعد ثلاث سنوات من وجوده في رئاسة الوزراء فاجأ شارون رفاقه قادة حزب الليكود وحلفاءه في الائتلاف الحكومي بموقف جديد من مسألة استيطان الضفة الغربية وقطاع غزة نقيض مواقفه السابقة المعلنة منذ العام 1967 المعروفة جيدا لقوى اليمين، وظلت موضع إعتزاز جمهور المتطرفين

والمستوطنين"(نوفل، 2005، ص7). فاختار شارون أن يطرح أفكار خطة فك الارتباط من منصة مؤتمر هرتسليا بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2003، هذا المؤتمر الذي بات منذ سنوات عديدة العنوان الأهم لأطروحات ورؤى النخب الإسرائيلية برامجهما وخططها وأفكارها من خلاله، وقبل هذا المؤتمر عقدت لقاءات كثيرة ومكثفة في واشنطن وتل أبيب بين القيادتين الإسرائيلية والأمريكية، هدفت إسرائيل من ورائها الحصول على تأييد وغطاء أمريكي لخطواتها أحادية الجانب (محارب، 2005، ص 41:40).

ب- مصادقة الحكومة الإسرائيلية على خطة الفصل أحادية الجانب

استمر شارون بقوة في تمرير خطة الفصل التي يريد أن ينفذها، حيث إنه بعد أن صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة شارون للفصل في 6 حزيران/ يونيو 2004، قام شارون بإقالة وزيرين من حزب الاتحاد القومي؛ لأنهما عارضا خطته لكي يضمن أغلبية في الحكومة، وعارض الخطة كثير من أعضاء حزب الليكود أبرزهم الوزيران عوزي لنداو وميخائيل رتسون، اللذان تغيبا عن جلسة تصويت حجب الثقة عن الحكومة، أما حزب المفدال فثلاثة صوتوا مع حجب الثقة، وثلاثة لم يشتركوا في التصويت ليبقوا من ضمن الائتلاف رغم معارضتهم لخطة الفصل، أما حزب العمل فقد أعطى لشارون ما يسمى شبكة الأمان (أمارة، 2005، ص105).

وكانت تقديرات الموقف الإسرائيلي إلى أنه بعد الفصل أحادي الجانب سوف يطلب الفلسطينيون تجديد المفاوضات أو قضايا الحل الدائم، ولكن في الجانب الآخر فإن الموقف الإسرائيلي سيتمسك بتطبيق المطلب الأول من خارطة الطريق وذلك بمساعدة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (بروم، 2005).

و"اتخذت خطة فك الارتباط بعدها التشريعي وصارت خطة إسرائيلية من الطراز الأول بعدما أقرها الكنيست يوم 27تشرين الأول/أكتوبر2004، بأغلبية وصفت بالمريحة إذ صوت لصالحها 67 نائباً

وعارضها 45، وامتنع عن التصويت 7 نواب وغابت نائب بداعي المرض"(عبد الكريم وآخرون، 2005، ص147).

وبعد مصادقة الكنيست على قانون الإخلاء والتعويض في 16شباط/فبراير2005 تم عرض خطة فك الارتباط على الحكومة مرة أخرى، يلاحظ أن شارون يريد الحصول على أغلبية ساحقة في حكومته لصالح القرار فقام بربطه بقرار آخر، وهو المصادقة على مسار جدار الفصل لغوش عتسيون في جنوب الخليل وذلك في محاولة للحصول على تأييد نتنياهو ولفنات وشالوم (شعبان،2011، ص74:75).

صادقت الحكومة الإسرائيلية يوم 20 شباط/فبراير2005 بأغلبية 17 وزيراً على سحب قوات الجيش الإسرائيلي، وإنهاء الاستيطان في قطاع غزة، وإخلاء أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية وعارض القرار خمسة وزراء فقط، واعتبر القرار إنتصاراً لشارون على خصومه وبموجب قانون الأخلاء والتعويض الذي أقره الكنيست، لم يتأخر شارون ووزير دفاعه من توقيع الأوامر الخاصة بالانسحاب العسكري، وإجلاء قرابة ثمانية آلاف مستوطن، وأكدت أوامر رئيس الوزراء شارون على بدء العملية إعتباراً من 20 تموز 2005 (نوفل، 2005، ص8).

استغرقت خطة الإخلاء سبعة أسابيع من قطاع غزة، أما إخلاء المستوطنات الأربعة في شمال الضفة الغربية استغرقت أسبوعاً واحداً، وحدد الجدول أسبوعين إضافيين لإخلاء البنية التحتية المدنية والعسكرية، وكان تنفيذ العملية على أربع مراحل كل مرحلة كان شارون بحاجة إلى قرار جديد قبل تنفيذ كل مرحلة من مراحلها (نوفل 2005، ص50).

على أثر ما ذكر سابقاً من المصادقة على خطة فك الارتباط أحادية الجانب من طرف الكنيست والحكومة، تمت عملية إخلاء المستوطنين وقوات الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة والمستوطنات الأربعة في شمال الضفة الغربية بتاريخ 20 تموز/يوليو 2005، حيث أنهى خروج آخر جندي

إسرائيلي فجر الاثنين 12أيلول/ سبتمبر2005 من قطاع غزة الوجود العسكري والاستيطاني الإسرائيلي لخطة سلطات الاحتلال فك الارتباط أحادى الجانب من قطاع غزة التي دام احتلاله 38عاماً. ويمكن إيراد العوامل التي ساعدت لتصرف شارون بطرحه خطة فك الارتباط من جانب واحد، هي العوامل الآتية:

1- فشل إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني .

2- تواصل الانتفاضة وما تلحقه بإسرائيل من ضرر.

3- انسجام خطة فك الارتباط مع إستراتيجية شارون بتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية ، فشارون سعى إلى ضم الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، وكذلك ضم ما أمكنه من الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل تحقيق أهدافه.

ويمكن إضافة عوامل أخرى يكررها بين حين وآخر المحللين الإسرائيليين وجوهرها أن شارون كان لديه القناعات الكافية بأن الانسحاب/ إعادة الانتشار الأحادي الجانب من قطاع غزة، واستمرار فرض الحصار على الحدود البرية والبحرية والجوية سيمكن إسرائيل من سيطرتها الأمنية والجيوسياسية من ناحية، ومن ناحية ثانية وهذه هي الأهم أن هذا الفصل الأحادي الجانب دون أيه اتفاقات والتزامات مع السلطة الفلسطينية سيفجر التناقضات بين السلطة الفلسطينية القائمة وحركة حماس الطامحة للسلطة.

ج- الآثار القانونية الناتجة عن الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة:

سعت إسرائيل منذ الإعلان عن خطة إخلاء مستوطنات غزة وشمال الضفة الغربية لترويجها سياسيا وإعلاميا بوصفها فك الارتباط أحادى الجانب ينهى الإدعاء بأن قطاع غزة أرض محتلة، ويأتي ذلك في سياق زعم إسرائيل بأن طبيعة وجودها القانوني في القطاع والضفة الغربية ليس احتلالاً، وإنما تواجداً إدارياً مشروعاً أملته الظروف والاعتبارات التي نشأت في الأراضي الفلسطينية في أعقاب حرب

1967 وذلك للتهرب من أية استحقاقات لاحقة باعتبارها سلطة احتلال، وأن قطاع غزة هو أرض محتلة يمثل وحدة جغرافية واحدة مع الضفة الغربية (الغول، وآخرون، 2006، ص10:9). هدفت إسرائيل من إخلائها لقطاع غزة وشمال الضفة الغربية رفع سيطرتها عنهما للتهرب من المسئولية عنهم بحجه أنها لا تسيطر على ذلك المناطق، بالإضافة لذلك أن تكلفة الأمن على المستوطنات في قطاع غزة كبيرة، وتحتاج إلى أعداد كبيرة من الجيش لحفظ الأمن لهم لذلك قامت إسرائيل بإخلاءها، ويرى الباحث أن فك الارتباط المشار إليه، وبغض النظر عن أيه نوايا خاصة بعد استيلاء حماس على السلطة بقوة السلاح، وإعلان إسرائيل أن القطاع أصبح كياناً معادياً، قد وضع المسألة الفلسطينية أمام محك واختبار يصعب التكهن بنتائجه، ومن ناحية أخرى بدأ يلوح في الأفق محاولات جادة لإزاحة أعباء قطاع غزة على مصر.

المبحث الثاني: سياسة الحكومة الإسرائيلية فتره أيهود أولمرت (2006-2009).

أولاً : صعود أولمرت والعدوان على غزة

عرف عن أولمرت منذ انتخابه رئيساً لبلدية القدس بدعم من الحريديم والكتل اليمينية، وعملة كرئيس للبلدية على تطبيق الإيديولوجية اليمينية في تخوم مدينة القدس، وله بصمات واضحة على القرارات الإشكالية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية مثل موضوع البناء في جبل أبوغنيم، ورأس العامود وموضوع النفق تحت المسجد الأقصى وأهم سياساته كرئيس لبلدية القدس هي: (مدار، 2006، ص36).

1- محاربته مظاهر السيادة الفلسطينية في القدس الشرقية .

2- عمل على إغلاق مكاتب المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وفى طليعتها بيت الشرق.

3- عارض نشر أي رمز فلسطيني على كتب التدريس في مدارس المدينة الشرقية.

4- أعطى كامل الدعم لخطة أرئيل شارون الانسحاب من غزة.

وفى يوم 4 أيار/مايو 2006 وصل أيهود اولمرت إلى سدة الحكم في إسرائيل بعد مصادقة الكنيست على الحكومة الحادية والثلاثين برئاسته بغالبية 65صوتاً ضد 45 صوتاً والمكونة من أحزاب كاديما والعمل وشاس والمتقاعدين، حيث قال في خطابه في الكنيست: إن التقسيم هو حبل نجاة الصهيونية، كما شدد على أن الانفصال عن غزة وشمال الضفة الغربية خطوة حيوية أولى في الاتجاه، وأيضا أكد على أن استمرار الاستيطان المبعثر في كل أنحاء يهودا والمسامرة يخلق اختلاطا سكانيا غبر قابل للفصل من شأنه أن يشكل خطراً على دولة إسرائيل كدولة يهودية، كما خاطب السلطة الفلسطينية قائلا: إن حكومة إسرائيل برئاستي تفضل إجراء مفاوضات مع سلطة فلسطينية ملتزمة بمبادئ خارطة الطريق، تحارب "الإرهاب" (مدار، 2006، ص8:7). هكذا بدأ أولمرت حياته السياسة ذات التوجهات اليمينية منذ انتخابه لرئاسة بلدية القدس، وهو يحاول ويدعم الانفصال عن الفلسطينيين، وتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية ومحاولته إبعاد أي سيطرة فلسطينية على القدس، وبعد انتخابه كرئيس وزراء لإسرائيل قامت حكومته بمجزرة جديدة بحق الشعب الفلسطيني في المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، فبعد استلامه للحكومة تم أسر الجندي جلعاد شاليط في عملية للمقاومة الفلسطينية والذي أعقبه عدوان بشكل متواصل ضد قطاع غزة.

ثانياً: العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة

قامت قوات الاحتلال بشن عدوان على قطاع غزة في أواخر حزيران/ يونيو2006 بعلمية أسمتها "أمطار الصيف" واستمرت لغاية البدء بالحرب على لبنان في تموز/ يوليو 2006 (على، 2009، ص

85)، هذه العملية العدوانية التي قامت بها قوات الاحتلال جاءت نتيجة قيام المقاومة الفلسطينية بعملية سمتها "عملية الوهم المتبدد" والتي أدت إلى أسر الجندي جلعاد شاليط (صالح،2010، ص132).

وكان هدف الحكومة الإسرائيلية من وراء هذا العدوان الكبير محاولة النيل من المقاومة الفلسطينية واستسلامها، وفك أسر الجندي الأسير جلعاد شاليط الذي تم أسره .

كما استأنفت القوات الإسرائيلية مرة أخرى عدوانها على قطاع غزة بتاريخ 31تشرين الأول/أكتوبر2006 بعملية سميت "غيوم الخريف" والتي انتهت في7تشرين الثاني/نوفمبر2006 وكانت نتيجة هذه العمليات من توغلات برية في داخل القطاع وقصف جوى، وخنق للقطاع من خلال منع المواد الغذائية والطبية من الوصول إليه، ومن خلال استهداف مرافقه الحيوية الأساسية من مياه وكهرباء، وطرق مواصلات وذكر تقرير أعده المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، جون دوغارد عن الانتهاكات الإسرائيلية خلال الفترة التي ما بين 25حزيران/يونيو 2006 وحتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر2006 أن عدد الشهداء فاق 400 شهيد وعدد الجرحى 1500 جريح، نتيجة 364 عملية توغل عسكري جرت خلال الفترة ذاتها (على، 2009، ص86:85). ونود التوضيح بأن الشهداء والإصابات في عملية "غيوم الخريف" التي بدأت 31تشرين الأول/أكتوبر2006 واستمرت لغاية 7تشرين الثاني/ نوفمبر2006 لوحدها كان 105 شهيد وإصابة حوالي 353 آخرين ناهيك عن حملة الاعتقالات ودمار البيوت الفلسطينية (صالح، ،2009، ص132).

كما واصلت إسرائيل سياستها العدوانية في المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية حيث قامت في فجر8 تشرين الثاني/نوفمبر2006 بقصف مجموعة منازل متجاورة في منطقة بيت حانون في أقل من 30 دقيقة مما أدى إلى استشهاد 19 فلسطينياً وأصابة 55 آخرين، 16من الشهداء من عائلة واحدة هم من آل العثامنة، وكان من بين الشهداء سبعة أطفال وثماني نساء، وبررت إسرائيل

موقفها بأنه خطأ فني، ورفضت السماح لبعثة تقصى الحقائق الدولية التي تشكلت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدخول الأراضي المحتلة، واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو في مجلس الأمن؛ لمنع تمرير قرار تشكيل هذه البعثة، بحيث يصبح إلزاميا على إسرائيل إدخالها وتسهيل عملها (على، 2006، ص87).

يذهب الباحث لاستنتاج مفاده أن إجراءات الاحتلال هذه كانت محاولة لإضعاف المقاومة الفلسطينية وانتقاماً منها؛ لخطف الجندي جلعاد شاليط، وأيضا إحراجاً للسلطة الفلسطينية حيث إن كل العمليات العدوانية الإسرائيلية تقوم بها في مناطق تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية حسب أتفاق أوسلو، كما هدفت إسرائيل فك أسر شاليط وفى محاوله منها لتقليل سقف مطالب التنظيمات في عملية تبادل الأسرى والإسراع في ذلك، والأهم من ذلك محاولتهم أن ينتفض الشعب ضد المقاومة بسبب ردة الفعل الكبيرة من إسرائيل على أسر الجندي.

ثالثاً : مؤتمر أنابولس

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 16تموز/يوليو2007 دعوته إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في خريف العام 2007، تشارك فيه دول الجوار ويهدف المؤتمر إلى العمل باتجاه حل الدولتين، وإحياء عملية السلام، وبناء دولة فلسطينية ذات حدود متصلة قابلة للحياة، وأن تتعامل هذه المفاوضات مع مسألة القدس واللاجئين (صالح وآخرون، 2008، ص6).

وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 20تشرين الثاني/نوفمبر2007 الدعوات للمشاركين في مؤتمر أنابولس الدولي للسلام وعلى رأسهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت، وافتتح بوش المؤتمر في 27تشرين الثاني/نوفمبر2007 في مدينة أنابولس

بمشاركة 52 دولة ومنظمة، وضمت قائمة المشاركين الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى والأمين العام للمؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو، كما شاركت معظم الدول العربية في المؤتمر وفى الافتتاح أعلن بوش التوصل إلى وثيقة تفاهمات مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واستمر المؤتمر ليوم واحد، ولكن الجانب الفلسطيني أبدى تشاؤماً إزاء فرص نجاح الوثيقة بعدما رفض الجانب الإسرائيلي تضمينها جملة تفيد بأن المفاوضات تهدف إلى إنهاء الاحتلال للأراضي المحتلة عام 1967، ورفضه تحديد سقف زمني للمفاوضات (صالح وآخرون، 2008، ص10:9).

وانتهى المؤتمر بإصدار بيان مشترك من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي "أيهود أولمرت" والرئيس الفلسطيني محمود عباس يقضى ببدء مفاوضات الحل النهائي، وصرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس عقب المؤتمر بأن الولايات المتحدة ستحاول المساعدة في التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال عام 2008، وأضافت رايس أن الطرفين وافقا على العمل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة نهاية العام 2008 (الوادية، 2011، ص141).

من المعروف أن مؤتمر أنابولس كان قد أعقب الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني الناجم عن سيطرة حماس على غزة بقوة السلاح، وإذا أمكن الحديث عن ثمرة سياسية ما بجانب الدعم المالي لموازنة السلطة الفلسطينية، فهو تأكيد بوش الابن وكوندليزا رايس على حق ومشروعية إقامة دولة فلسطينية ذات حدود متصلة، وقابلة للحياة بحلول نهاية 2008 علماً بأن حدود الدولة لم يتم الإشارة إليها وكذلك العديد من القضايا الحل النهائي أيضاً تركت للمفاوضات والتي لم نتوصل لحل بحلول نهاية 2008.

رابعاً: المكاسب الإسرائيلية من مؤتمر أنابولس

تمكنت إسرائيل في أنابولس من جعل خطة خريطة الطريق المرجعية الرئيسة للمفاوضات التي ستجرى مع الفلسطينيين، وهو ما ساعد إسرائيل على تحقيق مجموعة مكاسب تتوافق ورؤيتها الذاتية وهذه المكاسب هي: (جاد، 2008، ص106).

1- تم تجاهل بنود المبادرة العربية، ولم تجر الإشارة إليها رغم أن حضور الدول العربية جاء بقرار من الجامعة العربية في ضوء وعود بأخذ بنود المبادرة العربية في الاعتبار.

2 - قدمت خارطة الطريق إطاراً زمنياً أكثر مرونة بمعنى أنها تضمنت ثلاث مراحل يقود تنفيذ كل مرحلة إلى التالية، ومن ثم يمكن التوقف أمام تقييم مدى تنفيذ أي مرحلة من المراحل على نحو يتيح الانتقال إلى المرحلة التي تليها .

3- تفكيك المنظمات "الإرهابية" وجمع السلاح، الأمر الذي يعنى حالة من المواجهة بين الفصائل الفلسطينية وربما يعنى صراع داخليا مسلحا.

4- إغلاق الباب أمام عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها، وتبنى بوش الموقف الإسرائيلي من ما يسمى يهودية الدولة، حيث طالب في اجتماع أنابولس بقيام دولتين واحدة يهودية للإسرائيليين والأخرى قومية للفلسطينيين دون أن يضع حدودا للدولتين تاركاً هذه المسألة لما تجنيه المفاوضات، كما دعا إلى عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية، وليس إلى الديار التي هجروا منها (أبو دياك، 2008، ص 8).

أما على الصعيد الفلسطيني فنجحت الإدارة الأمريكية بانتزاع موافقة الحكومة الإسرائيلية على تجميد الاستيطان والإفراج عن 450 أسيراً فلسطينياً ينتمون لحركة فتح كبادرة حسن نية قبل بدء المفاوضات

وهو ما جرى تنفيذه في 3 كانون الأول/ديسمبر 2007 قبيل بدء جولات المفاوضات (جاد، 2008، ص 105).

وكان هدف الإدارة الأمريكية من توقيت إعلان مؤتمر أنابولس هو تكريس الانقسام الفلسطيني الحاصل بحيث يصبح مجرد قبول الرئيس محمود عباس بالمشاركة في هذا المؤتمر تكريساً للانقسام ما بين الضفة وغزة وبين حماس وفتح، واعتبر "يراه ميكائيل" الباحث بالمعهد الفرنسي للدراسات الإستراتيجية أن بوش يستهدف الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط من خلال تعميق الشرخ الفلسطيني الداخلي وإحداث انشقاق داخل الساحة الإقليمية، وذلك بموجب نظرية الفوضى البناءة(الوادية، 2011، ص 142).

وعقب انتهاء أعمال أنابولس بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي في إطلاق تصريحات تتضمن لاءات قديمة مثل لا لإعادة تقسيم القدس، لا لعودة اللاجئين، لا للعودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو 1967،مشدداً على استحالة التوصل إلى تسوية في غضون عام 2008 (جاد، 2008، ص106).

وبذلك تعتبر سياسة أولمرت امتداداً لسياسة إسرائيل السابقة اتجاه السلطة الفلسطينية، من خلال المراوغة وعدم إعطاء الفلسطينيين حقوقهم التاريخية والمشروعة غير القابلة للتصرف والمنصوص عليها في القرارات الدولية.

بعد انعقاد مؤتمر أنابولس بدأت المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على قضايا الحل النهائي، ولكن ما قامت بها حكومة أولمرت هو أتباع سياسة التسويف والتصلب والمماطلة في قضية اللاجئين والقدس، وفى أول جلسة للحكومة الإسرائيلية نقض أولمرت ما تم التوصل إليه في مؤتمر أنابولس بالإعلان بأن التواريخ ليست مقدسة كما أحبطت إسرائيل تحرك واشنطن لاعتماد ما تم

التوصل إلية في المؤتمر من خلال الأمم المتحدة، وبررت إسرائيل موقفها بعدم رغبتها في أن يصبح هذا الاتفاق سيفاً مسلطاً عليها (أبو دياك، 2008، ص8)،

خامساً: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بعد مؤتمر أنابولس

اتفق الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت بحضور الرئيس الأمريكي بوش الابن على بدء مفاوضات التسوية الدائمة بشكل فعلى في ست لجان عمل فرعية كل منها متخصص في موضوع محدد وهى القدس، اللاجئين، والحدود والأمن والمياه والاستيطان وذلك ابتداء من مطلع 2008 لتنتهي في نهاية السنة، وحسب هذا الاتفاق ستجرى المفاوضات في تلك اللجان وأن يكون هناك لجنة توجيه عليا برئاسة رئيسي وفدى التفاوض أحمد قريع وتسيفى لفني، بالإضافة إلى لجنة التوجيه العليا سيحافظ عباس وأولمرت على لقاءات دورية يتابعان فيها المفاوضات، وبناء على ذلك يصدران تعليمات للمرحلة التالية للمفاوضات (صالح وآخرون، 2008، ص13).

"وعلى الرغم من التهديدات الفلسطينية بمقاطعة الجولة الأولى من المفاوضات بعد إعلان إسرائيل في 4كانون الأول/ديسمبر2007 طرح مناقصة لبناء 307 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستوطنة "هار حوما" المقامة على جبل أبو غنيم في القدس المحتلة، عقدت الجلسة الأولى من المفاوضات بين قريع وليفنى في 12كانون الأول/ديسمبر2007 في القدس، وذكرت جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في 30آذار/مارس2008 أن ليفنى وقريع التقيا على إنفراد تحت ستار من السرية أكثر من خمسين مرة بوتيرة اجتماعين إلى ثلاث اجتماعات أسبوعيا"(صالح وآخرون، 2008، ص14).

إن المفاوضات التي أطلقها المؤتمر آنف الذكر دارت في حلقة مفرغة بسبب استغلال إسرائيل لحالة الانقسام وما ولده من ضعف في موازين القوى، التي حكمت العملية التفاوضية من أجل التنصل من التزاماتها ومواصلة تصعيد سياسة الأمر الواقع على الأرض، وتكريسه كمرجعية للعملية التفاوضية، بديلا لقرارات الشرعية الدولية، كما أن الفترة التي أعقبت مؤتمر أنابولس شهدت تصعيداً محموما للنشاط الاستيطاني التوسعي في القدس والأغوار وسائر مناطق الضفة الغربية بوتيرة تفوق أضعافاً مضاعفة معدلاته في الفترة التي سبقت مؤتمر أنابولس، وتعمدت تصعيد وتيرة الإجتياحات وحملات الاعتقالات، ما أدى إلى تقويض مكانة السلطة الفلسطينية ومصادرة صلاحياتها، كما أصرت إسرائيل على تعطيل العمل بالآلية الثلاثة الفلسطينية الإسرائيلية الأمريكية التي أنشأها المؤتمر لمراقبة تنفيذ الالتزامات، وأيضاً أصرت تل أبيب على تأجيل بحث وضع القدس (عبد الكريم وآخرون، 2012، ص31: 32). هذا الإصرار بخصوص موضوع القدس نتج عن استباق إسرائيل بتمرير مشروع قانون جديد في الكنيست يرفع النسبة المطلوبة؛ لإجراء أي تغيير على وضع القدس من الأغلبية البسيطة إلى أغلبية الثلثين، فقد كان قرار ضم القدس الشرقية إلى الغربية في أغسطس عام 1980 واعتبارهما معا تمثلان العاصمة الأبدية لإسرائيل ينص على أن أي تعديل في وضع القدس لابد أن يمر على الكنيست بالأغلبية البسيطة، وجاء التعديل الجديد ليصعب من إجراء أي تعديل في وضع القدس حيث أغلبية الثلثين يندر أن تتوفر لاتجاه سياسي في إسرائيل (جاد، 2008، ص104:105). وذلك لإحباط أي تحرك مستقبلي يعطى للفلسطينيين سيادة في المدينة أو السيطرة على الأحياء العربية فيها (أبو دياك، 2007، ص24).

تعتمد إسرائيل سياسة ترحيل القضايا التفاوضية، والعمل قدر الإمكان على إشغال الجانب الفلسطيني بقضايا جزئية يعمل الإسرائيليون على إيجادها كسباً للوقت، كقضية احتلال مناطق في الضفة الغربية خلال عملية السور الواقي، حيث دخلت قضية تراجع الجيش الإسرائيلي إلى مواقعهما قبل

2000/9/24 قبل هذه العملية في صلب جلسات التفاوض، وتتبع إسرائيل سياسة تشتيت الصراع في عدة نواحي مكانية وزمانية، فمرة تستخدم العمليات العسكرية في غزة، ومرة تشغل الفلسطينيين في الاستيطان، ومرة تشغلهم في قضية القدس، ومرة في قضية الأسرى، بحيث تنتقل من قضية إلى أخرى دون حل أي منها، وإدخال حالة من اليأس لدى الفلسطينيين بعدم إمكانية إنهاء الصراع مع الاحتلال.

سادساً: تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

قامت إسرائيل بعملية عسكرية ضد قطاع غزة سميت هذه العملية "الشتاء الساخن" بتاريخ 27شباط/ فبراير2008 والتي أسفرت عن استشهاد 129 فلسطينياً. وعلى أثر هذه العملية قررت السلطة الفلسطينية تجميد المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية حيث أعلن صائب عريقات بأن المفاوضات دفنت تحت أنقاض الهدم والركام في قطاع غزة، ودمرت عملية السلام بواقع الاعتداءات والجرائم المرتكبة، وردت ليفنى على تلك التصريحات بقولها "حتى لو جمد الفلسطينيون الحوار ذلك لن يؤثر بأي شكل على القرارات والعمليات التي تنفذها إسرائيل في قطاع غزة لحماية مواطنيها، وكما أعلن الرئيس عباس عن تعليق المفاوضات لحين توقف العملية العسكرية (صالح وآخرون، 2008، ص16). "هذه العملية المدعومة بضربات جوية مكثفة والتي استهدفت البنية التحتية للمقاومة في غزة، وركزت على شمال غزة ووسطها وهي أكبر عملية اجتياح برى لغزة منذ فك الارتباط معها في سنة 2005، وقد رأى بعض الخبراء في هذه العملية تجربة لاختبار مقاومة الفلسطينيين إذا ما أعيد احتلال غزة من أجل الإطاحة بحماس ووضع حدا لإطلاق الصواريخ"، فهي جاءت رداً على إطلاق الصواريخ من غزة والذي أدى إلى مقتل إسرائيلي واحد وجرح اثنين آخرين في 27شباط / فبراير2008 وكانت تلك أول حاله خسارة بالأرواح جراء إطلاق الصواريخ منذ تسعة أشهر(اسبورزيتو، 2009، ص11).

اتخذت السلطة الفلسطينية موقفا من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وقامت بتجميد المفاوضات، هذا العدوان الذي أثر على كيان السلطة الفلسطينية، حيث اقتحمت قوات الاحتلال مناطق تقع ضمن السيطرة الفلسطينية الكاملة، وقامت بهدم المنازل وإيقاع الشهداء والاعتقالات وتشديد الحصار على تلك المناطق.

سابعاً: عودة المفاوضات

بعد انتهاء العملية العسكرية عن قطاع غزة أعلن الرئيس محمود عباس بتاريخ 5آذار/مارس2008 موافقته العودة إلى المفاوضات، وفى 17آذار/مارس2008 استؤنفت المفاوضات عبر لقاء بين أحمد قريع وتسيفى ليفنى في أعقاب تعهدات وزيرة الخارجية الأمريكية للرئيس الفلسطيني بأن تتخذ المفاوضات منحى أخر أكثر جدية وإيجابية من جانب إسرائيل وفى 6 نيسان/أبريل2008. حصل إجتماع بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أيهود أولمرت وهو الاجتماع السادس منذ انعقاد مؤتمر أنابولس والأول بعد عملية الشتاء الساخن (صالح وآخرون، 2008، ص17:16). حيث استمرت المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وفى هذا الإطار كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية النقاب عن عرض قدمه أولمرت للرئيس الفلسطيني محمود عباس بالانسحاب من 90%* من أراضى الضفة الغربية، وإقامة نفق يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن يشمل الاتفاق مبادلة أراضى المستوطنات المقامة على أرض الضفة الغربية بأراض أخرى، وربط عضوي بين غزة والضفة، وإعلان القدس الشرقية تحت مسئولية الفلسطينيين، وأن يطرح أولمرت الاتفاقيات على الكنيست ليصادق

* بخصوص هذه النسبة المذكورة يوجد تصريحات أخرى بأن ما عرض على الرئيس الفلسطيني 93%، وتصريحات أخرى بان ما عرض 95%.

عليها، وتأجيل مواضيع مثل القدس واللاجئين والحدود إلى المستقبل، وحسب اقتراح أولمرت فإنه سيكون لا مجال الآن الحديث في تفاصيل الاتفاق المقترح لأنه سيكون من الصعب جداً تحديد الحدود النهائية أو القدس أو اللاجئين وهى قضايا يجب إبقائها للمرحلة النهائية (إبراهيم،2007، ص 27).

هذا العرض الذي قدم في أغسطس/آب من عام 2008 من قبل أولمرت، إضافة إلى ما ذكر من الانسحاب الذي سوف يتم في الضفة الغربية بنسبة 93.2%، تم الاقتراح أن يتم أيضا تبادل 5.3% من الأراضي الواقعة داخل الخط الأخضر (Even, 2013: 78).

يتضح لنا من ما تم عرضه وما تم انجازه من تفاهمات في الفترة السابقة عام 2008 بعد مؤتمر أنابولس، وبناء على تصريحات القيادة الفلسطينية والإسرائيليين فقد كانت المفاوضات على وشك الانتهاء باتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ولكن كما هو معروف عن السياسة الإسرائيلية فكلما تقترب المفاوضات باتجاه يقترب من النهاية، تقوم إسرائيل بممارسة سياساتها بتغيير المعادلة، أما بحرب ضد الشعب الفلسطيني، أو بتصريحات بأن الطرف الفلسطيني لم يقم بواجباته وغير شريك في السلام، أو أن يقوم الإسرائيليون بفتح ملفات فساد لإحدى الشخصيات المهمة لديهم، وفي هذه المرة تم هدم ما تم انجازه في الفترة السابقة على أثر اتخاذ إسرائيل قراراً بالقيام بالحرب على قطاع غزة في نهاية عام 2008 وبمسمى عملية "الرصاص المصبوب".

ثامناً: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009

بعد التوقيع على اتفاق تهدئة في منتصف عام 2008 برعاية مصرية مع حماس وفصائل المقاومة في قطاع غزة لوقف الهجمات الصاروخية على سديروت وعسقلان والمستوطنات المحيطة بقطاع غزة، على أن يكون الاتفاق مدته ست أشهر من 19حزيران/يونيو2008 إلى 19كانون

الأول/ديسمبر 2008 وأن توقف إسرائيل هجماتها على قطاع غزة، وترفع الحصار مقابل وقف إطلاق الصواريخ والعمليات الفدائية، إلا أنه وعقب انتهاء فترة التهدئة شهدت الساحة السياسية الإسرائيلية إجماعاً على ضرورة شن هجوماً واسع على قطاع غزة، بدعوة وقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية حول القطاع (الكيالى، 2009، ص14:13).

وفى تصريح لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفى لفنى من جمهورية مصر العربية قبيل الحرب بيومين، حملت تدهور الأوضاع في قطاع غزة لحركة حماس، وقالت في هذا التصريح "يتوجب على حماس أن تفهم أن سعى إسرائيل إلى العيش في منطقة يسودها الهدوء لا يعنى أنها ستقبل بتعرض مواطنيها لإطلاق النار بشكل مستمر، لقد بلغ السيل الزبى إننا لا نستطيع تحمل هذا الوضع و سيتغير، وحماس وحدها هي المسئولة عن الأوضاع في قطاع غزة وعليها أن تفهم أن لقراراتها ثمناً" (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2009، ص190).

يتبين من هذا التصريح بأن المؤشرات الأولى للحرب على قطاع غزة وقرار الحرب معد سلفاً في الحكومة الإسرائيلية، والأمر يحتاج وحسب موافقة من الدول الأخرى للبدء بالعدوان والتزام الصمت.

إستغلت إسرائيل توقيت الحرب على غزة عشية انتقال السلطة في الولايات المتحدة من الحزب الجمهوري برئاسة جورج بوش الابن –الذي وعد بدولة فلسطينية قبل نهاية ولايته ولم يوف بوعده– إلى الحزب الديمقراطي ممثلاً ببارك أوباما. كما تم توقيت الحرب عشية انتخابات الكنيست الإسرائيلي التي سعى كل من حزب كاديما وحزب العمل الإسرائيليين، لاستغلال نتائجها من أجل تحسين تمثيلهما في الكنيست وتقليص فرص صعود حزب الليكود، وأيضا هدفت منها أن يستعيد الجيش هيبته التي اهتزت في حرب عام 2006 على لبنان، علاوة على ذلك جاءت الحرب على غزة والوضع العربي والإقليمي في حاله تجاذب حاد بين معسكر الاعتدال نسبة إلى مواقفه من السياسة الأمريكية تجاه المنطقة

كخيار استراتيجي، وبين معسكر المقاومة ومواقفه المعارضة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وشنت إسرائيل حربها والوضع الفلسطيني يعيش حالة متأزمة من الانقسام السياسي – الجغرافي على أشده كي تشن الحرب التي كان على رأس أهدافها تقويض حل الدولتين، وتكريس الفصل الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية والتوسع الاستيطاني (هلال، 2009، ص39). لذلك استغلت الحكومة الإسرائيلية الوقت المناسب بأن الدول منشغلة في ظروفها الداخلية واستغلت أيضا حالة الانقسام بين الفلسطينيين وضعفهم جراء ذلك للبدء بعدوانها علي غزة.

وفى بيان صادر عن مارك ريغف* بأنه في إجتماع المجلس الوزاري للأمن الوطني في 24 كانون الأول–ديسمبر 2008 قرر الإيعاز إلى جيش الدفاع الإسرائيلي بالقيام بعملية تهدف إلى الحصول على وقف طويل الأمد لإطلاق الصواريخ، ولعمليات المقاومة من قطاع غزة، وقد عهد المجلس الوزاري إلى رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية القائمة بأعماله ووزير الدفاع تحديد موعد وطبيعة هذه العملية، وطبقاً لهذا القرار الذي قد تم إقراره بالإجماع وافق الوزراء الثلاثة على أن يبدأ سلاح الجو هذه العملية صباح 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008 (ريغف، 2009، ص191).

فقامت قوات الاحتلال بشن عدوانها نهاية عام 2008 هذا العدوان الأكثر دموية منذ حرب 1967، ففي صباح 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 بدأت قوات الاحتلال عملية عدوانية ضد قطاع غزة سميت من قبل إسرائيل بعملية "الرصاص المصبوب" وهي كانت الأشد ضراوة ووحشية من سابقاتها حيث استشهد في اليوم الأول 230 فلسطينياً، وكان قطاع غزة بأكمله في هذه العملية عرضة لقصف إسرائيلي متواصل ليلاً ونهاراً جواً وبحراً، ومن ثم بدأ التوغل البرى بتاريخ 3كانون الثاني/ يناير 2009،

---

* مارك ريغف: مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس هيئة الإعلام في ذلك الوقت.

وتجلى هذا العدوان بالتواطؤ الدولي والعربي الرسمي مع الإسرائيليين، والصمت عن الجرائم التي ترتكب ضد الفلسطينيين (على، 2009، ص89:90).

تاسعاً: الخسائر الفلسطينية جراء الحرب على قطاع غزة

أكد مركز المعلومات في وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا في الحرب على غزة والتي استمرت 23 يوماً منذ بداية الحرب حتى انتهائه بتاريخ 19كانون الثاني/يناير2009 قد بلغ 1450 شهيداً ، وكان عدد الأطفال الذين استشهدوا في هذه الحرب 404 طفلاً أي بنسبة 28% من ضحايا الحرب، و115 سيدة بنسبة 8%، وأوضح المركز أن عدد الجرحى وصل إلى 5303 جريحاً بينهم 1815 طفلاً بينهم بنسبة 35% و785 سيدة بنسبة 15% وأضاف أن قوات الاحتلال الإسرائيلية استهدفت بشكل متعمد عدد من السيارات، وطواقم الإسعاف، والدفاع المدني مما أدى إلى استشهاد 16 من طاقم الأطباء والمسعفين والعاملين في المستشفيات وجرح 36 منهم وتدمير 20 سيارة إسعاف ودفاع مدني، كما استهدفت 48 مؤسسة صحية تشمل المستشفيات والعيادات (رزقة، 2009، ص248).

وبالنسبة إلى الجانب الاقتصادي والخسارة والتدمير التي لحقت بالقطاع الخاص جراء العدوان على غزة ، ففي مسح أجراه مجلس القطاع الخاص في غزة يقدر بأن 268 مبناً قد دمر بالكامل، وأن 432 مبناً قد تضرر، مما سبب خسارة قدرت ب139 مليون دولار، 40% من المباني المتأثرة أي 297 مبنى عبارة عن مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم تعمل في صناعة المأكولات والقماش واللباس والأثاث والقطاعات البلاستيكية، فيما تمثلت 60% الباقية من مباني لها علاقة بالتجارة والمقاولة والوقود، ومع أن الجزء الأكبر من الضرر قد أصاب مباني سبق أن أغلقت نتيجة الحصار؛

فإن الضرر الأخير يعنى أن هذه المشروعات لن تكون قادرة على الانتعاش (مكتب التنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،الأمم المتحدة، 2009). وعلاوة على النسبة العالية من الشهداء والجرحى فقد أصيبت القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة بأضرار وخسائر جسيمة.

أما حول الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية لقطاع غزة جراء الحرب الإسرائيلية فذكرت نتائج تعداد المباني والمنشآت الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء، أنه خلال فتره الحرب قدرت الأضرار بحوالي 14% من هذه المباني والمنشآت بقيمة 1.100 مليار دولار، منها 4100 مبنى مدمر بشكل كامل بكلفه 200 مليون دولار، 17000 مبنى ومسكن بشكل جزئي بقيمه 82 مليون دولار وتدمير 48 مبنى حكومي بقيمه 55 مليون دولار، ناهيك عن باقي الخسارة في الجوانب الأخرى بالبنية التحتية التي قدرت بملاين الدولارات مثل خطوط المياه والمجاري والجسرين اللذين يربطان شمال قطاع غزة بجنوبه التي تم تدميرهم بالكامل (رزقة، 2009، ص249).

وبالإضافة للخسائر البشرية والخسائر المباشرة وغير المباشرة للأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، فقد تأثرت العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهدم الكثير مما تم التوصل إليه من المفاوضات التي كانت على وشك الانتهاء بتقدم في العملية السلمية بين الطرفين، وهكذا انتهت ولاية أيهود أولمرت الذي بدأت بحرب على قطاع غزة وانتهت بحرب أكثر شراسة وضراوه.

عاشراً: المكاسب الإسرائيلية من وراء الحرب على قطاع غزة حسب الرؤية الإسرائيلية

من المنظور الإسرائيلي تعتبر الحرب أنها حققت بعض النجاحات المهمة، ففي سياق العملية لحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية والعسكرية التابعة لحماس، وقتل المئات من نشطائها، بجانب مئات الجرحى، ووصف قادة الحركة الوضع في غزة بالكارثة، كما وصف خالد مشعل عملية الجيش

الإسرائيلي بالمحرقة، ومن شبه المؤكد كما يقول الكاتب زاكى شالوم* إن العملية عززت إلى حد ما قوة الردع الإسرائيلية في مواجهة حماس وغيرها من "العناصر المعادية" في المنطقة، وفى مقابلة لرئيس الوزراء أولمرت أجريت معه بعد الحرب قال فيها: "لقد أصبحت قوة الردع الإسرائيلية أشد من أي وقت مضى ليس مقارنة بما كانت علية خلال العقد الماضي، لكن بما يتعدى ذلك كثيراً، فقوة الردع هذه هي ضد محور الشر كله"، وبهذه الحرب أوصلت إسرائيل رسالة لحماس فحواها أن قواعد اللعبة التي كانت قبل العملية تغيرت بما لا يقاس، والإنجاز الآخر كما يقول الكاتب هو إنشاء آلية مراقبه أكثر فعالية إزاء عمليات تهريب السلاح إلى قطاع غزة والتي تشمل جهوداً من الجانب المصري والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي (شالوم، 2009، ص76:77).

ويتضح لنا بأن أحد تداعيات الحرب هذه كان توقف المفاوضات التي كانت على وشك الانتهاء في نهاية عهد أولمرت، ونتج عنها توقف العملية السياسية وعدم وجود لقاءات مع الطرف الإسرائيلي، وإنهاء أيه بوادر لإتمام ما وصلت إليه المفاوضات، وزاد الأمر تعقيداً وصول اليمين الإسرائيلي إلى سدة الحكم بزعامة نتنياهو الذي لا يملك حلولا سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

الخلاصة

تناول هذا الفصل حقبتين مهمتين في تاريخ الشعب الفلسطيني تلاهما أحداث كثيرة ومؤثرة، حيث تميزت حقبة شارون بأسوأ السياسات، وبأبشع العمليات العدوانية بحق الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية من اجتياحات في الأراضي الفلسطينية، والقرارات التي اتخذت بحق القيادة الفلسطينية المقاومة وقيادتها من اغتيالات واعتقالات؛ وأيضا مجمل ما تم اتخاذه من إجراءات مثل عملية السور

---

* باحث في معهد الأبحاث القومي في جامعة تل أبيب.

الواقي والطريق الحازم مما ترك أثاراً ضارة وجسيمة في هيبة ومكانة ومركز السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تم الاجتياحات في المناطق التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية، وهذا ما أدى إلى إحراجها بعدم قدرتها على حماية أبنائها، وبناء الجدار الفصل التي قطع أوصال الضفة الغربية وما له من آثار سلبية سياسية واجتماعية واقتصادية على الشعب الفلسطيني، وأخيراً في حقبه شارون الثانية ما قامت به قوات الاحتلال من الانسحاب أحادى الجانب من قطاع غزة دون التنسيق مع السلطة الفلسطينية هذا وما له من تداعيات على السلطة بدون التعامل معها وتجاهلها بالكامل، واستخدام المصطلحات التي تقولها الحكومة الإسرائيلية دائما بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام. أما حقبة أولمرت فلم تتبنى نموذجاً أفضل في سياستها مع الفلسطينيين، حيث بدأت سياسيتها منذ توليها عام 2006 بحرب على قطاع غزة أدى إلى دمار كبير، وتلا هذه الحرب اجتياحات في المناطق الفلسطينية التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية، وعندما تم الضغط الأمريكي وعقد مؤتمر أنابولس وما أعقبه من مفاوضات اقتربت إلى عقد اتفاق سلام وتحسن في العلاقات حسب تصريحات القيادة الفلسطينية، إلا أنه وانطلاقاً من عادات وأعراف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فقد تم تعطيل هذا التقدم في المفاوضات بشنها حرب "الرصاص المصبوب" على قطاع غزة، وبعدها ما طرأ على الحكومة الإسرائيلية بفتح ملف فساد ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود أولمرت، وهكذا انتهت ولايته وتم تجميد ما تم التوصل إليه من تفاهمات في المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

الفصل الرابع :

سياسة حكومة نتنياهو 2009-2012 وموقفها تجاه الدولة الفلسطينية

المبحث الأول: سياسة حكومة نتنياهو الثانية تجاه السلطة الفلسطينية

المبحث الثاني: المواقف الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية

مقدمة

يتناول هذا الفصل في المبحث الأول سياسة الحكومة الإسرائيلية الـ 32 خلال فترة حكم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عام 2009 تجاه السلطة الفلسطينية وما تلاها من أحداث، و التي تميزت بالركود في العملية السياسية، وتنامي سياسة الاستيطان والتهويد للقدس، وتطبيق سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها حكومة نتنياهو ضد السلطة الفلسطينية والعملية السلمية، وذلك لتشدد توجهات الحكومة الإسرائيلية اليمينية، أما المبحث الثاني فقد تناول بالعرض والتحليل المواقف الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية، والخطوات التي قامت بها القيادة الفلسطينية للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، سواء التوجه إلى مجلس الأمن 2011 والمواقف الأمريكية والإسرائيلية التي عرقلت ذلك وما نتج عن هذه المواقف اتجاه السلطة الفلسطينية، ومن ثم التوجه إلى الجمعية العامة في نوفمبر 2012 والاعتراف بدولة فلسطين بصفة مراقب غير عضو والسياسات الإسرائيلية المضادة.

المبحث الأول: سياسة حكومة نتنياهو الثانية تجاه السلطة الفلسطينية

أولا: بيئة ونتيجة الانتخابات الإسرائيلية الثامنة عشرة

أ- الانتخابات الثامنة عشر للكنيست

شهدت انتخابات الكنيست الثامنة عشرة الإسرائيلية تغيرات في الساحة الإسرائيلية، حيث إن حزبي كديما والليكود نجحا في الاستفادة من نتائج الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ لذلك جاء حزب كاديما في المركز الأول كما نجح الليكود بمضاعفة عدد مقاعده في الكنيست فحصل على 27 مقعداً، وأصبح هو المرشح الأول لتشكيل الحكومة وما ساعده في ذلك الصبغة اليمينية التي اتسمت بها الكنيست الثامنة عشر، وكان نتنياهو قد نجح في احتواء منافسيه في حزب الليكود، وخاصة سلفان

شالوم من خلال إقامة التكتلات، كما نجح في تسويق نفسه كرجل دولة وشخصية قيادية، وأنه قادر على حل الأزمات فقام بتشكيل الحكومة الإسرائيلية (شعبان، 2011، ص119:118). ويمكن القول: إن الانتخابات الإسرائيلية الـ18 شهدت العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي ألقت بظلالها على النتائج المعلنة، هذه المتغيرات تختلف كلياً عن تلك التي شهدتها انتخابات عام 2006، فقد جاءت بعد حربين شنتهما إسرائيل الأولى في تموز 2006 على لبنان، والتي جاءت بعد أسر حزب الله جنديين إسرائيليين مما دفع الحكومة الإسرائيلية لشن حرب هدفها المعلن تحرير الأسيرين، وإضعاف حزب الله بشكل جوهري، وقد نالت هذه الحرب تأييداً واسعا من الجمهور الإسرائيلي في بدايتها، وبعد قرابة عامين على انتهاء الحرب على لبنان، شنت إسرائيل حرب على قطاع غزة في أواخر عام 2008 بهدف الحد من إطلاق صواريخ على البلدات جنوب إسرائيل وفى هذه الحرب سعت القيادة الإسرائيلية جاهدة استعادة قوة الردع للجيش الإسرائيلي، وثقة المواطن الإسرائيلي بعد الانتقادات والإخفاق الذي أصابها في حرب تموز 2006 على لبنان (جابر، 2011، ص63-67).

وبالإضافة للاتجاهات والميول اليمينية للناخب الإسرائيلي، فقد كان التركيز من قبل نتنياهو على مسألة الأمن سبباً من أسباب التقدم الكبير في حينه لهذا العدد من مقاعد الكنيست استناداً لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه معهد ترومان في كانون أول 2008 (جابر، 2011، ص67).

ب- تشكيل الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين في إسرائيل

قام بنيامين نتنياهو بتشكيل حكومته في نهاية شهر آذار/مارس2009 التي تعد الأشد يمينية في تاريخ إسرائيل بحسب التصنيف الحزبي الإسرائيلي، ويشير تشكيل هذه الحكومة إلى أن توجهاتها الأساسية إزاء عملية صنع واتخاذ القرار تغلب عليه الطابع الديني، وبرغم ذلك فإن وجود حزب العمل داخلها دفع باتجاه تعزيز النزعات البراجماتية ضمن عملية صنع القرار، وقد شكل نتنياهو المجلس الوزاري

المصغر بشقيه السياسة والأمني، وهو من أهم التعيينات بالنسبة لوزراء الحكومة الإسرائيلية (دوعر، 2010، ص327).

ضمت هذه الحكومة أحزاب من معسكر اليمين واليمين المتطرف، بالإضافة إلى حزب العمل ويبين الجدول التالي عدد مقاعد هذه الأحزاب في الكنيست المشاركة في الحكومة الإسرائيلية الائتلافية عام 2009 (محارب، 2009)

الحزب	الليكود	إسرائيل بيتنا	العمل	شاس	يهدوت هتواره	البيت اليهودي
عدد المقاعد	27 مقعداً	15 مقعداً	13مقعداً	11 مقعداً	5 مقاعد	3 مقاعد

ويمكن القول: بأن التشكيلة الوزارية للحكومة الإسرائيلية والبرنامج الوزاري؛ التي نالت به ثقة الكنيست، حدد إلى حد كبير سياسة ومواقف الحكومة من قضايا الحل النهائي مع الفلسطينيين، فمن الواضح أن حكومة نتنياهو ومنذ تشكيلها نظرت إلى قضايا الحل الدائم من منظور ريكالى متشدد تغلب عليه سمة فرض الأمر الواقع، وذلك في سبيل الاستجابة لأقطاب الحكومة المشاركة فيها ولطبيعة الحراك السياسي والاقتصادي الذي أفرزته نتائج الانتخابات الأخيرة فقد اعتبرت قضايا القدس، واللاجئين والاستيطان والحدود خطوط حمراء غير مسموح التنازل عن جزء منها، إضافة إلى ضرورة الضغط على الفلسطينيين للاعتراف بيهودية الدولة (جابر، 2011، ص86:87)

قامت حكومة نتنياهو منذ وصولها إلى السلطة، وكانت الولاية الثانية بعد 1996 له بمزيد من النشاطات الاستيطانية، والإجراءات العدوانية الأخرى تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية والفلسطينيين في الضفة الغربية، والقدس وإتباعها سياسة الحصار، والتجويع ضد قطاع غزة، وأمام ذلك كله لجأ الرئيس عباس إلى واشنطن محاولاً إقناعها بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لكن دون نتيجة، بل قام الرئيس

باراك أوباما بالضغط على الرئيس عباس لحثه على الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، ووجهت إدارته اللوم العلني؛ إليه لأنه رفض المفاوضات المباشرة، بينما المستوطنات تنتشر وتتوسع من حوله باطراد ومن هنا قرر الرئيس عباس عدم مواصلة المفاوضات في ظل الاستيطان (أبو سعدة، 2012، ص199).

انطلقت إستراتيجية الحكومة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني والدول العربية من منطلقات القوة والحرب والصراع الاستناد لسياسة الأمر الواقع، حيث سعت إلى تحقيق أهدافها وفرض الحل الذي ترتأيه على الشعب الفلسطيني مستندة إلى عوامل قوة ترجح علاقات القوى لصالحها، فوضعها الاقتصادي المتطور يساعدها على ذلك، بالإضافة إلى تفوقها على جميع الدول العربية في الأسلحة التقليدية، واحتكار السلاح النووي، وامتلاك القدرة على القيام بالضربة النووية الثانية، وأيضا تتمتع بإرادة سياسية موحدة تساهم المؤسسة الأمنية في بلورتها في حشد المجتمع الإسرائيلي من خلال عملية الديمقراطية الإسرائيلية القائمة على مقدسات إيديولوجية وسياسية وأمنية تتمحور حول قدسية الدولة اليهودية والجيش والأمن (محارب، 2009).

يمكن الاستنتاج من نتائج الانتخابات الثامنة عشرة، ومن صعود وزيادة مقاعد الأحزاب اليمينية المتطرفة التي عرف عنها بعدائها الصريح للفلسطينيين، ورفضها التعاطي مع السلطة الفلسطينية وقضيته. إن الناخب الإسرائيلي تغير بتوجهاته نحو اليمين وبميوله لبرنامج هذه الأحزاب لذلك تم التصويت لهذه الأحزاب بالتالي وزيادة مقاعدها في الكنيست، وقام الإسرائيليون بالتصويت لهذه الأحزاب بحجه جلب الأمن لهم بعد فشل تطبيق اليسار لذلك وبعد الإخفاق في حرب 2006 تموز، والأهم هو البرنامج السياسي– الأمني العريض الذي طرحه نتنياهو بشأن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين والذي خاض على أساسه الانتخابات. وبمعنى آخر فإذا كان الناخب الإسرائيلي بشكل

عام يصوت للجنرالات في حزب العمل، فإن انحيازه لليكود يعتبر بمثابة انحياز للحرب وأولوية الأمن في مواجهة الاستقرار والسلام المتوازن.

كما يتضح بأنه منذ صعود بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم بتاريخ 31مارس 2009 في إسرائيل في ولايتة الثانية، وهو يتبع سياسة معروفة وواضحة في التعامل مع الفلسطينيين والعملية السلمية برمتها، حيث تتأسس هذه السياسة على الاعتبارات الأمنية المطلقة لإسرائيل وتكثيف الاستيطان وخاصة في مدينة القدس المحتلة، بالإضافة تنحية وإبعادقضايا المفاوضات انطلاقاً من مبدأ الأرض مقابل السلام إلا من منظور يميني يقوم على مبدأ المساومة، مثل ما حصل عام 1997 عندما قام نتنياهو بعقد صفقة مع الأمريكان غير مكتوبة تم بموجبها إبرام اتفاقية الخليل مقابل بناء مستوطنة "هارحوما" على جبل أبو غنيم.

وإسرائيليا بدأ عام 2010 على الأقل حتى مشارف نهايته من غير أحداث "دراماتيكية" فهو عكس السنوات السابقة لم تندلع خلاله أيه حرب أو مواجهة دامية، ولم تتكلف إسرائيل ثمنا جديا لاستمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، وهو الأمر الذي أكده تقرير جهاز المخابرات الإسرائيلي(الشاباك) الذي نشر في 30 كانون الثاني2010، وأشار التقرير أن العام 2010 كان أكثر الأعوام هدوءا في إسرائيل منذ عشر سنوات، فيما انخفضت نسبه البطالة وازداد الدخل الفردي، وبدا أن إسرائيل تجاوزت الأزمة المالية العالمية كما استمرت إسرائيل في سياسة الاستيطان على الرغم من ما قدمته الإدارة الأمريكية من إغراءات لثنيها عن ذلك، ولذلك نجح نتنياهو في أن يتخطى فترة حكمة الثانية لرئاسته من غير زعزعة جدية ونجح في إلحاق هذه الفترة وحكمة إلى سلة السنوات السابقة التي عملت إسرائيل أثناءها على إدارة الصراع وليس حله (غانم، 2011، ص12). ويرى الباحث أن نتنياهو في هذه المسألة – أي

المفاوضات- حافظ على تكليف شامير عندما كان رئيساً للوزراء له أبان مؤتمر مدريد 1991، عندما كلفة "بالتفاوض مع العرب عشر سنوات دون أن يقدم لهم شيئاً ".

ج- شخصية نتنياهو

ولد بنيامين نتنياهو عام 1949في تل أبيب، ونشأ في القدس، ومنذ بداية حياته تولى عدة مناصب مهمة في"إسرائيل"التي بدأها كمقاتل ثم ضابط في الوحدة الخاصة التابعة لقيادة الأركان من عام 1967-1972، وعمل مدير معهد يوناتان لدراسات الإرهاب، وعين القنصل السياسي الإسرائيلي في واشنطن عام 1982، وشغل سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة في عام 1984، وتم تعيينه نائب وزير الخارجية عام 1988، وفى عام 1993 انتخب رئيساً لحزب الليكود، ورئيس المعارضة في الكنيست، وتولى رئاسة الوزراء من عام 1996لغاية 1999، وفى عام 2002 عين وزير الخارجية كما عين وزير للمالية عام 2003، وأيضا انتخب مرة أخرى رئيسا لحزب الليكود، ورئيس المعارضة في الكنيست من عام 2005 لغاية 2009 حيث اعتمد مبدأ المعارضة من موقع "المسؤولية القومية" ودعم الحكومة خلال الحرب على لبنان عام 2006 وعلى قطاع غزة عام 2009، وتم انتخابه رئيسا للوزراء للمرة الثانية في إسرائيل عام 2009 (موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلي، باللغة العربية، د ت).

ويعتبر بنيامين نتنياهو، من أبرز منظري حزب الليكود، وينسجم طرحه الأيديولوجي المستند على فكر جابوتينسكي* وخاصة على مقولته "الجدار الحديدي" التي تدعو إلى استعمال القوة العسكرية لتحقيق

---

*زئيف جابوتنسينكى: الزعيم الروحي والفعلي للحركة التصحيحية اليهودية في فلسطين، أسست هذه الحركة عام 1923 ، وعندما اختلف مع الحركة الصهيونية، واستقال من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية بهدف تصحيح أو تنقيح أو مراجعة سياستها، وأهداف هذه الحركة إقامة دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن، والتي أيضا من أهم مبادئها التي أطلقت عليها دستور الحركة منذ عام 1925 تضمنت كتابات جابوتنسكى المطالبة بالإعلان رسمياً بأن هدف الحركة الصهيونية النهائي هو إقامة دولة يهودية في فلسطينيوليس وطناً قومياً يهودياً ، كما طلبوا منذ مؤتمرها الأول بإقامة نظام حكم إستيطانى في فلسطين.(عمرو، 2009، ص1 -6).

أهداف الصهيونية، مع "التوجه العام للجمهور الإسرائيلي"، فكون الشعب الإسرائيلي مجتمع مهاجرين ومستوطنين أقام دولته على حساب وأنقاض الشعب العربي الفلسطيني فإن المجتمع الإسرائيلي يتبع سياسة القوة والهيمنة ويتبنى قيماً عنصرية معادية للعرب عامة، وللفلسطينيين خاصة، تنادي باقتلاع الفلسطينيين وتهجيرهم من وطنهم (محارب،2009).

وبالنظر إلى تاريخ بنيامين نتياهو يتبين أنه منذ بداية حياته وهو يتولى مناصب سياسية مهمة في إسرائيل، حيث كان دائما يعتبر من المتشددين ضد الفلسطينيين، ولم يعترف بحقوقهم ويتعامل مع أرض فلسطين أنها أرض الأجداد "الصهاينة" ولا حق للفلسطينيين فيها، وعليه فهو شخص راديكالي في أفكاره وتوجهاته، وبالنسبة له فالمسألة الفلسطينية يكمن حلها عبر تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين –أو ما يطلق علية السلام الاقتصادي–، ورغم بعض التحولات البرغماتية في سياسات نتنياهو إلا أن سياسة مواصلة الاستيطان، ويهودية الدولة، وإلغاء حق العودة للفلسطينيين وضم الجزء الأكبر من القدس الشرقية لإسرائيل، تظل محورا أساسيا في فلسفته السياسية. وهكذا يرى الباحث أن جوهر برامجه تنحو نحو مفاهيم الاستعمار الاجلائي وتبني أيديولوجية عنصرية قريبة من المفاهيم الفاشية، وفي التطبيق العملي إقامة وتشييد سعادة "شعب" على حساب شعب أخر.

د- توجهات نتنياهو السلمية: بعد صعود نتنياهو إلى سدة الحكم للمرة الثانية عام 2009 ألقى خطابه الشهير من على منبر جامعة بار أيلان، التي تعتبر أحد معاقل اليمين الإسرائيلي، وفية وضع الأسس المهمه لسياسة حكومته وعلاقتها مع الدول الأخرى*.

---

* يعود السبب في عرض بعض النقاط لهذا الخطاب لجهة اعتقاد الباحث أن ما ورد به يتضمن الخطوط الرئيسية في سياسات حكومة نتنياهو.

بدأ خطابه بالحديث عن الخطر الإيراني الذي يهدد إسرائيل بقوة حسب تعبيره ومنطقة الشرق الأوسط، ومن ثم تطرق إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، والتعامل معها فيما يخص إسرائيل من خلال مصادقة مجلس الوزراء على ميزانية لعامين،ومن ثم الحديث عن المضي بعملية السلام قدماً مخاطباً الدول العربية تعالوا لنتقابل ونتحادث عن السلام ونصنع السلام (ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي، 2009/6/14).

وفيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية والتعاطي وإياها فقد أسس نتنياهو مفاهيمه للسلام على أساس مبدأين الأول الاعتراف، بمعنى أن يتحتم على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل اعترافاً حقيقياً بصفتها دولة الشعب اليهودي، أما المبدأ الثاني فهو نزع السلاح على أن تكون الأرض التابعة للفلسطينيين تحت طائلة أي تسوية سلمية منزوعة السلاح، وخاضعة لتدابير أمنية راسخة بنظر إسرائيل، وحسب قوله: بأن غياب أحد الشرطين يولد الخوف الحقيقي من قيام دولة فلسطينية مسلحة إلى جانب إسرائيل (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2009/6/14).

وأضاف أيضا في خطابه ضرورة الإعلان بالاعتراف بيهودية الدولة، ولكي يكون لهذا الإعلان معنى عملي فقد ضمن مطالبة موافقة واضحة أيضاً على إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود دولة إسرائيل، إذ أنه واضح للجميع أن مطلب إسكان اللاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل يتناقض مع استمرار وجود إسرائيل كدولة الشعب اليهودي (مدار، 2013/11/21).

وحاول نتنياهو بطلب الاعتراف بيهودية الدولة تحويل قضية الصراع من قضية احتلال إلى قضية اعتراف، ونجح عملياً في تحويل هذا المطلب من مجرد مطلب كباقي المطالب الإسرائيلية كما فعل أولمرت وليفنى إلى مطلب إسرائيلي أساسي، والأهم أنه استطاع أن يكسب تأييد غالبية الشارع الإسرائيلي، وأن يضع اليسار الإسرائيلي في مأزق سياسي كبير (أبو سيف وشحادة، 2013، ص29).

كما أكد على موقفه المعروف أن إسرائيل تحتاج إلى حدود قابلة للحماية، وأن القدس عاصمة إسرائيل ستبقى موحدة مع استمرار صيانة حرية العبادة لجميع الأديان(مركز الأسرى للدراسات، 2009/6/16).

وللتوضيح فإن نتنياهو من خلال خطابه المذكور سابقاً يكون أول رئيس حكومة لإسرائيل يطالب السلطة الفلسطينية بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل كشرط أساسي للسلام، ومن هذه المنطلقات بنيت سياسته مع الفلسطينيين بمطالبته بشروط تعجيزية تمس بالثوابت الفلسطينية ذات الصلة بالقدس واللاجئين والحدود ويهودية الدولة.

ثانياً: سياسة الاستيطان الإسرائيلية في فلسطين

كان الاستيطان قبل عام 1948 يهدف إلى إنشاء دولة إسرائيل، ولكن بعد إنشائها في عام 1948م اتجه إلى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في ترسيخ القاعدة البشرية والاقتصادية والعسكرية للدولة الجديدة بما يخدم أغراضها التوسعية المستقبلية، لذلك فقد كان أول إجراء قامت به الحكومة الإسرائيلية (البرلمان) بتاريخ 5 تموز/ يوليو1950 هو إقرار قانون العودة والذي بموجبه يمنح كل يهودي داخل فلسطين حق الاستيطان فيها (وكاله وفا، د ت).

كما استخدمت حركة الاستيطان بعد حرب 1967 واحتلالها للأراضي الفلسطينية والسورية والمصرية، الإستراتيجية نفسها التي اعتمدتها لفرض الوقائع على الأرض، فمنذ تسلم حزب الليكود رئاسة الحكومة لأول مرة عام 1977 انطلق من مفهوم أرض إسرائيل الكاملة، وأثمرت سياسته الاستيطانية إلى زيادة عدد المستوطنات والمستوطنين، وفى سنة 1990 بعد عودة الليكود مرة أخرى للحكم تدفق المهاجرين الروس وتبنت الحكومة الإسرائيلية خطة استيطانية شاملة أدت إلى قفزة استيطانية في عدد المستوطنات والمستوطنين (صالح، 2012، ص10:9).

يتضح مما تم ذكره أعلاه بأن الرؤية والعقلية الاستيطانية –قديمة جديدة حيث لجأت إسرائيل إلى تلك السياسة قبل إنشاء "دولة إسرائيل" وأصبحت سياسة الاستيطان كترسيخ للأمر الواقع، حيث تستخدمها الأحزاب الإسرائيلية كدعاية إنتخابية للمواطن الإسرائيلي لجلب الأصوات من أجل النجاح في الانتخابات، وتتضح هذه الظاهرة من خلال فوز نتنياهو أكثر من مره كرئيس لحكومة إسرائيل، وتحقيق ليبرمان لعدد كبير من المقاعد، وكلاهما يناديان بالاستيطان وعدم التخلي عن أرض "إسرائيل" حسب تعبيرهم.

أ- سياسة الاستيطان في ظل حكومة نتنياهو

يعد الاستيطان في الضفة الغربية سياسة كولونيالية مركزية ثابتة ومتعددة الوظائف، تسعى إسرائيل من خلالها إلى تحقيق ما لم يتم تحقيقه في نكبة 1948 من الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض مع أقل عدد من السكان العرب، ومنذ تسلم بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية في عام 2009 والتي ضمت أحزاباً من أقصى اليمين الإسرائيلي المتطرف مما جعلها حكومة مستوطنين بكل ما تعنيه التسمية من معنى؛ فقد ازدادت وتيرة الاستيطان على نحو غير مسبوق إلى حد أصبح بالإمكان وصف الأمر بأنه استفراد بالشعب الفلسطيني وأراضيه، واستغلت الحكومة الإسرائيلية انشغال العالم بتداعيات الربيع العربي وعجز القيادات الفلسطينّية عن اتخاذ أي خطوة نضالية ممكنة لإيقاف هذا الاستيطان الذي يبتلع الأراضي الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون القدس، د ت).

وفى تصريح لنتنياهو بعد فوزه في الانتخابات المذكورة سابقاً بأنه "لن يوقف الاستيطان في الضفة الغربية، وإذا حدث ومنع الإسرائيليون من بناء بيوتهم، فسوف يمنع الفلسطينيون أيضاً"؛ لأن نتنياهو يمنح الاستيطان مكانة مهمة في مفهومه الشامل للمشروع الصهيوني كونه يجسد في نظره الوجود والاستمرار والأمن والاستقرار (دوعر، 2010، ص338).

بلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة 144 مستوطنة، منها ست عشرة في مدينة القدس، إضافة إلى أكثر من مئة بؤرة استيطانية غير رسمية منتشرة في مختلف أنحاء الضفة الغربية وفى قلب الأحياء العربية في القدس، وبلغ عدد المستوطنين في منتصف عام 2012 أكثر من 550 ألف نسمة منهم 200 ألف نسمة في القدس الشرقية، التي ضمتها إسرائيل في عام 1967(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص1)

ويمكن تكرار القول: بأن الاستيطان في فكر بنيامين نتنياهو ليس جديداً حيث قدم مشروعا في سنه1997 عندما كان رئيساً للوزراء في إسرائيل اسمه مشروع ألون المعدل تتلخص نقاطه بالتالي:(صالح، 2012، ص13).

1- إعطاء الفلسطينيين 45-50% من أراضى الضفة الغربية دون أن يمس ذلك المراكز الحيوية المهمة، ومناطق الغور، وجوش عتسيون، والقدس الكبرى وقطاع خط التماس، وأغلبية المستعمرات حسب خريطة المصالح الأمنية التي قدمها الجيش للحكومة.

2- تفكيك جزء من المستعمرات البعيدة والنائية التي يحولها بقائها إلى جيوب داخل السلطة الفلسطينية.

3- عدم التنازل عن السيادة الكاملة على القدس

وفي تصريح له في منتصف آذار أعلن بأنه مستعد لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني وعلى كل المسارات ما عدا القدس، ولا شك في أن هذا الأمر حمل دلاله عالية ورسالة واضحة لكل الفلسطينيين والعرب والمسلمين معاً معتدلين كانوا أم غير معتدلين مفادها أن القدس خط أحمر إسرائيلي لا يمكن التفريط أو التفاوض عليه بأي شكل كان ومع أية جهة كانت، وقد يأتي هذا التصريح أيضاً في إطار السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تصعيد الموقف واستغلال الحالة الفلسطينية

المنقسمة والعاجزة بفعل الانقسام، وغياب الرؤية والاتفاق وبالتالي اقتناع الإسرائيليين بأن هذا هو الوقت المناسب لتمرير السياسات الإسرائيلية (أبو ركبة، 2010، ص90).

بعد مباشرة الحكومة الإسرائيلية بعطاءات لبناء المستوطنات في الضفة الغربية، تفاجأ نتنياهو بمطلب الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما في أول لقاء حصل بينهما في واشنطن في 18 أيار/مايو 2009 بالتجميد المطلق لكل عمليات البناء القائمة والجديدة في المستوطنات في الضفة الغربية وشرقي القدس، وبعد التفاهم مع الولايات المتحدة تم الإعلان من قبل نتنياهو في تاريخ 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 عن تجميد عمليات البناء الجديدة في الضفة الغربية لمدة عشرة شهور. وأوضح نتنياهو بأن التجميد لن يشمل عمليات البناء التي تم البدء بها الحالات التي تم فيها وضع أساسات الأبنية، ولن يشمل2900 وحدة سكنية حصلت على تصاريح، ولا المباني العامة الحيوية، أو البناء داخل حدود مدينة القدس، كما لا يتم تطبيق التجميد على المباني مثل المدارس والكنس والعيادات والمباني الحيوية لاحتياجات التكاثر الطبيعي في مختلف المستوطنات (بن مئير،2011، ص 33-37).

على أثر ذلك اتخذت حكومة الاحتلال وبلديته في القدس خلال فتره التعليق قرارات متسارعة للاستيطان في المدينة، وكأنها تحاول من خلال ذلك أن تعوض عن تجميد الاستيطان الشكلي في الضفة الغربية، وقد بلغ إجمالي ما نفذ من وحدات سكنية في القدس خلال فتره "التجميد" والتي استمرت عشرة شهور 700 وحدة استيطانية، بينما أحيلت عقود 392 وحدة للتنفيذ، وأقرت خطط بناء 3010 وحدات في المدينة ومع اقتراب نهاية فتره التجميد الاستيطاني في 27أيلول/ سبتمبر 2010 أعلنت عن مجموعة ضخمة من التوسعات الاستيطانية تصل إلى 37.684 وحدة سكنية بينها نحو 12.050 وحدة في مدينة القدس (صالح ،2012، ص25).

ويوضح الباحث بأنه "خلال سنتي 2009- 2010 تحول موضوع تجميد البناء في المستوطنات إلى موضوع خلافي بين حكومة نتنياهو والإدارة الأمريكية، الأمر الذي انعكس سلبا على العلاقات

الإسرائيلية الأمريكية، وترك بصماته على العلاقة السيئة بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو" (حيدر، د ت، ص1). كما أدى الجمود السياسي في العملية السلمية إلى جانب مواقف حكومة نتنياهو ووزير خارجيته أفيغدور ليبرمان المتصلبة تجاه الفلسطينيين، وما رافقه من رفض تجديد تجميد الاستيطان إلى تزايد عزلة إسرائيل الدولية عام 2010 التي ترافقت مع ارتفاع حدة النقد الأوربي لنتنياهو، وهو ما عبرت عنه كاترين أشتون بمحادثة مع نتنياهو عندما قالت له: "يجب أن تفهم أنتم تخسرون أكبر أصدقائكم في أوربا"، وبالتوازي مع النقد المتعاظم على الحكومة الإسرائيلية من قبل حكومات أوربية حليفة تتزايد في إسرائيل التقارير التي تتحدث عن استمرار نزع الشرعية عن الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ظهر في استطلاع رأى نفذته وزارة الدعاية والشتات بين الإسرائيليين عشية إطلاق حمله لتحسين صورة إسرائيل في العالم، أن 90% من المستطلعين الإسرائيليين وافقوا أن إسرائيل تواجه مشكلة جدية فيما يخص صورتها ووافق 80% على أن إسرائيل تظهر في الخارج مظهر الدولة العنيفة (غانم، 2011، ص16:15).

ب- سياسة حكومة نتنياهو تجاه العملية التفاوضية للعام 2010

"بعد أشهر طويلة من توقف المفاوضات وفى أعقاب جهود أمريكية حثيثة انطلقت في أوائل أيلول 2010 مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، غير أن هذه المفاوضات ما لبثت أن تعثرت وتوقفت من جديد بسبب موقف نتنياهو وحكومته الرافض لوقف الاستيطان؛ وذلك على الرغم من كل الجهود والإغراءات الأمريكية غير المسبوقة التي قدمت له*، بل ذهب نتنياهو إلى حد مطالبة

* ومن ضمن التعهدات الأمريكية تزويد إسرائيل بأسلحة متطورة للغاية تتفوق بموجبها على كافة بلدان المنطقة والتزام أمريكا باعتبار الأمن القومي الإسرائيلي مسألة لها أولوية خاصة في مفهوم الأمن القومي الأمريكي.

الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي مقابل تجميد الاستيطان بضعة أشهر" (غانم، 2011، ص18).

ويمكن تلخيص سياسة نتنياهو تجاه العملية التفاوضية في 2010 بأنها تميزت بتقاطع ثلاثة مركبات أساسية بنيت عليها إستراتيجية التفاوض الإسرائيلية والمتمثلة في سياسات الاعتراف وتشتيت الحدود الفاصلة بين الحل المرحلي ونظيره التاريخي بجانب التركيز على أن غاية الممارسة الإسرائيلية ليست حل الصراع بل إدارته (أبو سيف ومصطفى، 2011، ص27). والمركبات هي كالآتي:

1- **سياسات الاعتراف:** وتتمثل في مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، أي دولة يهودية، والغاية من مثل هذه الإستراتيجية الادعاء أن المشكلة ليست في قضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة؛ بل إن حقيقة المشكلة أن الفلسطينيين لا يعترفون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي (غانم، 2011، ص19).

2- **تشتيت الحدود الفاصلة بين المرحلي والحل النهائي:** ارتكزت الاستراتيجيات الإسرائيلية على خلط الأوراق، وخلق تداخل بين قضايا الحل المرحلي ونظيرتها في المرحلة النهائية بغية التهرب من الاستحقاقات المستوجبة في كل مرحلة، حيث اتسم المسار التفاوضي خلال عام 2010 بمحاولات إسرائيلية جادة للقفز وطرح أفكار مرحلية بصيغه حلول نهائية أو تجاوز بعض القضايا النهائية في المداولات بوصفها عصية عن الحل، لذلك كثرت الدعوات إلى الحلول المؤقتة لفترات طويلة (أبو سيف ومصطفى، 2011، ص29).

3- **سياسة إدارة الصراع:** برع نتنياهو بابتداع جملة من السياسات كأدوات جديدة لإدارة الصراع بدل حله فهو ينظر إلى المفاوضات كهدف بحد ذاتها، ليس بالضرورة أن تقود إلى غاية أخرى (غانم، 2011، ص19).

يتبين من ما ذكر سابقاً بأن سياسة إسرائيل وبالتحديد حكومة نتنياهو الثانية قامت على مواصلة الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية، مع احتفاظها على علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الحليف القوي لها، هكذا فقد قامت بإرضاء الإدارة الأمريكية بإعلان قرارها بتجميد الاستيطان بالشروط والاستثناءات المرفقة سابقاً لمدة عشرة شهور، وفي اللغة السياسية فإن هذا القرار يقع في خانة أساليب المراوغة التي تستخدمها حكومة نتنياهو، حيث أعقب ذلك قيامها بأوسع هجمة استيطانية في بداية عام 2011.

ثالثاً: تصاعد وتيرة الاستيطان في القدس والضفة الغربية خلال عام 2011

شهد عام 2011 ارتفاعاً في بناء الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بنسبة 20% عن عام 2010، فقد شرع في بناء 1850 وحدة سكنية على الأقل عام 2011 ليصبح ما انطلق بنائه في عامي 2010–2011 أكثر من 3500 وحدة سكنية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص2).

كما شهد عام 2011 نشاطاً استيطانياً مرتفعاً في القدس الشرقية، إذ صادقت سلطات الاحتلال في هذا العام على بناء 3690 وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية، وانتهت من تخطيط 2660 وحدة سكنية أخرى وعرضتها في لجنة التخطيط أمام الرأي العام الإسرائيلي لتقديم اعتراضات، وطرحت وزارة الإسكان الإسرائيلية مناقصات للبدء في بناء 2057 وحدة سكنية إضافية (أبو سيف ومصطفى، 2012، ص 54)(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص6).

أ- تصاعد الاستيطان في القدس

تدل المؤشرات أن النشاط الاستيطاني في القدس كثيف ويزيد عن الاستيطان في الضفة الغربية، والتوجه وراء ذلك واضح مفاده إنهاء (وليس بداية) ملف القدس وبسط السيطرة الإسرائيلية الاستيطانية

على المدينة كما قامت الحكومة ببناء وحدات سكنية داخل الأحياء الفلسطينية، وبلغ عدد الوحدات السكنية المبنية هناك ذروته منذ سنوات (أبو سيف ومصطفى، 2012، ص54).

وتعدّ قضية القدس من القضايا الشديدة التعقيد والحساسية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالإسرائيليون ينظرون إليها باعتبارها عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، وتنفيذاً لذلك عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على وضع الإستراتيجيات الخاصة التي ترمي إلى تهويد مدينة القدس على أرض الواقع، وذلك عن طريق زيادة أعداد السكان الإسرائيليين فيها من خلال إقامة المستوطنات حول المدينة وإحاطتها بالجدران العازلة، إضافة إلى ممارسة سياسة الضم والقضم للأراضي العربية المجاورة وإتباع مختلف الوسائل للتضييق على السكان الفلسطينيين لدفعه إلى ترك المدينة والهجرة عنها (جابر، 2011، ص90).

"وفى واقع الحال عملت هذه الإستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية إلى منع إقامة أي تواصل جغرافي عربي داخل بلدية القدس وذلك بالعمل على إقامة كتل استيطانية داخل الأحياء العربية، كما تم وصل المستوطنات الواقعة خارج القدس بها مما يخلق حزاماً أمنياً للمدينة من الشرق، وبإقامة الجدار العازل تم إخراج ما يزيد على 25 ألف فلسطيني خارج المدينة، كما عملت إسرائيل على إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس، وفيما يخص بسياسة التوسع والضم أصبح ما يقارب 90% من أراضى المدينة مقيدة تحت سيطرة الاحتلال مقابل 10% فقط تحت تصرف الفلسطينيين"(جابر، 2011، ص90).

لم تتردد الحكومة الإسرائيلية في الموافقة على أي اقتراحات أو مخططات تقدم لها من أجل البناء في القدس الشرقية بهدف زيادة التهويد فيها وتهجير سكانها الأصليين من أجل تغيير معالمها الأصلية والاستيلاء عليها لما لها من أهمية .

وفي المجال أعلن بنيامين نتنياهو في مستهل جلسته الحكومية بتاريخ 21آذار/مارس2010 أن البناء في القدس هو كالبناء في تل أبيب حسب تعبيره، وأنه أوضح ذلك للإدارة الأمريكية (حيدر، د ت، ص 23).

وخلال عام 2011 صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأذرعها المدنية كبلدية الاحتلال في القدس ووزارتي الإسكان والداخلية ومجلس التنظيم الأعلى عن طرح عطاءات لبناء ما يزيد عن (16167) وحدة سكنية جديدة في المستوطنات المقامة في مدينة القدس وضواحيها، كما طرحت مخططات لبناء (11142) وحدة أخرى (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ،2011، ص55).

ب- تصاعد الاستيطان في الضفة الغربية

 ضمن سياسة التوسع الاستيطاني خلال عام 2011 تم إنجاز المرحلة الثانية في البؤرة الاستيطانية "معليه زيتيم" في قلب رأس العامود والتي شملت بناء 60 وحدة استيطانية، وشرعت كذلك في بناء 55 وحدة استيطانية في قلب الأحياء العربية في القدس الشرقية المحتلة، منها 18 وحدة سكنية في حي الصوانة، وعشرون وحدة في الشيخ جراح، وخلال العام نفسه عجلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مشاريعها لإقامة مستوطنة جديدة يطلق عليها اسم "جفعات هامتوس" في القدس الشرقية المحتلة على أراضي ضاحية بيت صفافا الفلسطينية، ويتكون مخطط هذه المستوطنة من ثلاث مراحل تشمل المرحلة الأولى 2337 وحدة سكنية والثانية 2600 وحدة والثالثة 1362 وحدة سكنية وتم إقرار المرحلة الأولى (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص8:7).

وأيضاً في العام 2011 والذي كان من أسوأ الأعوام تشدداً ضد الفلسطينيين، وفى محاولات قمع حرية التعبير وتقييد المواقف السياسية، أقر الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة يوم 11تموز/يوليو 2011

قانون منع المقاطعة الذي يتيح إمكان تقديم كل من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل أو المستوطنات في المناطق المحتلة إلى المحاكمة (شلحت، 2012، ص121)(شحادة، 2012، ص279).

هكذا كانت سياسة حكومة نتنياهو الاستيطانية في القدس 2011 حيث بذلت جهوداً حثيثة لإنجاز أكبر عدد من بناء المستوطنات في القدس كترسيخ لسياسة الأمر الواقع، وحشر الفلسطينيين في أقل مساحة ممكنة حول مدنهم وقراهم، وقطع سبل العيش لخلق ظروف قد تدفع جزء منهم للهجرة عن أراضيهم، وأيضا كانت تعمل على توسيع البناء في المستوطنات في الضفة الغربية بنفس السياسة الكولونيالية الاستعمارية.

ويلاحظ أن الإستراتيجية التي تتبعها إسرائيل في بناء الوحدات السكنية الاستيطانية الذي يجرى على أراضى الضفة الغربية المحتلة تشمل المستوطنات الآتية:(مركز الزيتونة، 2012). 2012/9/5.

1- الكتل الاستيطانية الرئيسة التي هي في حالة توسع وتمدد دائمين.

2- البناء المكثف في الأراضي قرب جدار الفصل التي يجرى ضمها عملياً إلى إسرائيل وتزيد مساحتها عن 9% من مساحة الضفة الغربية.

3- المستوطنات المنعزلة شرق الجدار الفاصل، والتي حصلت على نسبة 35% من مجموع عدد الوحدات السكنية الاستيطانية في عام 2011.

4- البؤر الاستيطانية غير الشرعية في القانون الإسرائيلي، والمنتشرة في أنحاء الضفة الغربية المحتلة.

كما واصلت الحكومة الإسرائيلية سياسة التوسع في الاستيطان حيث قررت في 14آذار/مارس2011 بناء 400 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات غوش عتسيون ومعاليه أدوميم وأرئيل، وكريات سيفر

في الضفة الغربية، وذلك رداً على العملية الفدائية التي وقعت قبل ذلك التاريخ المذكور بيوم في مستوطنة إيتمار (حيدر، د ت، ص50).

يتضح مما سبق أن الحكومة الإسرائيلية قامت بتعويض الفترة القصيرة التي تم تجميد الاستيطان فيها، وعليه فإن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من قرارات أحادية الجانب من استيطان، وتهويد للقدس وسلب مزيد من الأراضي الفلسطينية ما هي إلا سياسة ممنهجة يستخدمها نتنياهو في إدارة الصراع مع السلطة الفلسطينية، مع العلم أنه مع بداية عام 2011، وبعد قطيعة قرابة العام جمعت سلسلة لقاءات سميت بالاستكشافية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في العاصمة الأردنية عمان، وجاء ذلك في مبادرة جديدة لإحياء عملية التفاوض المجمدة وقد كان واضحاً للطرفين أن هذه اللقاءات لن تؤدى إلى استئناف المحادثات بسبب انعدام الثقة (أبوسيف وشحادة، 2013، ص32).

إن إسرائيل ما زالت تواجه أزمة انعزال بسبب تعثر التقدم في مسار المفاوضات السلمية، وعلى صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة شهدت تقارباً في المواقف خاصة فيما يتعلق برفض الأولى لأي محاولات لفرض قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقد الفيتو في مجلس الأمن في 18 شباط 2011 على مشروع قرار ينص على عدم شرعية المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية (غانم، 2012، ص24)(جمال، 2012، ص80).

وقد سارعت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، سوزان رايس للتصريح بأن الموقف الأمريكي لا يعنى دعم الاستيطان بل على العكس، نحن نشجب الاستيطان واستمرار إقامة المستوطنات على مدى أربعة عقود، هذه العمليات تخالف الالتزامات الدولية وتضعف فرص السلام، وتعكس هذه الأقوال محاولات الرئيس أوباما الموازنة بين احتياجاته السياسية الداخلية بسبب الضغوط عليه من قبل اللوبي

الداعم لإسرائيل في الكونغرس وفى البيت الأبيض، والذي له تأثير على فرص انتخابه لدورة ثانية في نهاية العام 2012 وبين احتياجات تلبى توقعات العالم العربي في ظروف الثورة العربية (جمال، 2012، ص80).

من نافلة القول: إن سياسات إسرائيل الاستيطانية في القدس والضفة الغربية وما ينجم عنها من ضم وإلحاق، والعقوبات الاقتصادية اتجاه السلطة والشعب الفلسطيني تعتبر مخالفة صريحة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها كمنظمة مسئولة عن الأمن والسلام الدوليين. فمن المعروف أنه لا يجوز في القانون الدولي الاستيلاء أو ضم أراضي الغير بالقوة، كما أن الشرعية الدولية لا تجيز أن تقوم قوة الاحتلال بضم أو إلحاق أراضي دولة أخرى أو تغير طابعها الديمغرافي، أو الثقافي أو الحضاري، كما لا يجيز القانون الدولي الإنساني استخدام القوة المفرطة ضد السكان الواقعين تحت الاحتلال، أو فرض حصار اقتصادي وعقوبات جماعية عليهم أو الإجحاف بحقوقهم في الحياة الكريمة.

رابعاً: السياسة الإسرائيلية الاقتصادية ضد السلطة الفلسطينية

أ- سياسة حجز الأموال الفلسطينية

قامت الحكومة الإسرائيلية من ضمن سياستها العدوانية مع السلطة الفلسطينية بالتضييق، وزيادة الخناق على قطاع غزة والضفة الغربية من خلال إغلاق المعابر والحدود، وأوقفت تحويل عوائد الضرائب والجمارك إلى السلطة الفلسطينية من أجل تمرير سياستها ومحاوله للابتزاز وإخضاع السلطة الفلسطينية لمطالبها بعدم الأقدام على المصالحة الداخلية .

فبدأت حكومة إسرائيل في تطبيق سلسلة عقوبات ضد السلطة الفلسطينية، ومواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، تم إقرارها في جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي المنعقدة بتاريخ 1أيار/ مايو 2011؛ وذلك بحجه اقتراب التوصل إلى اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، والعقوبة الأولى جاءت في الجانب الاقتصادي، فقد قررت وزارة المالية الإسرائيلية التوقف عن تحويل أموال الضرائب، والتي تقدر في حينه 150 مليون دولار من أموال الجمارك الفلسطينية، وإلغاء كل الاجتماعات الدورية المقررة من أجل تسيير شؤون السلطة الفلسطينية المالية (الشرق الأوسط ، 2011/5/2).

كما واصلت الحكومة الإسرائيلية هذه السياسة لتقويض السلطة الفلسطينية وفى ظل إظهار المبررات من جانب الطرف الإسرائيلي، أعلن وزير المالية الإسرائيلية، "يوفال شتاينتس" أن هذا القرار يعود إلى خشية إسرائيل من وصول الأموال إلى حماس،والتي تعتبر تنظيماً إرهابياً حسب تعبيره إذا شاركت في الحكومة إذا تمت المصالحة (الشرق الأوسط، 2011/5/2).

هذه السياسة التي اتبعت من قبل حكومة نتنياهو بمزيد من التضييق على السلطة الفلسطينية، والمواطنين في شتى أنحاء الوطن، والإغلاقات الدائمة للمعابر وتشديد الحصار، بالإضافة لما ذكر سابقا من التوسع والإسراع في الهجمة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس، وحجز أموال الجمارك والضرائب عندما أقدمت السلطة على للذهاب إلى الأمم المتحدة مطالبة الاعتراف بدولة فلسطين.

وقامت إسرائيل بحجب أموال الضرائب والجمارك الفلسطينية المستحقة عن شهر نوفمبر 2012 وقيمتها 105 ملايين دولار؛ وذلك في إطار عقوبتها للسلطة الفلسطينية على الاعتراف الدولي بفلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان: إن إسرائيل ستواصل حجز عائدات الضرائب عن السلطة الفلسطينية، وأضاف ليبرمان في كلمه له في اجتماع انتخابي في تل أبيب، "أن الفلسطينيين لن يروا أغورة واحدة خلال الأشهر الأربعة القادمة"، وكشف أيضا أن حجب

الأموال لن يكون عملية احتجاز مؤقتاً، بل أن حكومته ستتصرف بهذه الأموال، وتدفع ما أسماه مستحقات السلطة الفلسطينية وديونها لصالح شركات إسرائيلية مثل: شركة الكهرباء وشركة المياه وغيرها (مجلي وزبون، 2012/12/13).

ب- سياسة الحصار وإغلاق المعابر

واصلت الحكومة الإسرائيلية سياساتها العدوانية والعقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني حيث إنها أتبعت سياسة إغلاق المعابر الخاصة بالأفراد والمعابر التجارية؛ لتجويع الشعب الفلسطيني، فقامت بمنع العمال والتجار من الخروج من قطاع غزة والضفة الغربية للذهاب إلى عملهم في إسرائيل، فمنذ الانقسام الذي حصل في قطاع غزة عام 2007 استخدمت إسرائيل سياسة تشديد الحصار الشامل على قطاع غزة ، بحجه تولى حماس الحكم في غزة، وأحكمت قيودها التي هدفت إلى تعزيز إجراءات عزل السكان المدنيين الفلسطينيين، وبشكل خاص سكان قطاع غزة التي تحكم إغلاقه وفصله بشكل تام عن امتداده الجغرافي في الضفة الغربية، فيما واصلت السلطات المحتلة حظر غالبية دخول السلع والبضائع الأساسية الضرورية للسكان، وبخاصة مواد البناء والمواد الخام اللازمة للإنتاج، كما تواصل سلطات الاحتلال فرض قيوداً داخلية إضافية على حركة وتنقل السكان المدنيين الفلسطينيين بين مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وشكلت الحواجز، والنقاط العسكرية الدائمة والمؤقتة والمنتشرة على مداخل الشوارع الرئيسة والفرعية في محافظات الضفة الغربية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2011، ص37:38).

وتشير الوقائع الميدانية خلال عام 2012 إلى عدم مصداقية الرواية الإسرائيلية بشأن التخفيف المزعوم، والتسهيلات التي أعلنتها السلطات الإسرائيلية المحتلة مراراً حول تخفيف الحصار عن قطاع غزة وتقليص القيود المفروضة على دخول السلع المختلفة إلى القطاع، حيث تؤكد الوقائع أن هذه

التسهيلات غير حقيقية وهى في معظمها تسهيلات لمرة واحدة، وهي تستمر في فرض حظر شبه تام على صادرات القطاع، وما تعلنه إسرائيل من تسهيلات على المعابر ما هو إلا محاولات لإيهام المجتمع الدولي (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2012، ص47). يتبين مما سبق أعلاه أن الحكومة الإسرائيلية عمدت على تشديد الحصار الشامل على المناطق الفلسطينية واتبعت سياسية الإغلاق المفرط للغاية على الفلسطينيين وخاصة بعد خطف الجندي جلعاد شاليط وحكم حماس لغزة، للنيل من الفلسطينيين، وما قامت به إسرائيل من حواجز في الضفة الغربية، وإغلاقات وحصار جماعي في قطاع غزة؛ أدى إلى عزل السكان فيما يشبه كانتونات متفرقة ومعزولة عن بعضها البعض يشكل عائقا حقيقياً للسلطة الفلسطينية من أجل إيفائها بالتزاماتها اتجاه الشعب الفلسطيني.

خامساً: سياسة الحكومة الإسرائيلية خلال عام 2012

استمرت الحكومة الإسرائيلية عام 2012 في سياستها الهادفة إلى إدارة الصراع، وليس حله كما تم توضيح ذلك، فيما كانت السمة الأهم التي هيمنت على الخطاب السياسي هو التحول من خطاب اللا شريك إلى خطاب اللا حل، حيث أسهمت مجموعة من العوامل في هذه التحول من بينها: (غانم، 2013، ص18).

1- حاله الجمود التي تسيطر على العملية السياسية.

2- هيمنة الفكر اليميني على المجتمع الإسرائيلي.

3- التحولات البنيوية التي تشهدها النخب التي تتحول إلى نخب ذات توجه صهيوني محافظ-متجدد

4- البيئة الدولية التي عززت من امكانية استمرار إسرائيل في سياسات إدارة الصراع وتكريس الوقائع على الأرض.

كما شهد عام 2012 تراجعاً في التدخل الدولي في العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية منذ إطلاق عملية السلام، بسبب الظروف الإقليمية المحيطة والمرتبطة بانشغال العالم العربي بقضاياهم الداخلية بعد ثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى حالة الانقسام التي ساعدت بذلك أيضا لتقوية إسرائيل، وموقف نتنياهو بأن البقاء على الوضع القائم أفضل ما يمكن تحقيقه في المرحلة الراهنة؛ لغاية تعميق التغيرات على الأرض، وتغيير الواقع عن طريق الاستيطان(غانم، 2013، ص18).(أبوسيف وشحادة ، 2013، ص38).

وبخصوص سياسية حكومة نتنياهو الداعمة للاستيطان صادقت حكومته في اجتماعها المنعقد يوم 17 حزيران/ يونيو 2012 على اقتراح تقدم به نتنياهو، وينص على تشكيل لجنة وزارية لشئون الاستيطان في المناطق المحتلة، ومنحت هذه اللجنة صلاحية اتخاذ قرارات تتعلق بقضايا مبدئية يتم رفعها إلى الهيئات القضائية، وستحظى قرارات هذه اللجنة بنفس المكانة التي تحظى بها قرارات حكومية ولا يستطيع الوزراء أن يقدموا أي استئناف عليها (شلحت، 2013، ص91:92).

وأوصت هذه اللجنة التي تم تشكيلها برئاسة القاضي المتقاعد إدموند ليفى، بأن الاستيطان في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي؛ بل هو مشروع لإسرائيل، وقد أوصت بشرعنة جميع البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية بأثر رجعى، حتى دون اتخاذ الحكومة قراراً في هذا الشأن، وقالت: إن الادعاء أن إسرائيل هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل (أبوسيف وشحادة، 2013، ص38). وتعدّ توصيات هذه اللجنة الإسرائيلية مجحفة بحق الشعب الفلسطيني، ولا تنظر إلى حقوقه المشروعة في الأرض التي يتم احتلالها واستيطانها، ويضاف لذلك فإن توصياتها تعتبر مخالفة لقاعدة نظام عام دولي، وعليه ومن وجه نظر القانون الدولي فهي باطلة ولا أساس قانوني لها.

وأوصت اللجنة أيضاً بتغيير النظام القانوني المعمول به في المناطق المحتلة، وإلغاء سلسله طويلة من القوانين والقرارات عن محكمة العدل العليا والنيابة العامة؛ وذلك بهدف إتاحة المجال أمام إمكان تطبيق حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء الضفة الغربية (شلحت، 2013، ص92).

لذلك شهد هذا عام 2012 ازدياداً كبيراً في بناء المشاريع الاستيطانية تقدر بأربعة أضعاف ما كانت عليه في عام 2011، أما في قطاع غزة فقد استطاعت أن تتوصل بعد الحرب على غزة عام 2012 إلى هدنة مع فصائل المقاومة حولتها إلى مسئولة عن ضمان الهدوء على الجبهة الجنوبية حسب تعبيرهم (غانم، 2013، ص12). وفي العام نفسه ومع دخول الانتخابات الرئاسية في أمريكا، وتراجع الاهتمام الدولي بحل المشكلة الفلسطينية نتيجة الانشغال بالتغيرات السياسية التي شهدها العالم العربي في ظل الربيع العربي، كل ذلك ترك المجال مفتوحاً على مصراعيه، لتنفيذ المشاريع والخطط التي تضمن إسرائيل من خلالها تأبيد سيطرتها على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية من دون حسيب أو رقيب؛ لذلك كان هذا العام عام الاستيطان بامتياز، وشهدت النشاطات استيطانية كثافة قل نظيرها في السنوات الماضية، حيث تم المصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية، والشروع ببناء مستوطنات جديدة ومصادرة بالجملة لآلاف الدونمات، وترحيل مجموعات كبيرة من البدو والاستمرار في مخطط عزل القدس عن محيطها في الجنوب والوسط، وفصل الأغوار عن باقي الضفة الغربية (أبوسيف وشحادة، 2013، ص39:40).

ويرى الباحث أن ما تقوم به إسرائيل من سياسات استيطان، وتهويد وسلب مزيداً من الأراضي الفلسطينية، وتغريب الفلسطينيين في وطنهم وعدم التقدم في العملية السلمية يضع علامات استفهام كبرى على حل الدولتين، وعدم الاستقرار في المنطقة، وتثبيتاً على أن هذه الحكومة ليس في برنامجها أي أفق سياسي أو سلمى تجاه السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

سادساً: الحرب على قطاع غزة جزء من سياسة حكومة نتنياهو

شنت إسرائيل يوم 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 الحرب على قطاع غزة في ظروف غير نموذجية من ناحيتها فالأمر لا يتعلق بالقوة المجردة، وإنما بالظروف المحددة التي تحيط أو قد تحيط باستخدام القوة ومقتضياتها؛ بحجة تعرض إسرائيل لما يزيد عن 800 هجوم صاروخي من قطاع غزة خلال عام 2011 التي كانت تطلق عليها كرد فعل على الاحتلال وتصرفاته اتجاه الفلسطينيين، حيث إن إسرائيل كانت تأمل في تجنب وقوع الانفجار، وتحديداً عند بدء العدوان كانت الانتخابات الإسرائيلية على الأبواب من ناحية، والظروف الدولية تنطوي على قدر من الغموض يجعل الحرب من وجهه نظر قادة إسرائيل عموماً خطوة غير حكيمة، وتزداد حده المفارقة حينما يتضح أن احتمالات تحقيق إنجاز واسع متدنية لأسباب كثيرة، ليس أقلها أهمية أن حكومة نتنياهو لا تحمل أي برنامج سياسي للتسوية يمكن أن يشجعه العالم ويقبله الفلسطينيون (نحاس، 2013، ص135).

فمن الواضح أن إسرائيل قامت بعدوانها على قطاع غزة، والذي أطلقت عليه اسم "عامود السحاب" وهى واعية تماماً أن العديد من دول المنطقة عاش ويعيش انتفاضات شعبية ضد أنظمته التي اعتبرت إسرائيل بعضها (مصر تحديداً) ذخراً استراتيجياً لها(هلال، 2013، ص12).

بدأت إسرائيل الحرب بعدوانها باغتيال قائد الجناح العسكري لحماس أحمد الجعبرى، وقد اتخذت اللجنة الوزارية الإسرائيلية المصغرة للشؤون الأمنية والمؤلفة من تسعة أعضاء قرار الاغتيال وشن العدوان في صباح الثالث عشر من الشهر نفسه، وذلك على الرغم من توصل إسرائيل ومصر إلى مسودة اتفاق بشأن التهدئة مع فصائل المقاومة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012).

وارتكبت إسرائيل خلال هذه الحرب سلسلة مجازر أودت بحياة عائلات كاملة مثل عائلة الدلو، وأبو زور، ونفذت أكثر من 1500 غارة على قطاع غزة، حيث استشهد في هذه الحرب التي استمرت 8

أيام أكثر من 162فلسطينياً منهم 43 طفلاً، بالإضافة إلى 15 إمراة و18مسناً ، بينما وصل عدد المصابين 1222 مصاباً من بينهم 431 طفلاً، و207 سيدات و88 مسناً في المقابل أدت صواريخ المقاومة إلى قتل 5 إسرائيليين بينهم جندي وإصابة 240 آخرين بين مدنيين وعسكريين (جريدة الشرق الأوسط، 2012/11/23).

دوافع العدوان وأهدافه

عدد وزير الدفاع الإسرائيلي أيهود باراك ثلاثة أهداف للعدوان على قطاع غزة وهى: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)

1- ترميم قوة الردع الإسرائيلية

2- ضرب القدرة العسكرية للتنظيمات الفلسطينية

3- ضمان تهدئة طويلة يتوقف خلالها إطلاق الصواريخ على إسرائيل

وتركت الحكومة الإسرائيلية أهداف العدوان الرسمية عامة دون أن تحددها، حتى تقرر القيادة الإسرائيلية بكل حرية تحديدها وفقا لما حققه العدوان من أهداف فعلية بعد انتهائه، وادعاء أن هذه كانت أهداف العملية العسكرية، لا سيما وأن هذه المسألة تحظى بأهمية كبيرة عشية انتخابات الكنيست وتوثر في نمط تصويت الناخب الإسرائيلي في الانتخابات المقبلة.

وكانت تهدف أيضاً إلى استنزاف قدرة الردع لدى المقاومة الفلسطينية، وبشكل رئيس حماس في قطاع غزة عبر تدمير بنيتها التحتية العسكرية والمدنية، وفشلت إسرائيل في تحقيق هذا الهدف؛ لأن المقاومة احتفظت بقدرتها على إطلاق الصواريخ التي وصل مدى بعضها إلى تل أبيب والقدس الغربية، ولم ينص وقف إطلاق النار على نزع سلاح المقاومة، وكان للحرب أهداف سياسية مرتبطة بالمتغيرات في

المنطقة أبرزها رغبة إسرائيل بأن تشاطرها في ذلك الولايات المتحدة في استكشاف تصرف الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية إزاء هذه الحرب، وبالأخص كيفية تصرف النظام المصري الجديد ومدى التزامه باتفاق كامب ديفيد، وقد يكون لإسرائيل أهداف أخرى بينها التأكد من صلابة الدعم الأمريكي بعد انتخاب الرئيس أوباما لولاية ثانية (هلال، 2013، ص13).

المبحث الثاني: المواقف الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية

منذ التوقيع على اتفاق المبادئ في أوسلو كخطوة أولية، وحلم الدولة الفلسطينية يراود القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، لذلك عملت جاهداً لتحقيق هذا الحلم، وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس، إلا إن السياسات الإسرائيلية، والتعنت وعدم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية عمل على تأخير وعدم تطبيق الاتفاقات الموقعة رغم انتقاصها من الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، والانتقال بشكل جدي إلى مفاوضات الحل النهائي الذي ينتهي بإعلان الدولة الفلسطينية، ويضاف لذلك فإن السياسة الأمريكية الداعمة للسياسات الإسرائيلية كان لها دور مهم في عدم تحقيق الحلم الفلسطيني المنشود والمشروع.

أولاً : مواقف القيادة الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية

تباينت المواقف الإسرائيلية من ذهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة لنيل الاعتراف بدولة فلسطين، وسنذكر عدداً من مواقف القيادات الإسرائيلية من تلك الخطوة الفلسطينية نحو الاعتراف الدولي بدولتهم، والعملية السلمية.

أ- موقف نتنياهو من ذهاب السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة

في ضوء تمسكه بسياساته وبمواقفه تجاه القضية الفلسطينية، وقرار قيادة م.ت.ف بالتوجه للأمم المتحدة، أعرب عن اعتقاده أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وفى كثير من تصريحاته الأخرى أن " ليس بقدرة أي شخص وقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من الاعتراف بدولة فلسطينية"، وأضاف أن إسرائيل تتوقع أن تؤيدها دول قليلية فقط في هذه المسألة، وأعرب عن اعتقاده أن احتمال تراجع السلطة الفلسطينية عن توجهها للأمم المتحدة هو احتمال ضعيف، لذلك ينبغي على إسرائيل والولايات المتحدة تركيز جهدها وتكثيفه لزيادة عدد الدول الديمقراطية مثل دول الاتحاد الأوربي ودول غربية أخرى مهمة كي تصوت ضد الخطوة الفلسطينية، أو تمتنع عن التصويت على الأقل (محارب، 2011/9/19).

ب- رؤية وزير الخارجية الإسرائيلية إفيغدور ليبرمان للتسوية مع الفلسطينيين

بعد نجاح ليبرمان في الانتخابات وتعيينه وزيراً للخارجية بنى برنامج حزبه الجديد على رؤيته الشخصية للتسوية مع الفلسطينيين التي تقوم على فكرة التبادلية السكنية، ففي هذا الإطار دعا ليبرمان إلى أن أى تسوية سياسية مع الفلسطينيين يحبب أن تتضمن القيام بعملية تبادل سكان يتم فيها ترحيل (يسميه ليبرمان إخلاء) جزء من فلسطينيي 1948 عن أراضيهم وقراهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية، مقابل ذلك تقوم إسرائيل بنقل سكان مستوطنات نائية إلى إسرائيل بعد إزالتها، كما يؤكد ليبرمان أن هدف الصهيونية هو إيجاد دولة ذات قومية واحدة هي اليهودية، وأن وجود أقلية أخرى كبيرة يتناقض مع هدف الصهيونية، وأن الوضع الحالي سيؤدى إلى استمرار الاحتكاك بين الطرفين (المسلمى، 2011، ص68). هذه الرؤية المذكورة سابقا تنسف وتلغى عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها، فهو ينظر إلى الفلسطينيين بكراهية كباقي اليمين المتشدد. ويريد دمج أو عودة اللاجئين

إلى المناطق التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية، وإجلاء جزء كبير من الفلسطينيين في إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية لعام 1967تمهيداً لنقاء وعنصرية دولة إسرائيل العنصرية.

منذ أن بدأ الحديث عن التوجه إلى الأمم المتحدة من قبل القيادة الفلسطينية شنت إسرائيل حملة ضد السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس متذرعة بعدم وجود شريك فلسطيني للسلام وأن الرئيس عباس لا يريد السلام، وأنه اختار طريق غير مناسب، وأن عليه أن يجلس إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى حل نهائي، وتبنوا رؤيتهم التي تقول أن إعلان الدولة يأتي من خلال الجلوس للتفاوض، وليس عن طريق الأمم المتحدة. أن رفض إسرائيل للقرار الفلسطيني القاضي بالتوجه إلى الأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين كدولة تحت الاحتلال، ليس متأتياً من أن هذا الاعتراف يعرقل عملية السلام، بل كون إسرائيل تدرك أن المركز القانوني الفلسطيني قد تعزز منذ عام 1988 ولتاريخه- فمن العضوية المراقب لـ م.ت.ف إلى عضوية فلسطين دون إدراج اسم دولة، إلى عضوية دولة فلسطين – بما ينقل المسألة الفلسطينية، وبالأحرى المناطق المحتلة من وضع الأراضي المتنازع عليها إلى مركز قانوني لا لبس فيه يتمحور حول حقوق الفلسطينيين الثابتة وغير القابلة للتصرف في كامل أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، باعتبارها من أراضي دولة تقع تحت الاحتلال انطلاقا من مبادئ وقواعد القانون الدولي.

ج- موقف اليمين من الدولة الفلسطينية

بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ وما تلاه من توقيع اتفاقات لاحقةمثل غزة أريحا أولاً (القاهرة)1994، وطابا التي عرفت بأسلو2 في عام 1995، وجد الليكود نفسه عشية فوزه في الانتخابات عام 1996 تحت تأثير هذه الاتفاقات فاتبع إستراتيجية خاصة تجاه العملية السلمية، وإعلان الدولة الفلسطينية يمكن اختصارها بالنقاط الآتية: (شاهين، 2012، ص187:188).

1- الاستمرار بالعملية السلمية.

2- التأجيل وإطالة فترة المفاوضات.

3- ابتزاز الجانب الفلسطيني إلى أقصى درجة.

4-خلال فتره المفاوضات الطويلة سوف تنفذ الحكومة عدداً من الإجراءات التي تثبت الواقع الحالي مثل شق طرق التفافية جديدة، فصل المناطق عن بعضها البعض، تكثيف البناء في المستوطنات القائمة وزيادة عدد سكانها وتكثيف البناء في القدس.

5- أعاد الليكود تفسير اتفاق أوسلو، والاتفاقيات اللآحقة لتناسب معاييره الأيديولوجيه.

لذلك وفي ظل هذا الوضع وموازين القوى السائدة فإن تنازل أي حكومة من حكومات الليكود عن السيادة على الأراضي المحتلة عام 1967، ونقلها للسلطة الفلسطينية يبدو احتمالاً ضعيفاً للغاية.

ورغم كل ما قامت به الحكومات الإسرائيلية من سياسات الحصار، والاستيطان وتأخير مفاوضات الحل النهائي ووضع العراقيل أمام السلطة الفلسطينية، إلا إن القيادة الفلسطينية واصلت سياستها الساعية لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، والذهاب إلى المحافل الدولية لتثبيت الحق الفلسطيني المشروع وإعلان الدولة الفلسطينية.

أعتبر نتنياهو الطلب الفلسطيني بالاعتراف بالدولة الفلسطينية تهرباً من مواجهة النتائج الحقيقية لعملية السلام وأن الفلسطينيين لا يريدون السلام الحقيقي (أبو سيف ومصطفى، 2012، ص37). كما انتقد موشى يعلون النائب الثاني لرئيس الحكومة وأكثر الوزراء تطرفاً التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، موضحاً بأن الحديث يدور عن خرق واضح وجوهري للاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، وهو خطوة فلسطينية أحادية

الجانب تبعد كثيراً هامش التوصل لحل نهائي لن يتم التوصل إلية إلا بالمفاوضات ومن دون شروط مسبقة (الهندي، 2013/3/4).

وتأكيداً على خطورة الذهاب إلى الأمم المتحدة من وجهه النظر الإسرائيلية، حذر وزير الدفاع أيهود باراك من تسونامى سياسي ودبلوماسي، وضرورة مبادرة إسرائيل إلى استئناف مفاوضات التسوية مع السلطة الفلسطينية وفق خطة جدية تطرحها لقطع الطريق على أي مبادرة خارجية، غير أن نتنياهو وأركان حكومته من اليمين تعاطوا باستخفاف مع الدعوة وإصرار على موقفهم المعروف بالتفاوض دون شروط مسبقة ودون تجميد للاستيطان (عزام، 2012/2/8).

كما اشترك في عملية إبراز مخاطر الخطوة الفلسطينية أحزاب المعارضة التي تضم كلاً من كاديما وميرتس والعمل، علاوة على وزير الدفاع الإسرائيلي وقادة أحزاب المعارضة بالتسونامي الذي يهدد إسرائيل ويتربص بها (محارب، 2011/9/19).

وكرد فعل على التصويت في الأمم المتحدة صرحت رئيسة حزب العمل شيلي حيموفيتش أن القرار جاء نتيجة الجمود المتواصل، وعلى نتنياهو أن يسأل نفسه كيف تسببت إسرائيل لنفسها بخيبة أمل وبتقديم هدية بهذا الحجم للفلسطينيين، أما رئيسة حزب ميرتس زهافا غالئون فقد صرحت الآن أقيمت الدولة الفلسطينية وحان الوقت لإيجاد شريك إسرائيلي (الهندي، 2013/3/4).

ثانياً: الدولة الفلسطينية– مواقف وتداعيات

قام الفلسطينيون خلال السنوات القليلة الماضية ببناء مؤسسات وبنية تحتية، وأجهزة أمنية ذات كفاءة عالية لتأسيس الدولة، وشهد على ذلك الأوروبيون والأمريكيون، ومن ثم قدموا التمويل للمساعدة في بناء هذه المؤسسات، ولكن بقيت السياسة الإسرائيلية رافضة للاعتراف بالدولة الفلسطينية. رغم إقرار

المجتمع الدولي بأن السلطة الفلسطينية والفلسطينيين قادرون على تحمل مسؤولياتهم عن أرضهم وشعبهم، حيث إن هذا سيمنع إسرائيل من الادعاء بأن الفلسطينيين ليسوا جاهزين لإنشاء دولة (هيلفي*، 2011، ص133:134). وبعد هذا الرفض الإسرائيلي اتخذت القيادة الفلسطينية موقف رسمي بالتوجه إلى الأمم المتحدة، وكان الدافع الرئيس وراء ذلك، هو التعنت والمماطلة الإسرائيلية في التوصل إلى تسوية سلمية نهائية مع الجانب الفلسطيني في مفاوضات السلام منذ العام 2008، وعدم احتمال استئنافها في أي وقت قريب، فقد بقى لدى الفلسطينيين ورقة دبلوماسية واحدة هي مكانتهم في الأمم المتحدة، فلم يتبقى أمام القيادة الفلسطينية الكثير من الخيارات التي باتت بدون أي قيمة سياسية، لذلك التحرك تجاه الأمم المتحدة أصبحت بالنسبة لهم قضية مصيرية، فتقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب عضوية كاملة في الأمم المتحدة، لكنها تراجعت في وجه المعارضة الشديدة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل والتهديد الأمريكي باستخدام حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار وعدم وجود عدد كافٍ من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي للتصويت لصالح القرار الفلسطيني بالانضمام كدولة كاملة العضوية (أبو سعدة، 2012، ص198:199).

ومن ضمن أسباب التوجه للأمم المتحدة غياب الشريك الإسرائيلي للمفاوضات حيث لا يمكن للمفاوضات أن تستمر مع حكومة يمينية متطرفة بقيادة الليكود، وفى ظل استيطان مستمر في الضفة الغربية والقدس والاستمرار في تهويد مدينه القدس من خلال إفراغ سكانها الفلسطينيين منها، وأيضاً تأثير الثورات العربية على الفلسطينيين (شعبان، 2011، ص6).

---

* افرايم هيلفى: كولونيل احتياط ومدير مركز تامي ستينتيز لأبحاث السلام، وباحث زميل في مركز موشيه ديانا للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية في جامعة تل أبيب.

بعد الإحباط الذي شعرت به القيادة الفلسطينية من جراء تصرف الحكومة اليمينية ضد السلطة الفلسطينية والفلسطينيين، وزيادة الاستيطان والتهويد في القدس، وفشل الولايات المتحدة في إجبار الحكومة اليمينية بوقف الاستيطان، أو إيجاد توافق للعودة للمفاوضات بما تم التوصل إليه مع حكومة أولمرت؛ لم يبقِ خيارات أمام القيادة الفلسطينية سوى التوجه لمجلس الأمن لنيل عضوية الدولة الفلسطينية؛ بهدف محاولة إيقاف الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني بالتهديد للتوجه لمحكمة الجنايات الدولية ، وأيضا لمحاولة الاعتراف بالدولة الفلسطينية ذات كيان واستقرار للتعامل معها كدولة كاملة السيادة، وحل عادل لقضية اللاجئين لذلك توجهت القيادة الفلسطينية للأمم المتحدة .

أما الموقف الأمريكي الذي دعم السياسة الإسرائيلية ضد توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة بعرقلة عرض الطلب الفلسطيني إلى مجلس الأمن الدولي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر 2011، وهددت بأنها ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد الطلب، وأحيل الطلب إلى اللجان ولم يظهر إلى التصويت، وهدفت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى عرقلة التحرك الفلسطيني وإفشاله دبلوماسياً، فالولايات المتحدة الأمريكية أعلنت عن رفضها للتحرك الفلسطيني للحصول على عضوية دولة فلسطينية مستقلة دون التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، وجمدت أمريكا الدعم المالي عن السلطة، وردود فعل عنيفة من قبل الكونغرس الأمريكي ضد المصالح الفلسطينية (أبو سعده، 2012 ، ص201).

وأيضاً شمل القرار الذي صدر من الكونغرس الأمريكي بوقف المساعدات للسلطة الفلسطينية، وقف كل مساهمة مالية أمريكية في المؤسسات الدولية التي تعترف بالفلسطينيين كدولة، ومن ضمن المحاولات لمنع التوجه للأمم المتحدة طالبت إسرائيل الولايات المتحدة ممارسة الضغوط وتوجيه التهديدات للرئيس

الفلسطيني، ونقلت رسائل التهديد هيلارى كلينتون* خلال اجتماع عقد بينهما في رام الله أبلغته فيه ذلك الاجتماع بأنه يدمر نفسه سياسياً في حال قرر التوجه للأمم المتحدة، ودفع حجم الضغوط وقوتها التي مورست على الرئيس الفلسطيني إلى القول: "إن هناك ضغوط لم تتحملها الجبال لكننا سنتحملها" (الهندي، 2013/3/4).

استنادا لما سبق يتضح أن أمريكا ضغطت على السلطة الفلسطينية لثنيها لعدم الذهاب إلى الأمم المتحدة، لجهة أن تقوم السلطة بالاتفاق مع إسرائيل دون التوجه إلى المحافل الدولية، وذلك خشية من أن قيام السلطة لاحقا بالتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية بسبب الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ويضاف لذلك لعدم تعزيز مركزها القانوني والدبلوماسي والتفاوضي والسياسي.

تجدر الإشارة هنا أن هذا الانجاز الدبلوماسي والقانوني لم يجد ترجماته في الواقع العملي باتجاه انجاز سياسي مساوٍ أو موازٍ له، وعليه فإن الشعارات البرنامجية واتجاهات العمل التي تبنتها الحكومة الفلسطينية برئاسة الدكتور سلام فياض بأن الفلسطينيين على موعد مع الحرية في العام 2011، وعلى موعد مع التحرر من مساعدات الدول المانحة عام 2013، تبدد بسبب عرقلة إسرائيل والولايات المتحدة لبناء مؤسسات الدولة المنشودة.

ثالثاً: الموقف الإسرائيلي من الذهاب إلى الأمم المتحدة

ترفض إسرائيل اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث سيتمكن الفلسطينيون أن يسجلوا تقدماً دولياً بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بالرغم من أن تلك الخطوة لن تغير شيئ على الأرض (بروم، عيران، 2011). ولإدراكها أن مشاركة الأمم المتحدة ستستدعى القانون

* هيلارى كلينتون: وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت في حكومة الرئيس باراك أوباما.

الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتضع ثقلها في خدمة القضية الفلسطينية. الأمر الذي من شأنه تحصين الموقف الفلسطيني، وتسهيل الطرق؛ لتحقيق مطلبهم، حيث يصبح التفاوض على أساس مرجعية دولية ملزمة لتطبيقها وليس التفاوض حولها، واتبعت الحكومات الإسرائيلية سياسات أدت إلى تآكل القوة التفاوضية الفلسطينية القائمة على إعلان الاستقلال والبرنامج الوطني، ولقد فضلت إسرائيل دائماً المفاوضات الثنائية بعيداً عن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وعن مشاركة أي طرف حتى الولايات المتحدة، لأنهاتريد أن تستفرد بالفلسطينيين ليجد المفاوض الفلسطيني نفسه ضعيفاً عاجزاً أمام الاحتلال (مركز الزيتونة، 2011/12/22)

وتأكيداً على ما ذكر برفض إسرائيل الطلب الفلسطيني منذ اللحظة الأولى جملة وتفصيلاً يمكن الإشارة إلى السياسة الإسرائيلية نحو التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة: (أبو سيف ومصطفى، 2012، ص35).

- اعتبار الطلب الفلسطيني تصرفاً أحادى الجانب، واعتباره معارضاً لروح عملية التسوية التي تربط العلاقة بين الجانبين.
- التأكيد على أن نتائج المفاوضات لا يمكن أن تقر الإ بالاتفاق بين الطرفين وأن التوجه إلى المنابر الدولية لن يغير من هذه الحقيقة.
- اعتبار الطلب الفلسطيني جزءاً من عملية أكبر لعزل إسرائيل ونزع شرعيتها وهو مسنود بالأغلبية العددية للدول العربية والإسلامية في المؤسسات الدولية.

ومن ضمن المحاولات لمنع التوجه للأمم المتحدة أدعت إسرائيل بأن السلطة الفلسطينية غير جاهزة وغير مستعدة لقيادة دولة وهى ضعيفة لدرجة أن أي انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية سيؤدى إلى سقوط سلطة الرئيس محمود عباس، وتسلم حماس والقوى " المتطرفة" الأخرى سدة الحكم واستعانت إسرائيل بعدم جاهزية الفلسطينيين لقيادة دولة أو الاعتراف بها، وبوجود انقسام شديد بين الفلسطينيين

أدى إلى إقامة كيانين لهم الأولى في الضفة الغربية تقوده حركة فتح، والثاني في قطاع غزة تقوده حماس (الهندي، 2013/3/4).

وفى سياق ردود الفعل الإسرائيلية بخصوص طلب العضوية في الأمم المتحدة طالب نفتالي بانت* باستغلال ذلك وضم مناطق "c" وإعطاء المواطنة الإسرائيلية ل55 ألف فلسطيني يسكنوها، كما ظهر هذا الطلب في وثيقة خاصة أعدها مجلس المستوطنات كرد على التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة، وتجدر الإشارة إلى أن وزراء في الحكومة يؤيدون هذا التوجه مثل "كاتس"، "ادلشتين" وغيرهم (أبو سيف ومصطفى،2012، ص35).

ولم يتوقف العمل لإجهاض التوجه الفلسطيني على الساحتين الداخلية والأمريكية، بل امتد ليشمل كل دول العالم، خاصة أوربا حيث ألغت وزارة الخارجية الإسرائيلية كل إجازات سلكها الدبلوماسي، ووضعت مخططاً يهدف بالأساس إلى تقليل عدد الدول التي ستعترف بفلسطين خاصة الأوربية منها، وأشارت البرقيات الصادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية والمراسلة لدبلوماسييها في الخارجية أن الهدف من الخطوة الفلسطينية هو المس بشرعية ووجود" دولة إسرائيل" (الهندي، 2013/3/4).

كما نظرت إسرائيل إلى الخطوة الفلسطينية بأنها خطوة تهدف إلى تعزيز الدعم الدولي للدولة الفلسطينية من أجل تحريك عملية السلام التي وصلت إلى طريق مسدود في العام 2011 (أبو سيف ومصطفى، 2012، ص43).

يعتقد الباحث أن صانع القرار السياسي الفلسطيني توجه للجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن تيقن أن بناء مؤسسات الدولة في ظل الاحتلال أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة، خاصة بعد أن تبين للمفاوض

* نفتالي بانت: مدير عام مجلس المستوطنات السابق، وهو أحد قيادات اليمين الاستيطاني، وكان مقرباً من بنيامين نتنياهو في السابق، ومدير حملته الانتخابية(أبو سيف ومصطفى،2012، ص35). وحالياً يرأس حزب البيت اليهودي.

الفلسطيني أن حكومة نتنياهو غير قادرة على وبالأحرى لا تملك الجاهزية للانتقال من مرحلة إدارة الصراع إلى حلة حلاًمتوازناً ، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومع ذلك ما زال الموقف الفلسطيني يراوح في المكان لجهة الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية وتقديم لوائح اتهامية لمجرمي الحرب الإسرائيليين ولوقف الاستيطان والجدار العازل ... بل وإزالة المستوطنات من أراضي عام 1967.

رابعاً: التوجه إلى الجمعية العامة في نوفمبر 2012

"بعد وصول عملية السلام إلى طريق مسدود في مواجهة السياسات الإسرائيلية كان الخيار أمام القيادة الفلسطينية الإصرار على إعلان الدولة الفلسطينية وقبولها عضواً في المجموعة الدولية، وكان قرار الجمعية العمومية يوم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر2012 هو أهم إنجاز سياسي للشعب الفلسطيني خلال مسيرته النضالية، فقد أعاد الأمور إلى نصابها الطبيعي، وتم تصويب المسار لعملية السلام وبدأت الخطوات أكثر تحديداً نحو إنجاز المشروع الوطني" (مهنا، 2013، ص6).

وبناءً على ذلك التوجه صوتت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر2012 لصالح منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو، وأيد القرار 138دولة، وعارضة 9دول، وامتنعت 41 دولة عن التصويت، وتضمن القرار الذي أقرته الجمعية العامة نصاً يعرب عن الأمل بأن ينظر مجلس الأمن إيجابا في قبول طلب الدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة الذي قدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أيلول 2011 (الهندي، 2013/3/4).

وتقدر نسبة الذين صوتوا لصالح القرار 138 دولة بنحو 73% من الحضور، (ناصر*،2013، ص 11). وبالإمكان التأكيد بأن "ترقية مركز فلسطين إلى دولة غير عضو في الأمم المتحدة لا يمس بمكانه م.ت.ف* القانونية والسياسية بما في ذلك صفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، بل يؤكد على الربط بين م.ت.ف ودولة فلسطين، فاللجنة التنفيذية** هي الحكومة الفلسطينية للدولة، والمجلس الوطني الفلسطيني هو برلمانها، كما أن هذا الانتصار الفلسطيني لا يغير من طبيعة المرحلة التي يمر بها الشعب والقضية الفلسطينية باعتبارها مرحلة التحرر الوطني" (زيدان، 2013، ص27).

وأيضاً جاء الاعتراف الأممي بفلسطين دولة غير عضو- مراقب مؤشراً على تحولات في الموقف الدولي تجاه الصراع في المنطقة وعكس حالة من القناعة لدى غالبية دول العالم بأن الصراع في المنطقة لن يتم حله الإ بقيام دولة فلسطينية مستقلة،وأيضاً القرار أثار جدلاً داخلياً غير مسبوق حول قضايا إستراتيجية كمرجعية النظام السياسي الفلسطيني، وموقع السلطة فيه والمؤثر في صناعة اتخاذ القرار الوطني بعد الاعتراف بفلسطين دولة (أبراش، 2013/12/22).

وعلى أثر الاعتراف بفلسطين دولة مراقب غير عضو ازدادت حدت ردود الفعل الإسرائيلي، فمن جهة فإن الاستيطان الإسرائيلي توسع بشكل غير مسبق، وتم تقطيع أوصال الضفة الغربية بحيث بات مستحيلا قيام دولة متصلة الأجزاء، ليس فقط بين الضفة وغزة، بل بين المدن والقرى الفلسطينية نفسها داخل الضفة، بالإضافة لذلك فمن المعروف أن القرارات الدولية لا تنفذ من تلقاء ذاتها، وخصوصا أن

---

* صالح ناصر:عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني.

* م. ت.ف: اختصار منظمة التحرير الفلسطينية

** اللجنة التنفيذية: تعتبر الذراع التنفيذي لمنظمة التحرير،وهى بمثابة مجلس الوزراء ويبلغ عدد أعضائها رسمياً 18 عضوا، وتعتبر أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتتولى تمثيل الشعب الفلسطيني، والإشراف على تشكيل المنظمة(أبو سعدة، 2013، ص 65).

كانت قرارات صادرة عن الجمعية العامة، وبالتالي فإن صدور قرار بالاعتراف بفلسطين دولة مراقب لا يعنى أن الدولة الفلسطينية باتت قريبة المنال، فقد يحتاج الأمر ليس لجهود دبلوماسية شاقة، بل ربما لحروب حتى تصبح الدولة واقعا على الأرض (أبراش، 2013، ص20).

واستمرارا لسياسة التصعيد الإسرائيلي أصدرت حكومة الاحتلال عدة قرارات حيث صدر قرار الحكومة للرد على القرار الدولي بأن للشعب اليهودي حقوق طبيعية وتاريخية وشرعية وقانونية في وطنه وعاصمته الأبدية القدس، كما رفضت الحكومة القرار رقم 67/191 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 29/نوفمبر2012 ، وفى نفس الاجتماع صرح نتنياهو أن الرد على القرار آنف الذكر هو تسريع الاستيطان في المناطق المختلفة، وعلى هذه الأساس بعد التشاور مع وزير الدفاع والمالية تقرر تسريع مخططات البناء في منطقة E1 الواقعة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس، بهدف إحكام الطوق اليهودي حول القدس العربية، والضفة الغربية إلى قسمين، وبناء 3000 شقة في المستوطنات بالضفة وشرق القدس، وسرقة عائدات الضرائب المقدرة 100 مليون دولار (الهندي، 2013/3/4).

لقد صدرت الكثير من القرارات الدولية التي تثبت للفلسطينيين حقوقهم فعشية الإعلان عن قيام دولة إسرائيل قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين وبعد ذلك قررت حق العودة للاجئين الفلسطينيين ولم تلتزم إسرائيل بذلك، وعدم شرعية الاستيطان، فهناك الكثير من القرارات الدولية لم تلتزم بها إسرائيل وجاء أخرها وهو عدم التزام إسرائيل بقرار الجمعية العامة الذي يمنح فلسطين دولة على حدود عام 1967، ومحاولة عرقلة إنشاء الدولة بكل الطرق سواء بالاستيطان، والحصار وغيره من السياسات الإسرائيلية.

خامساً: رد الفعل الإسرائيلي على الاعتراف بدولة فلسطين

وصف بنيامين نتنياهو خطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة الذي قال فيه: إن إسرائيل تقوم بتطهير عرقي في الضفة الغربية بأنه "خطاب الشيطان الذي يقطر سماً وملئ بالدعاية الكاذبة ضد الجيش المستوطنين". لن من يتحدث بهده الطريقة لا يريد سلاماً ، وفى خطابه الذي ألقاه بمناسبة مرور 35 عاماً على زيارة السادات للقدس قال أيضا: إن القرار الدولي لم يغير شيئاً على الأرض، ولن يساعد على قيام دولة فلسطينية بل يبعدها، وأن الطريق الوحيدة للتوصل لتسوية مع الفلسطينيين هو طريق المفاوضات، وليس قرارات أحادية الجانب صادرة عن الأمم المتحدة لا تأخذ بعين الاعتبار الوجود والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية (الهندي، 2013/3/4).

كما أن وزير الخارجية الإسرائيلية ليبرمان رفض القرار الدولي وأعلن أن " أبو مازن يمارس الإرهاب السياسي ويعمل على نزع شرعية إسرائيل من خلال مطالبته بمقاطعه إسرائيل وتقديم مطالبه في الخارج وليس على طاولة المفاوضات، ونملك الكثير من الوسائل كي نجعله يندم على أفعاله"، كما صرح إيلى يشاى [*]بأن القرار مرفوض وإسرائيل لن تعترف بالدولة الفلسطينية مطلقاً، أما إيهود أولمرت رئيس الحكومة السابق فقد أيد القرار واعتبره مفيداً لإسرائيل؛ لأنه يساعد في ترجمة التوجه الداعي لقيام دولة ديمقراطية ذات أغلبية يهودية في إسرائيل (الهندي، 2013/3/4).

سادساً: القيمة القانونية والسياسية لإعلان الدولة

إن الشخصية القانونية التي حظيت بها دولة فلسطين، تتمثل في أنها ستتمكن من التوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من ضمنها على سبيل المثال ميثاق روما، الذي يمكنها من

---

[*] إيلى يشاى: وزير الداخلية الإسرائيلي، ورئيس حزب شاس أكبر الأحزاب الدينية (الهندي، 2013/3/4).

الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية، وهو يؤهلها للطلب من الادعاء العام للمحكمة التحقيق في جرائم الحرب التي ترتكبها دولة الاحتلال، ووضع العالم أما مسؤولياته عندما يتعلق الأمر بالعدالة والقانون الدولي، وما تم الحصول عليه للفلسطينيين يؤهلهم لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلية عبر الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية والتي تمكن الإدعاء العام من التحقيق في الجرائم المرتكبة بغياب العدالة في وجه المجتمع الدولي (يونس،2013، ص80).

وبخصوص القيمة السياسية "لقد أفرز هذا القرار واقعاً مادياً وقانونياً جديداً على كافه الأصعدة، لكنه أثار في الوقت نفسه مجموعة من التحديات للقيادة الفلسطينية، أبرزها تحويل هذا الإنجاز القانوني الدولي إلى وقائع مادية وإنجازات ملموسة لاستكمال المشروع الوطني، فهو يشكل بدء مرحلة جديدة على صعيد العلاقات الدولية الثنائية بين دولة فلسطين ودول العالم بما فيها إسرائيل، وبالتالي يشكل ذلك انعطافة حادة في ماهية المفاوضات وأسسها، ويعنى ذلك بدء مرحلة نضالية جديدة بسمات مختلفة تماما عن السابق، وهذا يتطلب بالطبع إعادة تشكيل للنظام السياسي الفلسطيني بداء من المؤسسات والأنظمة مروراً بالبنى والأدوار انتهاء بالعلاقات والقوانين الناظمة بينها" (مهنا، 2013، ص 8). إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة يمتلك قيمته القانونية والسياسية التي تصب في صالح الفلسطينيين، حيث إن التعامل مع القيادة الفلسطينية بصفة دولة يرتقي بشأنها السياسي، ويساعد على رفع التمثيل الدبلوماسي في الدول التي تعترف بها كدولة، بالإضافة إلى أن القيادة الفلسطينية تستطيع تقديم طلبات عضوية إلى الكثير من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة.

الخلاصة:

تناول هذا الفصل في المبحث الأول فترة مهمة تركت آثارها السلبية للغاية على القضية الفلسطينية، حيث إن الأحزاب اليمينية الإسرائيلية استفادت من نتائج الحرب 2008–2009 على قطاع غزة،

وعلى أثر ذلك تم صعود اليمين المتشدد إلى سدة الحكم، وتشكيل الحكومة الثانية والثلاثين التي تعد الأشد يمينية في تاريخ الحكومات الإسرائيلية بحسب التصنيف الحزبي الإسرائيلي، حيث بدأت الحكومة المذكورة منذ توليها الحكم في إسرائيل سياستها بالجمود السياسي، وتكثيف الاستيطان، وتسريع وتيرته في مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية، والعمل على تهويد القدس، ومنذ مارس 2009 وسياسة الاستيطان تزداد سنة بعد سنة حيث إن عام 2011 شهد زيادة بنسبة 20% في بناء الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية مقارنة بعام 2010، كذلك واصلت الحكومة الإسرائيلية سياستها ضد السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني من إغلاق للمعابر، وتضييق الخناق والحواجز في الضفة الغربية، وحجز أموال العوائد والضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية، واختتم نتنياهو هذه الحقبة من حكمه بالحرب على قطاع غزة في نهاية عام 2012.

وتناول المبحث الثاني المواقف الإسرائيلية من الدولة الفلسطينية في ظل السياسات الإسرائيلية ومواقف القيادة الإسرائيلية من ذلك، وتم التطرق في هذا المبحث إلى الاستعدادات الفلسطينية، وما قامت به من بناء المؤسسات الدولة الفلسطينية هذه الخطة التي عرفت بخطة سلام فياض وما تلاها من إجراءات قامت بها السلطة الفلسطينية بالذهاب لمجلس الأمن في نهاية عام 2011. هذه المحاولة التي باءت بالفشل بسبب الضغط الأمريكي والتهديد باستخدام الفيتو، وتم التطرق أيضا إلى الذهاب للأمم المتحدة مرة أخرى نهاية عام 2012 والنجاح الذي حققته القيادة الفلسطينية بالاعتراف الدولة الفلسطينية بصفة دولة مراقب غير عضو، رغم الضغوط والتهديد الأمريكي والإسرائيلي ضد السلطة الفلسطينية، وما قامت به الحكومة الإسرائيلية من إجراءات عقابية ضد السلطة الفلسطينية، وأعقب ذلك عرض وتحليل للقيمة السياسية والقانونية للاعتراف بالدولة.

الخاتمة

تناولت الدراسة بالتحليل مجمل السياسات الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية خلال المرحلة من 2000–2012، وتم عرض وتحليل الإجراءات التي قامت بها ضد السلطة الفلسطينية والتي انتهجتها حكوماتها المتعاقبة، وتميزت كل فترة من هذه الفترات بسياسات معينة، فكانت في البداية حقبة شارون والتي أتسمت بالعنف والسياسة الاقصائية وتقويض السلطة، حيث غلب عليها الطابع الدموي في التعامل مع السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فقامت بعملية السور الواقي وهي اجتياح الضفة الغربية بقوة السلاح، وقامت ببناء جدار الفصل العنصري علماً بأنه يمكن إعتبار ذلك جريمة من جرائم الحرب، وقامت حكومته بمحاصرة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات وصدور قرار بإزاحته ما أدى في النهاية إلى استشهاده، ولكن القرار المثير للجدل في فترة شارون كان الانسحاب الأحادي الجانب من مستوطنات قطاع غزة وشمال الضفة الغربية بدون تنسيق مع السلطة الفلسطينية، حيث أسس قراره هذا على اعتبار السلطة داعمة للإرهاب على حد قوله، ومن ضمن السياسات الإسرائيلية المتبعة في فترة حكمه أيضا سياسة الاغتيالات العلنية للقيادات الفلسطينية الكبيرة مثل أبو علي مصطفى وأحمد ياسين ومسعود عياد وغيرهم.

أما حقبة أولمرت فلم تتبنَ نموذجاً أفضل من الناحية الجوهرية في سياستها تجاه السلطة الفلسطينية حيث بدأت سياستها منذ توليها بحرب عام 2006 التي أدت إلى دمار كبير، وتلاه اجتياح للمناطق الفلسطينية عدة مرات، وعندما تم الضغط الأمريكي على حكومة أولمرت تمت الموافقة على انعقاد مؤتمر أنابولس، ومن ثم البدء بالمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التي كادت على وشك الاتفاق على مجمل القضايا بين الفلسطينيين والإسرائيليين وانهاء الصراع، إلا أنه تم إفشال

المفاوضات ببدء حرب "الرصاص المصبوب"، وفتح ملفات فساد لرئيس الوزراء أولمرت وهكذا انتهت حكومته دون تحقيق أي إنجاز للفلسطينيين.

بينما شهدت فترة حكم نتنياهو الثانية جموداً تاماً في العملية السياسية، واتجه نحو سياسة إدارة الصراع وليس حله، وتنامي وتكاثر الاستيطان وتزايدت وتائره متزامنة مع تقطيع أوصال الضفة الغربية وتشديد الحصار على الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى سياسة حجز الأموال الفلسطينية عن السلطة الفلسطينية، ومواصلة سياسة إغلاق المعابر والعقاب الجماعي على الفلسطينيين، ولم يتم تحقيق أي انجاز للسلطة الفلسطينية في فترة نتنياهو بل أن الأمور زادت تعقيدا بقيام نتنياهو بحرب عام 2012 التي سميت "عامود السحاب".

ونتيجة لتلك السياسات الإسرائيلية اتخذت السلطة الفلسطينية قراراً بالتوجه إلى الأمم المتحدة وبالأحرى لمجلس الأمن عام 2011 للحصول على الاعتراف بدولة فلسطين وتم إفشال هذا القرار أمريكياً وإسرائيلياً، وبعد ذلك توجهت القيادة الفلسطينية إلى الجمعية العامة للحصول على دولة بصفة مراقب، ونجحت في الحصول على ذلك القرار رغم الرفض الأمريكي والإسرائيلي، حيث يعتبر ذلك نجاحا دبلوماسيا للفلسطينيين في ظل أن الولايات المتحدة وإسرائيل وضعت كل جهدها لإفشال هذا القرار، وبتعبير أدق لجهة المركز القانوني والسياسي الجديد الذي نقل المناطق الفلسطينية من أراضي دولة متنازع عليها، إلى أراضي دولة تخضع للاحتلال، حيث يتوجب على المحتلين عدم جواز ضم أي من أراضيها بالقوة وبالتالي ضرورة الانسحاب منها وفقا للشرعية الدولية.

فقامت الحكومات الإسرائيلية اليمينية المتعاقبة، على مدار خمسة عشر عاما، بالمراوغة في المفاوضات تارة، وتسريع الاستيطان والتهويد تارة أخرى، والمنبثق من قناعة الأحزاب اليمينية مثل

الليكود بأن أرض فلسطين الكاملة أرض الآباء والأجداد حسب رؤيتهم، كل ذلك يعتبر معولاً للهدم لأي تقدم بالعملية السلمية وما هو إلا إدارة للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين وليس حله.

حيث تسعى "السياسات الإسرائيلية إلى فرض سياسة الأمر الواقع والتي تجعل قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومرتبطة جغرافياً على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 غير ممكنا، كما تجلى ذلك في تصريحات إسرائيلية عديدة عبرت عن رفضها قيام دولة فلسطينية، وعزم إسرائيل على تحويل الفلسطينيين إلى مستوطنين وتزامن ذلك مع حالة الضعف العربي واستمرار الانقسام الفلسطيني،لذلك يجب الحفاظ على المنظمة باعتبارها المظلة السياسية المعترف بها عربياً ودولياً إلى حين قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس" (أبو سعدة، 2013، ص73:74).

ويتفق الباحث مع مخيمر أبو سعدة، أستاذ العلوم السياسية، بأنه لا يوجد رؤية ولا توجه عند الجانب الإسرائيلي، وبالأخص الأحزاب اليمينية إعطاء الجانب الفلسطيني، دولة على حدود الرابع من حزيران مستقلة ومتصلة وحل عادل للاجئين والقدس الشرقية عاصمة فلسطين؛ وهذا الأمر اتضح للباحث بجلاء من خلال متابعة وتحليل ورصد السياسة الإسرائيلية، وما قامت به من الاستيطان في القدس والضفة الغربية لفصلها عن بعضها وعزل الضفة بالجدار وما ينجم عنه من تمزق فلسطيني، وهكذا يصبح التواصل الجغرافي بين مدن الضفة وقراها ومخيماتها أمراً صعب المنال،مضافاً لذلك عزل غزة عن الضفة الغربية واستمرار العقوبات الجماعية بحقها أمر يجعل قيام دولة مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مجرد شعار في المرحلة الراهنة.

لذلك فإن السيناريو المطروح أو المتوقع هو استمرار الحكومات الإسرائيلية بالمراوغة والمماطلة، وعندما يتم الضغط عليها دولياً تبدأ بالمفاوضات مع الجانب الفلسطيني، ولحظة الاقتراب من حل

معين يتم إسقاط الحكومة الإسرائيلية بطريقة معينة، إما بانتخابات مبكرة أو قضايا فساد كما حصل مع أولمرت، أو قيامها بحرب على قطاع غزة أو الضفة الغربية وبعد ذلك تعمل على فتح بدايةً جديدة مع أي حكومة تلي السابقة. وهكذا تتم الأمور دون تقدم بل يكون هنالك مزيداً من الحصار والاستيطان بدلاً من الوصول لحل نهائي ينهى حالة الصراع على أساس حل الدولتين.

ويمكن تعزيز الفكرة التي تم الإشارة إليها أعلاه بأن موشية يعلون وزير الشؤون الإستراتيجية في حكومة نتنياهو 2009 أكد بأنه "لا يوجد وزير واحد في المجلس الوزاري للشؤون الأمنية يعتقد أن التوصل إلى حل للصراع مع أبو مازن في المستقبل القريب، لذا علينا التعود على فكرة أننا في وضع إدارة الأزمات، وأننا لن نحلها وهذا الوضع قائم منذ 20 عاماً ويمكن أن يستمر لمائة أخرى" (شعبان، 2011/11/26).

وتدل هذه السياسة الإسرائيلية الواضحة بأن سياسة المفاوضات بلا نهاية ليس فكرة مؤقتة أو جاءت حسب ظروف الصراع مع الفلسطينيين، ولكنها فكرة أصيلة في سياسة إسرائيل، وأنها تعتبر خيار إستراتيجي كسياسة ثابتة اتجاه الفلسطينيين، وهذا يدل على أن الإسرائيليين لن يقبلوا بالدولة الفلسطينية طواعية أو من أجل السلام وسيستمرون في سياستهم الثابتة في إطالة فترة المفاوضات، وإبقاء الحال على ما هو عليه وكسب الوقت.

من ناحية أخرى، هنالك من يرى إمكانية قيام دولة فلسطينية وذلك بضغط دولي وأمريكي لفرض حل مرضي إلى حد ما للفلسطينيين، وقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وهذا من مصلحة الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، إلا إن الوصول إليه بحاجة إلى حكومة بمواصفات تختلف عن حكومة نتنياهو؛ لأن اليمين المتشدد يتبنى برامج الاستيلاء على أرض فلسطين

كاملة بغض النظر عن الشعارات التي صرح بها نتنياهو في خطابه في جامعة بار إيلان بقوله: إنه يؤيد حل الدولتين، ولكن يريد الاعتراف بيهودية الدولة.

ويعتقد الباحث أن مناورات نتنياهو التكتيكية تهدف إلى تخفيف حدة ما تقوم به أوروبا من مقاطعة منتجات المستوطنات، وزيادة العزلة على إسرائيل، ولا شك بأن هذه المقاطعة الأوروبية لها أهمية وإقرار بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم.

وندلل على هذا بالموقف الأوروبي وارتفاع حدة النقد لنتنياهو، وهو ما عبرت عنه كاترين أشتون بمحادثة مع نتنياهو عندما قالت له: "يجب أن تفهم أنتم تخسرون أكبر أصدقائكم في أوروبا"، وهذا بسبب الجمود والتعنت الإسرائيلي في العملية السلمية (غانم، 2011، ص15). وهذا يؤشر على موقف أوروبي داعم لحقوق الفلسطينيين.

كما أن "الموقف الأمريكي الرسمي يعتبر قيام دولة فلسطينية هو مصلحة إستراتيجية أمريكية تخدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط المضطرب سياسياً، ولقد أكدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون على ضرورة قيام دولة فلسطينية، ولقد أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة كما ورد في خارطة الطريق المدعومة أمريكياً" (أبو سعدة، 2012، ص202).

وكان جورج بوش الابن في خطابه في الأمم المتحدة في 10تشرين الثاني/نوفمبر2001، قد ضمن خطابة نصاً هو الأول من نوعه في تاريخ السياسة الأمريكية الشرق الأوسطية منذ عام 1947، وذلك من حيث تبنيه لمبدأ قيام دولة فلسطين إلى جانب إسرائيل، وبعد نحو أربعة أشهر من الخطاب المذكور، تبنى مجلس الأمن الدولي في 12آذار/ مارس2002، أول قرار من نوعه أيضاً منذ قرار التقسيم(181) في عام 1947، أكد فيه على رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل

وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، كما ألقى الرئيس الأمريكي بوش الابن بتاريخ 14حزيران/يونيو2002 خطاباً جديداً كرسه للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وطرح فيه خطوطاً عريضة لعملية سياسية تؤدى إلى وضع نهاية للنزاع بقيام دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967(حجاوى، 2003، ص8:7).

و"منذ وصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض وهو يؤكد على ضرورة حصول الفلسطينيين على دولة، وخاصة عندما قال في أيلول/ سبتمبر 2010 إنه يأمل بأن يرى دولة فلسطينية عضو في الأمم المتحدة في سبتمبر 2011" (أبو سعدة، 2012، ص202).

ودون الإغراق في التفاؤل يعتقد الباحث أنه على الرغم من تواتر إعلانات رؤساء الإدارات الأمريكية المتعاقبين منذ كلينتون حول قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، إلا إن الموقف الأمريكي لا يجوز الركون إليه والبناء عليه إلا في حال تغيرات وتعديلات في موازين وعلاقات القوى لصالح الحركة الفلسطينية والدول العربية، مما يدفع الولايات المتحدة للضغط الحقيقي على حليفها الاستراتيجي الإسرائيلي، وبذات الآلية يمكن وضع إسرائيل أمام خيارات صعبة تحتم عليها الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة، علماً بأن الموقف الأمريكي وبطبيعة الحال الإسرائيلي أيضاً لا يوضح المسائل الجوهرية المتعلقة بالقدس الشرقية والحدود واللاجئين والغور ومدى استقلالية الدولة وسيادتها.

أما موقف الدول العربية من قيام الدولة الفلسطينية، فقد أقرت القمة العربية التي عقدت في بيروت في 27-28 آذار/مارس2002، خطة السلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية، والتي تحمل مسمى المبادرة العربية، والتي نصت على اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي منتهياً، وإنشاء علاقات مع إسرائيل في إطار سلام شامل، إذا ما قامت إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار194، والقبول بقيام دولة فلسطينية

مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو1967، والقدس الشرقية عاصمتها (حجاوى، 2003، ص8).

لذلك يتضح أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية مع حل الدولتين رغم التفاوت الكبير المتعلق بالحدود واللاجئين والقدس... ؛ لأنهم يرون بأن المشكلة تكمن في الشرق الأوسط في المسألة الفلسطينية، وإذا تم حل هذه المشكلة فسيعم الاستقرار في المنطقة بشكل عام، وستحافظ الولايات المتحدة والأوربيين على مصالحهم، كما أن إسرائيل أيضا ستنعم بالسلام والأمن.

ويعتقد الباحث أن الحل الذي سيؤمن ما تم الذهاب إليه من أمن وسلام واستقرار متوازن وجاد يكمن في إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة سياسيا واقتصاديا، إلا إن الوصول لهذا الحل يتطلب تغيرات واسعة في العمق على الصعيد الفلسطيني والإسرائيلي والإقليمي العربي والدولي. وبكلمات أخرى فهناك ضرورة لتجديد النظام السياسي الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية والتوافق على برنامج سياسي وتوجهات موحدة. إلى جانب قيام المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لإجبارها على الالتزام بمتطلبات العملية السلمية القائمة على حل الدولتين.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- نجم عن تحميل إسرائيل للسلطة الفلسطينية مسؤولية العمليات الاستشهادية الفلسطينية في عمق فلسطين الانتدابية لجهة سيطرة السلطة على المناطق التي تنشط منها المجموعات المقاتلة، انتهاج إسرائيل سياسة حصار وعقوبات تتعارض والاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية المبرمة منذ التوقيع على أوسلو.
- تمادت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في سياسة التسويف والمماطلة، وعرقلة التوصل لحل سياسي متوازن للصراع منذ وصول أرئيل شارون إلى الحكم عام 2001، وكانت فترة شارون من أشد وأعنف المراحل على الفلسطينيين من حيث المجازر والحروب التي تم ارتكابها ضد الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية.
- تلعب المؤسسة العسكرية دوراً رئيساً ومحورياً في الحياة السياسية الإسرائيلية، فهي التي تقوم برسم سياسة إسرائيل الأمنية والخارجية، معتبرة المقاربات الأمنية بمثابة حجر الزاوية في الصراع العربي الإسرائيلي، وبالأحرى الفلسطيني الإسرائيلي، وعليه فالأولوية الأساسية للأمن في مواجهة السلام وحق تقرير المصير والاستقرار في المنطقة.
- تمثل ظاهرة الأمن القومي في إسرائيل حجر الزاوية في السياسات الخارجية تجاه كافة دول الجوار، انطلاقا من مفاهيم جيوسياسية توسعية عدوانية تقوم على أساس نظريات المجال الحيوي.
- وظفت إسرائيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر انطلاقا من مفاهيمها الأمنية، حيث اعتبرت المقاومة الفلسطينية وخاصة العمليات الاستشهادية جزءاً من الإرهاب الدولي، وعليه قامت بتنفيذ

عمليات وهجمات وقائية واستباقية بدعم أمريكي بحجة أن العمليات الاستشهادية مماثلة لأحداث 11 سبتمبر.

- الحجة الأمنية لبناء جدار الفصل العنصري لم تكن سوى ذريعة للتستر على الوظيفة السياسية لبنائه ولمواصلة نهب الأراضي الفلسطينية؛ ولتقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة قابلة للحياة.
- اعتمدت إسرائيل سياسة ترحيل القضايا التفاوضية والعمل قدر الإمكان على إشغال الجانب الفلسطيني بقضايا جزئية يعمل الإسرائيليون على اختلاقها كسباً للوقت، كقضية احتلال مناطق في الضفة الغربية خلال عملية السور الواقي، حيث كان الجيش الإسرائيلي قد أخلاها قبل عام 2000 ومع ذلك فقد أدخلتها إسرائيل مجددا في صلب جلسات التفاوض.
- رغم مصلحة إسرائيل باستمرار المفاوضات إلا إنها لا تغفل جانب الحرب، فمثلا في حقبة أولمرت وصلت المفاوضات إلى حدود لم تصل لها من قبل، إلا إن أولمرت بدأ حقبته بحرب وانتهى من الحكم بحرب أخرى واستنادا إلى شعار فحواه من يريد السلام عليه أن يكون مستعدا للحرب.
- تبنى نتنياهو خلال فتره حكمه من عام 2009-2012 سياسة إدارة الأزمات وليس حلها، بالإضافة لذلك فقد كان من أهم أولويات حكومته تسريع وتيرة الاستيطان والتلويح الدائم بالعقوبات الجماعية في حال عدم اكتفاء الفلسطينيين بالسلام الاقتصادي كمقايضة للحقوق الوطنية المشروعة.
- ترفض إسرائيل إعطاء الفلسطينيين دولة على حدود عام 1967 وفق القرارات الدولية، ويتضح هذا الأمر بوضوح من خلال المفاوضات الماروثنية الفلسطينية- الإسرائيلية، والتي تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى إغراقها بالقضايا الجزئية على حساب المسائل الجوهرية المتعلقة بالحدود وقضايا

الاستيطان والقدس والأسرى واللاجئين والسيادة والسقف الزمني لقيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.

- رغم انتهاج إسرائيل لسياسات عقابية مفرطة ضد السلطة الفلسطينية والعديد من رموزها الوطنية، إلا أنه لا يوجد قرار سياسي إسرائيلي حتى اللحظة بحل أو إنهاء السلطة الفلسطينية، فالقرار لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تمحور حول إنهاك وإضعاف السلطة، ويعود الأمر لجهة خشية هذه الحكومات من إعادة احتلال المدن الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية، ومن أجل التهرب من الالتزامات القانونية الدولية الملقاة على قوة الاحتلال تجاه السكان المدنيين وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة 1949.
- تشكل سياسة الاغتيالات جزءاً من القرار السياسي والأمني الإسرائيلي وليس مجرد تكتيك عسكري، فإلى جانب كونها إصدار حكم بالإعدام وتنفيذه دون أي نوع من المثول أمام المحاكم، فأنها تشكل مخلفة وخرقاً لقاعدة نظام عام في القانون الدولي العام والإنساني.
- هدفت إسرائيل من إخلائها لقطاع غزة وشمال الضفة الغربية مع استمرار سيطرتها الأمنية والجيوسياسية البرية والبحرية والجوية إلى التهرب من مسؤولياتها القانونية بموجب القانون الدولي كدولة احتلال، وكذا إلى تفجير التناقضات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس الطامحة للسلطة.
- تبين نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل، أن الناخب الإسرائيلي بشكل عام يصوت للجنرالات في حزب العمل، أما انتخابه لليكود فيمثل انحيازاً للحرب وأولوية الأمن على حساب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وفى مواجهة السلام والأمن المتوازن لدول المنطقة.

- يعود الرفض الإسرائيلي لقبول الأمم المتحدة فلسطين كدولة مراقب غير عضو بالجمعية العامة لجهة إدراكها بأن هذا الاعتراف ينقل المناطق المحتلة من وضع الأراضي المتنازع عليها إلى مركز قانوني يتمحور حول حقوق الفلسطينيين الثابتة وغير القابلة للتصرف في كامل أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية باعتبارها أراضى دولة تحت الاحتلال يتوجب انسحاب إسرائيل منها استناداً لمبادئ وقواعد القانون الدولي الناظم للعلاقات بين الدول.

التوصيات:

- إنهاء الانقسام الداخلي، وبالأحرى استعادة الوحدة الوطنية للشعب والكيانية الفلسطينية؛ وذلك لتعزيز الموقف الفلسطيني على صعيد التوجه للمجتمع الدولي و المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.
- العمل على استغلال أمثل لوسائل الإعلام الدولية والعربية في فضح الممارسات الإسرائيلية، ونقل الحقيقة للعالم بهدف استقطاب الرأي العام الدولي.
- استخدام النهج الدبلوماسي والسياسي، أي استخدام القوة الناعمة التي تنتهجها القيادة السياسية في السلطة الفلسطينية في إدارة الأزمات مع الحكومة الإسرائيلية.
- رغم أن الفلسطينين لا يمتلكون القوة العسكرية الكافية لمواجهة السياسة الإسرائيلية، إلا إن هناك خيارات أخرى دبلوماسية، كالانضمام إلى المنظمات، والهيئات الدولية المتعددة، بالإضافة إلى الانتقال بالمقاومة الشعبية إلى ظاهرة سياسية ومجتمعية ومؤسساتية.
- يجب استثمار النجاح الفلسطيني في الحصول على عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة، والانتقال بكافة حيثيات المسألة الفلسطينية؛ إلى أروقة المنظمة الأممية، كالاستيطان والأسرى والجدار والمياه ومحاكمة مجرمي الحرب ...، كخطوات ملموسة لنيل الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

- ضرورة تطوير آليات الحوار الوطني الشامل بين كافة قوى ومؤسسات المجتمع الفلسطيني، والتوجه الجاد نحو دمقرطة المؤسسات والقرار السياسي والاجتماعي الفلسطيني وإعادة الاعتبار والهيبة لـ م.ت.ف ومؤسساتها وصفتها التمثيلية وذلك لخوض معركة ناجحة في مواجهة الابتزازات والاملاءات الإسرائيلية والأمريكية.
- بعد دراسة السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية تبين أن المكتبة العربية والفلسطينية بحاجة لدراسات وأبحاث جادة حول أهمية القدس في السياسة الإسرائيلية، وكذلك حول الدعم الأمريكي للسياسة الإسرائيلية خاصة بعد الرفض الأمريكي للاعتراف بالدولة الفلسطينية عام 2012، وانحيازها المتواصل لهذه السياسة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

المراجع

أولا: الموسوعات

1. الزرو، نواف (2011): موسوعة الهولوكوست الفلسطيني المفتوح، **اختلاف إسرائيل وسياسات التطهير العرقي 1798–2010**، المملكة الأردنية الهاشمية، المكتبة الوطنية، عمان.

ثانيا: الكتب

1. بركات، نظام (1982): **النخبة الحاكمة في إسرائيل**، الطبعة الأولى، مطابع الكرمل الحديثة بيروت، لبنان.
2. بيضون، وآخرون (2002): **العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. تيم، سعيد (1989): **النظام السياسي الإسرائيلي**، دار الجليل، الأهلية للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
4. الجعبرى، جواد (1996): **عملية اغتيال إسحاق رابين في المنظور الإسرائيلي**، منشورات وزارة الأعلام الفلسطينية.
5. حامد، قصي (2009): **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين ولاية الرئيس جورج بوش الابن**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
6. حواتمه، نايف (1998): **أوسلو والسلام الأخر المتوازن**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع سورية، دمشق.
7. دائرة شؤون المفاوضات (2005): **الجدار**، منظمة التحرير الفلسطينية، وحدة دعم المفاوضات، فلسطين.
8. ربيع، حامد (1975): **من يحكم في تل أبيب**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، شارع سوريا بيروت، لبنان.
9. رزقه، يوسف (2009): **الطريق الصعب**، إستراتيجية حرب الفرقان 2009، حماس الشراكة والقيادة، تم نشر هذا الكتاب بالتعاون مع مركز رؤى للأبحاث، فلسطين، غزة.
10. سالم، محمد (2002): **الديمقراطية المزعومة في إسرائيل**، الناشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.
11. شاش، طاهر (1999): **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات**، دار الشروق، القاهرة.

12. شعبان، خالد (2011): **التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل 1999-2010**، قرارات إستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة.

13. صالح وآخرون، محسن (2012): **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011**، تقرير معلومات 21، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، لبنان.

14. صالح، محسن وآخرون (2008): **المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابولس والقمة العربية في دمشق**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، لبنان .

15. صالح، محسن (2012): **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

16. عباس ، محمود (1994): **طريق أوسلو**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.

17. عباس، خضر (2003): **الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته**، إصدارات مركز الوعي للدراسات والتدريب، فلسطين، غزة.

18. عبد الكريم وآخرون، قيس (2003): **ما بعد السور الواقي**، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.

19. عبد الكريم وآخرون، قيس (2003): **السور الواقي**، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.

20. عبد الكريم وآخرون، قيس (2005): **خطة فك الارتباط**، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.

21. عبد الكريم، وآخرون (2013): **على مرمى حجر**، في قضايا الدولة والاستقلال، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.

22. عبد الكريم، قيس، وآخرون (1998): **سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة**، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.

23. عبد الكريم، قيس، وآخرون (1999): **خمس سنوات على أتفاق أوسلو**، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.

24. على، ياسر (2009): **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

25. العملة، أبو خالد (1997): **أوسلو محطة لتهويد فلسطين..خطوة للسيطرة على المنطقة**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان.

26. قريع ، أحمد (2006): **مفاوضات أوسلو**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، لبنان.

27. قريع، أحمد (2007): **مفاوضات كامب ديفيد**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، لبنان.

28. قريع، أحمد (2011): **الطريق إلى خارطة الطريق**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، لبنان.

29. الكيالي عبد الحميد، وآخرون (2009): **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عملية الرصاص المصبوب**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، لبنان.

30. ماضي، عبد الفتاح (1999): **الدين والسياسة في إسرائيل**، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مكتبة مدبولى، القاهرة.

31. المدينى، توفيق (2008): **القضية الفلسطينية أمام خطر التصفية**، حاضنه اللغة العربية ، دار الفكر، دمشق.

32. مرتضى، إحسان (2006): **الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومة والعملانية**، باحث للدراسات، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت.

33. نوفل، ممدوح (1996): **الانقلاب**، أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد–واشنطن" دار الشروق للنشر والتوزيع رام الله–فلسطين.

34. نوفل، ممدوح (1995): **قصه اتفاق أوسلو**، الرواية الحقيقية الكاملة طبخة أوسلو، الأهلية للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

35. هلال، جميل (2013): **الصراع العربي–الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

36. هيكل، محمد حسين (1996): **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، سلام الأوهام ، أوسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، القاهرة.

37. الوحيدى، فتحي (1997): **نظام الحكم في إسرائيل**، دراسة قانونية تحليلية للنظام الدستوري والسلطات الثلاثة، مطابع الهيئة الخيرية، قطاع غزة.

ثالثا: الكتب المترجمة من الانجليزية

1. **إسبوزيتو، ميشيل (2009): العمليات العسكرية ضد غزة من 2000-2008**، سنة على حرب غزة، ترجمة مهى بحبوح، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
2. الجندي، كريم (2011): **صناعة القرار الإسرائيلي الآليات والعناصر المؤثرة**، دار النشر مركز الزيتونة.

رابعا: الكتب المترجمة من اللغة العبرية

1. بيرس، شمعون (1995): **معركة السلام**، ترجمة:عمار فاضل /مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
2. بيرى، يورام (2007): **جنرالات في مجلس الوزراء**، كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل، ترجمة:حسن خضر، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، فلسطين.
3. سبير، أورى (1998): **المسيرة حكاية أوسلو من الألف إلى الياء**، ترجمة بدر عقلي، دار الجليل للنشر ،عمان، الأردن.
4. ماكوفسكى، ديفيد (2006): **خطة أولمرت أحادية الجانب**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، رام الله، ترجمة ساجى خليل.
5. هرئيل،عاموس؛ ساخروف، آفى (2005): **الحرب السابعة**، كيف انتصرنا ولماذا خسرنا في الحرب مع الفلسطينيين، ترجمة ونشر ثابت السباخى، غزة، فلسطين .
6. يعلون، موشى **(2007): الطريق الطويلة القصيرة**، ترجمة ونشر ثابت السباخى، غزة، فلسطين .
7. يهودا بن مئير (1989): **صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل**، ترجمة: بدر عقيلى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

خامسا: رسائل الماجستير والدكتوراة

1. جابر، حسين (2011): **أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009 وعلى عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين.

2. شقلية، نائل (2013): **السياسة الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي: 1991-2011**، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، غزة، جامعة الأزهر.
3. عزارة، رامي (2011): **السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة جامعة الأزهر .
4. العيلة، حاتم (2011): **التغيرات السياسية في إسرائيل وأثرها على عملية التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية 1992-2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأزهر، غزة، فلسطين.
5. منصور، علاء (2013): **الأمن القومي الإسرائيلي وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين**، 1991-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، الأزهر، فلسطين.
6. الوادية، أحمد (**2009**): **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية**، 2001-2008، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأزهر، فلسطين.
7. الوادية، أحمد (2013): **أيديولوجيا الدور الأمريكي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية 2000-2008**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الإسكندرية، مصر.

سادسا: الدوريات

1. أبراش، إبراهيم (2013): **مستقبل السلطة الفلسطينية بعد الاعتراف بفلسطين دولة مراقب**، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية السادس، الاستراتيجيات الفلسطينية بعد إعلان الدولة في الأمم المتحدة، مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، غزة.
2. إبراهيم، يوسف (2007): **أمام استحقاق مؤتمر أنابولس**، يطرحون تبادل الأراضي لإسقاط حق العودة، العودة ، العدد الثالث، كانون أول /ديسمبر 2007، مجلة شهرية تعنى بقضايا اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة تصدر عن دار العودة للدراسات والنشر – لندن.
3. أبو دياك، ماجد (2008): **من مظاهرة دولية إلى مفاوضات بلا مستقبل**، أنابولس: مكاسب إسرائيلية أمريكية وخسائر فلسطينية، العودة، العدد الرابع، السنة الأولى كانون الثاني/يناير2008، مجلة شهرية تعنى بقضايا اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة تصدر عن دار العودة للدراسات والنشر – لندن
4. أبو ركبة، طلال (2010): **تهويد القدس المحتلة المطلوب والممكن فلسطينيا وعربياً**: مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة ، مؤسسة الأيام، رام الله– فلسطين.

5. أبو سعدة، مخيمر (2013): **هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية بعد إعلان الدولة**، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية السادس، الإستراتيجيات الفلسطينية بعد إعلان الدولة في الأمم المتحدة، مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، غزة.

6. أبو سعده، مخيمر (**2012**): **دولة فلسطين المراقب(غير عضو) في الأمم المتحدة**، التحديات والتوقعات، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية، المؤتمر الأول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، المؤتمر الثاني مستقبل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، غزة.

7. الأزعر، محمد (2011): **تقييم الاعتراف الأممى بالدولة الفلسطينية عبر آليات الأمم المتحدة**، مجلة شؤون عربية، العدد 148.

8. أمارة، محمد (2005): **المشهد السياسي والحزبي**، المشهد الإسرائيلي في العام2004، تقرير مدار الاستراتيجي، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، فلسطين، رام الله.

9. البابا، جمال (2003): **خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلية**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة العدد التاسع والعاشر، يناير – يونيو.

10. البابا، جمال (2003): **الجدار الفاصل**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة العدد الحادي عشر والثاني عشر يوليو، ديسمبر 2003.

11. البابا، جمال (2001): **الاستيطان في عهد حكومة باراك يونيو 1999–مارس 2001**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الأولى العدد الثاني.أبريل ، مايو، يونيو.

12. البابا، جمال (2001): **قراءة في تقرير لجنة شرم الشيخ**، تقرير ميتشل، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الأولى العدد الثاني.أبريل ، مايو، يونيو.

13. جاد، عماد (2008): **إسرائيل ولقاء أنا بولس**، العودة إلى خريطة الطريق، مجلة السياسة الدولية،العدد 171، يناير 2008، المجلد43.

14. حجاوى، سلافه (2003): **خلفيات وتطورات خارطة الطريق**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة العدد التاسع والعاشر، يناير – يونيو.

15. الخالدى، جميل (2003): **الاتفاقات التجارية والتجارة الخارجية الفلسطينية**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، فصلية دراسية متخصصة بالشؤون الفلسطينية، السنة الثالثة العدد الحادي عشر والثاني عشر، يوليو –ديسمبر .

16. زهرة، عطا (1989): **صنع القرار الاستراتيجي في إسرائيل**، مجله شؤون عربية، العدد 58، يونيو.

17. زيدان، صالح (2013): **بعد نيل دولة فلسطين للعضوية المراقبة في الأمم المتحدة..الإستراتيجية الفلسطينية وكيفية صنع القرار**، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية السادس، الاستراتيجيات الفلسطينية بعد إعلان الدولة في الأمم المتحدة، مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، غزة.

18. سويد، محمود (2002): **خطة شارون لإلغاء فلسطين**، جريمة بلا عقاب، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 2002، العدد52.

19. شاهين، أيمن (2012): **المبادئ الإسرائيلية المختلفة التي تحكم المفاوضات السياسية المستقبلية مع الفلسطينيين**، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية الخامس، بالتعاون مع مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، غزة.

20. شعبان، المسلمى (2003): **شارون وخارطة الطريق**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة العدد التاسع والعاشر، يناير – يونيو.

21. شعبان، خالد (2011): **التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل 1999–2010**، منظمة التحرير الفلسطينية مركز التخطيط الفلسطيني، العدد العاشر، نوفمبر، 2011.

22. شعبان، خالد (2011): **السياسة الإسرائيلية تجاه الرئيس ياسر عرفات** 2000–2004، أعمال مؤتمر الشهيد الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 15– 17 نوفمبر الجزء الأول، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

23. صرار، سمير (2002): **التقويم الإسرائيلي لنتائج السور الواقي**، الاجتياح الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 51 ، صيف.

24. الطنانى، معين (2001): **محاولات إعادة احتلال مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الأولى العدد الثاني.أبريل ، مايو، يونيو.

25. الطنانى، معين (2002): **عملية الطريق الحازم الإسرائيلية**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثانية– العدد السابع والثامن، يوليو– ديسمبر.

26. الطنانى، معين (2003): **الموقف الفلسطيني الرسمي من خارطة الطريق**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة العدد التاسع والعاشر، يناير– يونيو.

27. الطنانى، معين (2001): **الاغتيالات– حرب إسرائيل الجديدة**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني ، فصلية دراسية متخصصة بالشؤون الفلسطينية، السنة الأولى العدد الأول يناير، فبراير، مارس.

28. عايد، خالد، وآخرون (2010): **الجدار العازل في الضفة الغربية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت– لبنان.

29. عبدالله، تيسير، عفيف زيدان (2006): **الآثار المترتبة على الجدار الفاصل لدى المواطنين الفلسطينيين**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد الثامن.

30. العلوي، محمد (2010): **الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية**، كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل.

31. عمرو، نعمان (2009): **الحركة التصحيحية اليهودية في فلسطين حتى عام 1948**، جامعة القدس المفتوحة منطقة الخليل التعليمية، فلسطين.

32. ماجد، كيالي (2003): **تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية**، من 21–34، شؤون عربية، م8، ع 133.

33. مالك، إبراهيم (2002): **يجب إلا ننسى الدور الأمريكي**، قضايا إسرائيلية، مجلة فصلية تصدر عن مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية السنة الثانية العددان 6، 7 ربيع صيف.

34. مجلة الدراسات الفلسطينية (2009): **تصريح لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفى لفني**، تحمل حركة حماس المسئولية تدهور الأوضاع في قطاع غزة ، القاهرة 2013/12/25، دائرة النشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد20، العدد77، بيروت لبنان.

35. مجلة الدراسات الفلسطينية (2002): **قرار للحكومة الإسرائيلية يعتبر السلطة الفلسطينية كياناً للإرهاب**، المجلد 13، العدد 50، ربيع.

36. محارب، محمود (2011): **عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها**، حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

37. محارب، محمود (2005): **القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية**، تقرير مدار الاستراتيجي، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

38. مدار، (2006): **الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثون**، البرنامج، التركيبة، والأعضاء، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، رام الله، فلسطين.

39. المسلمى، عاطف (2011): **إفيغدور ليبرمان الحقيقة العارية**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، فصلية دراسية متخصصة بالشؤون الفلسطينية السنة الثامنة– العدد 29، غزة، فلسطين.

40. المسلمى، عاطف (2001): **الجمهور الإسرائيلي والسلام مع الفلسطيني 1995–2001**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الأولى العدد الثاني.أبريل ، مايو، يونيو.

41. المسلمى، عاطف (2003): **ردود الأفعال الإسرائيلية على قرار أبعاد الرئيس عرفات**، مجله التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة العدد الحادي عشر والثاني عشر يوليو–ديسمبر.

42. المسلمي، عاطف (2001): **حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل**، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الأولى العدد الأول يناير– فبراير– مارس.

43. ملحم، ملحم (1989): **الاعتبارات السياسية والاجتماعية للموقف الإسرائيلي من التسوية السياسية**، مجله شؤون عربية، العدد 58، حزيران/يونيو.

44. ملندى، ماهر (2009): **خارطة الطريق– بين النص والتطبيق**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25– العدد الثاني.

45. منصور ونحاس (2009): **المؤسسة العسكرية في إسرائيل**، تاريخ، واقع، استراتيجيات وتحولات، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية رام الله– فلسطين.

46. مهنا، مجد (2013): **السلطة الفلسطينية–دولة فلسطين،منظمة التحرير الفلسطينية، العلاقات السياسية والقانونية بعد إعلان الدولة**، قراءات إستراتيجية، السنة الخامسة والسادسة العدد الحادي عشر– نيسان، مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، غزة.

47. نوفل، ممدوح (2005): **خطة فك الارتباط الإسرائيلية**، أجندة شارون والخيارات الفلسطينية،المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، فلسطين رام الله.

48. هلال، جميل (2009): **الحرب على غزة**، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد20، العدد 77، دار النشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان بيروت.

49. يونس، عصام (2013): **الدولة غير عضو ملاحظات قانونية وسياسية**، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية السادس، الاستراتيجيات الفلسطينية بعد إعلان الدولة في الأمم المتحدة، مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، غزة.

سابعا: الدراسات المترجمة عن الانجليزية

1. شموئيل، إيفن (2013): **عشرون عام على اتفاقيات أوسلو دروس لإسرائيل**، معهد الأمن القومي الإسرائيلي، نشرت في مجلة التخطيط الفلسطيني، السنة العاشرة– العدد 39 ترجمة أ زهير عكاشة، فلسطين، غزة.
2. هليفى، افرايم (2011): **الدولة الفلسطينية من النظرية إلى التطبيق: التحديات التي تواجه الفلسطينيين وإسرائيل**، مجله مركز التخطيط، فصلية متخصصة بالشؤون الفلسطينية العدد 30–31، ترجمة زهير عكاشة، فلسطين، غزة.

ثامنا: الدراسات المترجمة عن العبرية

1. بن مئير، يهودا (2011): **الصراع على تجميد البناء في المستوطنات**، التقرير الاستراتيجي السنوي 2010، صادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ترجمة مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الالكتروني، إصدار مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، لبنان.

2. ريغف، مارك (2008): **بيان لمستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس هيئة الإعلام ريغف مارك يعلن فيه بدء العملية العسكرية على قطاع غزة**، القدس 2008/12/27، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد 20، العدد 77، شتاء 2009، بيرون لبنان.

3. شالوم، زاكى (2009): **الحرب الإسرائيلية على غزة**، هل الحسم ممكن مع منظمات الإرهابية الرصاص المسبوك مثلاً، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد 20، العدد 77، ، بيرون لبنان.

4. عكاشة، زهير (2003): خلف الجدار الفاصل، تقرير صادر عن منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان، مجله مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة، العدد الحادي عشر والثاني عشر الثاني ، قام بترجمة التقرير زهير عكاشة.

تاسعا التقارير

1. مدار، (2013): **شارون تجاوز جميع الأنظمة التي يخضع لها رئيس حكومة إسرائيل وأصدر أوامر لضباط الجيش من خلال اجتماعات ميدانية معهم**، تسجيلات البرنامج التلفزيوني شارون والانتفاضة الثانية فكرة اقتحام الحرم وتأجيج الانتفاضة ولدت خلال الحملة الانتخابية، تقرير خاص، شوهد بتاريخ 2013/11/27.

2. أبو سيف ومصطفى (2012): **إسرائيل ومفاوضات السلام**، تقرير مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية عمارة ابن خلدون، فلسطين الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

3. أبو سيف، وشحادة (2013): **مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية**، الجمود وتغيير الواقع، تقرير مدار الاستراتيجي لعام 2012، رام الله، فلسطين.

4. أبو سيف، عاطف، وشحادة مصطفى (2013): **مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية الجمود وتغيير الواقع،** تقرير مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية عمارة ابن خلدون، فلسطين الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

5. جمال، أمل (2012): **مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية**، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية رام الله، عمارة ابن خلدون، فلسطين الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام.فلسطين.

6. دوعر، غسان (**2010**): **توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأثرها على قضايا الصراع**، التقرير الإستراتيجي السابع الصادر عن مجلة البيان بالسعودية، والمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة .

7. شحادة، امطانس (2012): **الفلسطينيون في إسرائيل**، تقرير مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية عمارة ابن خلدون، فلسطين الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

8. شلحت، أنطوان (2012): **المشهد السياسي الداخلي**، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية رام الله، عمارة ابن خلدون، فلسطين الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام، مدار، فلسطين.

9. شلحت، أنطوان (2013): **المشهد السياسي–الحزبي الداخلي**، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية رام الله، عمارة ابن خلدون، فلسطين الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام، مدار، فلسطين.

10. غانم، هنيدة (2011): **المشهد الإسرائيلي لعام 2010**، ملخص تنفيذي، تقرير مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام، عمارة ابن خلدون، رام الله، فلسطين .

11. غانم، هنيدة (2012): **المشهد الإسرائيلي لعام 2011**، ملخص تنفيذي، تقرير مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام، عمارة ابن خلدون، رام الله، فلسطين .

12. غانم، هنيدة (2013): **العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية**، ملخص تنفيذي، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية رام الله، عمارة ابن خلدون، فلسطين الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام، فلسطين

13. الغول، أحمد وآخرون (2006): **الآثار القانونية الناتجة عن الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، أيلول.

14. مدار، (2013/11/21): **الأهداف الكامنة وراء مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ، الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام، مدار، عمارة ابن خلدون، رام الله ، فلسطين.

15. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوى (2011): **استمرار جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين**، غزة شارع عمر المختار بجوار فندق الأمل، فلسطين.

16. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوى (2011): **استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة**، غزة شارع عمر المختار بجوار فندق الأمل، فلسطين.

17. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوى (2012): **استمرار الحصار وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة**، غزة شارع عمر المختار بجوار فندق الأمل، فلسطين.

18. مكتب التنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،الأمم المتحدة (2009): **التأثير الإنساني لعامين من الحصار على قطاع غزة**، آب.

19. نحاس، فادى (2013): **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية رام الله، عمارة ابن خلدون، فلسطين الإخراج والطباعة مؤسسة الأيام، مدار، فلسطين.

عاشراً: ورشات العمل

1. شعبان، خالد (2011): **الموقف الإسرائيلي من الربيع العربي وتداعياته على الدولة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الخريجين الثاني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 26–27نوفمبر.

2. ناصر، صالح (2013): **المدلول السياسي للتصويت على منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفه المراقب**، ورشة بحث وحوار داع لها اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني أشد، بالتعاون مع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات بعنوان العضوية المراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة،فلسطين، غزة.

الحادي عشر: مواقع الانترنت

1. أبراش، إبراهيم (2013/12/22): **مستقبل السلطة الوطنية بعد الاعتراف بفلسطين دولة عضو**، ملتقى الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية، شوهد بتاريخ 2014/2/8.
http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=730.

2. إبراهيم، مصطفى (2014/1/13): **هذا هو السفاح شارون**، شوهد بتاريخ 2014/3/3، موقع عرب 48، http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=104868 .

3. النيرب، باسل يوسف (ب،ت): **الأحزاب و الحركات الدينية في إسرائيل**، مركز يافا للدراسات والأبحاث القاهرة، شوهد بتاريخ 2013/8/25 http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=1052.

4. الجبورى، عبد الوهاب (2008): **العناصر المؤثرة في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي**، دنيا الرأى شوهد بتاريخ 2013/8/26، تاريخ النشر 2008/4/25
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/04/25/131254.html .

5. جريدة الشرق الأوسط (23 نوفمبر/ 2012): **الحرب على غزة: 1500 غارة إسرائيلية مقابل 3000 صاروخ فلسطيني**، الجمعة 10 محرم، 1434، العدد 12414، شوهد بتاريخ2014/2/2، جريدة العرب الدولية
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=705579&issueno=12414.

6. جريدة الشرق الأوسط (2011/5/2): **إسرائيل تحتجز أموال الجمارك التي تشكل ثلثي ميزانية السلطة الفلسطينية، شوهد بتاريخ 2014/1/24.**
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=619768&issueno=11843 .

7. حمدونة، رأفت (2014/1/2): **إسرائيل تستعد لرحيل البلدوزر**، مركز الأسرى للدراسات شوهد بتاريخ 2014/2/28، http://alasra.ps/ar//index.php?act=post&id=22222 .

8. ديوان رئاسة الوزراء، (2009/6/14): **نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فى مركز بيغن – السادات للدراسات التابعة لجامعة بار أيلان**، شوهد بتاريخ 2014/1/25
http://www.pmo.gov.il/Arab/MediaCenter/Speeches/Pages/

9. صالح، عبد الله، (2013): **المستوطنات في السياسة الخارجية الإسرائيلية**، الأهرام شوهد بتاريخ 2013/9/28 ،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218544&eid=292.

10. عزام، ماجد (2012/2/8): **استحقاق أيلول... الخلفيات، والأهداف، الأفاق**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شوهد بتاريخ 2014/2/27 http://www.alzaytouna.net/permalink/9160.html.

11. كيوان، سهيل (2014/1/20): **أرئيل شارون تاريخ حافل من الخوض في الدماء**، موقع عرب 48، شوهد بتاريخ 2014/1/25 http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=105044 .

12. لافي، افرايم (2013): بروتوكول باريس :"**الاتفاق الاقتصادي الإسرائيلي ـ الفلسطيني ومعانيه الاقتصادية**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، http://www.alzaytouna.net/permalink/33110.html شوهد بتاريخ10/9/2013

13. مجلى وزبون (2012): **السلطة الفلسطينية ترفض القرصنة والابتزاز وتحذر من شل قدرتها على الاستمرار**، جريدة الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية شوهد بتاريخ 2014/1/9.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708501&issueno=12434 .

14. محارب، محمود (2011/9/19): **إسرائيل والتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شوهد بتاريخ 2014/2/27، موقع عرب 48،

http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=85266 .

15. محارب، محمود (2009/7/14): **السياسية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية**،

http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=64315 شوهد بتاريخ**2014/1/4** موقع عرب48.

16. مدار (2014/1/14): **شارون جنرال جامح يستخف بالمسئولين عنه وسياسي رفض الصلح مع العرب**، شوهد بتاريخ 2014/3/2، مدار http://www.madarcenter.org/mash-had-details.php?id=23767&catid=21.

17. مركز الأسرى للدراسات (2009/6/16): **نص خطاب بنيامين نتنياهو في جامعة بار أيلان** ، شوهد بتاريخ 2014/1/25 http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=7894

18. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2012/9/5): **الموجه الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية، حكومة مستوطنين تستبيح أراضي الشعب الفلسطيني**، مشاهدة في 2014/1/13، (http://www.alzaytouna.net/permalink/24040.html .

19. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2012/12/22): **مستقبل طلب عضوية فلسطين في مجلس الأمن** التقدير الاستراتيجي (40)، شوهد بتاريخ 2014/2/4. http://www.alzaytouna.net/permalink/5889.html

20. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012/11/22): **العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه**، شوهد بتاريخ 2014/2/1.http://www.dohainstitute.org/policyanalysis

21. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2012): **الموجة الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية حكومة مستوطنين تستبيح أراضى الشعب الفلسطيني**، قطر، الدوحة، http://www.dohainstitute.org/portal

. شوهدhttp://www.alzaytouna.net/permalink/24040.html

22. منظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون القدس (ب، ت): **الموجة الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية: حكومة مستوطنين تستبيح أراضي الشعب الفلسطيني، شوهد بتاريخ2014/1/2**

. **http://alqudsgateway.ps/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1**

23. موقع ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي (ب، ت): **السيرة الذاتية لرئيس الوزراء الإسرائيلي**، بدون تاريخ،http://www.pmo.gov.il/Arab/PrimeMinister/Pages/PMCV.aspx شوهد بتاريخ 2014/1/13.

24. موقع عكا أون لآن (2009/3/30): **موشي يعلون: عملية السور الواقي كانت ناجحة ونتائجها معروفة حتى اللحظة** شوهد بتاريخ 2013/11/12 http://www.akka.ps/ar/?event=showdetail&seid=2751 .

25. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (ب،ت): **خارطة الطريق** شوهد بتاريخ 2013/11/24map.aspx http://mfa.gov.il/MFAAR/KeyDocuments/PeaceProcess/Pages /roada .

26. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية (14 /2009/6): **خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في جامعة بار أيلان**، شوهد بتاريخ 2014/1/4

http://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/AnnouncementsAndStatements/2009/Pages/Address-by-PM-Netanyahu-at-Bar-Ilan-University- .

27. الهندى، عليان (2013/3/4): **الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة–مواقف إسرائيلية**، موقع الحوار المتمدن، شوهد بتاريخ 5 .2014/2/18 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=348215.

28. وفا، وكاله الأنباء والمعلومات الفلسطينية (2011): **تشكيلة الحكومات في إسرائيل**، تاريخ المشاهدة 2013/11/2، **http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4867** .

29. وكالة معا الإخبارية (2011/11/17): **استمرار حجز الأموال الفلسطينية ابتزاز سياسي**، شوهد بتاريخ 2014/1/25 http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=437295 .

30. وكالة وفا الأنباء والمعلومات الفلسطينية (ب، ت): **بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين**، شوهد بتاريخ 2014/1/18 الدراسة بدون تاريخ http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4070.

الثاني عشر: المراجع الأجنبية

أ–الكتب عبرية

1. أيفن، شموئيل (2011): **اقتصاد الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء التحديات الأمنية و الاجتماعية**، تقييم استراتيجي لإسرائيل، معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي– جامعة تل أبيب، إسرائيل. **אבן**، שמואל**(2011):** **כלכלת הביטחון הלאומי של ישראל נוכח אתגרים ביטחוניים וחברתיים**، המכון למחקרי ביטחון לאומי.
2. هاركابى، يهوشفاط (2005): **حرب وإستراتيجية، وزارة الدفاع، طبعة12، مطبعة دجلة المحدودة،تل أبيب ، إسرائيل.**הרכבי، יהושפט: (2005)، **מלחמה ואסטרטגיה**، משרד הבטחון، הדפסה12،דפס חדקל בע"מ،תל אייב, ישראל.
3. يسرائل، طال (1986): **الأمن القومي أقلية مقابل أكثرية، تل أبيب، إسرائيل.**טל، ישראל:**בטחון לאומי מעטים מול רבים،(1986)**תל אביב, ישראל.

ب–مواقع إلكترونية باللغة العبرية

1. بروم، شالوم (مايو،2005): **خطة الفصل: اليوم التالي، رؤية استراتيجية، موقف استراتيجي**، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، مايو 2005، INSS – המכון למחקרי ביטחון לאומי המכון למחקרי ביטחון : תוכנית ההינתקות:היום שאחרי http://heb.inss.org.il/uploadimages/Import/(FILE)1193656513.pdf.

2. بروم، شلومو؛ عيران، عوديد (أكتوبر،2011): **اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية وتداعياتها على إسرائيل**، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، مجلد 14، ورقة رقم 3، הכרת האו"ם במדינה פלסטינית: ההשלכות על ישראל، http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4288.

ج- دراسات باللغة الانجليزية:

1- Auerbach, Yehudith & Yehuda, Talya: The Relationship between Electoral Systems and Political Marketing: Israel 1988-2003, Israel Affairs, Vol. 16. No. 3, 2010.

2- Creveld, Martin: Sharon's Lessons for Israel: Time to Finish What he Started, Foreign Affairs, 2014, available at http://www.foreignaffairs.com/articles/140626/martin-van-creveld/sharons-lessons-for-israel.

3- D.Freilich, Charles: National Security Decision-Making in Israel: Processes, Pathologies, and Strengths, Middle East Journal, Vol. 60, No. 4, 2006.

4- Even, Shmuel: Twenty Years since the Oslo Accords: Lessons for Israel, Strategic Assessment, Vol.16, No.2, July 2013.

5- Levy, Tal: Political Geography and Grassroots Conflict Resolution, Israel Affairs, Vol. 18, No. 1, 2012.